

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار

المحاسبي الدولي رقم (7)

(دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين)

إعداد الطالبة

سوزان عطا درغام

إشراف

الدكتور/ ماهر موسى درغام

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1429هـ _ 2008 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وقل ربي اشرح لي صدري ﴿ ويسر لي أمري ﴿ وأحل
عقدة من لساني ﴿ يفقهوا قولي ﴿ وأجعل لي وزيراً من
أهلي ﴿ هارون أخي ﴿ اشدد به أزري ﴿ وأشركه في
أمري ﴿ كي نسبحك كثيراً ﴿ ونذكرك كثيراً ﴿
إنك كنت بنا بصيراً ﴿﴾

صدق الله العظيم
سورة طه (الآية 35)

الإهداء

أهدي بحثي إلى روح والداي الأعزاء رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته.
وإلى من وهبني العطف والرعاية ولمن وقف دائماً إلى جانبي ودفعني للأمام، إلى زوجي
الفاضل وإلى شموع حياتي أطفالي الأحباء (دارين ومحمود وبراء).
إلى أخوتي وأخواتي، إلى أهل بيتي وعائلتي، إلى صديقاتي ورفقاء دربي.
إلى جميع من علمني حرفاً، إلى جميع المدرسين في كلية العلوم والتكنولوجيا وإلى زملائي في
أسرة دائرة التمويل الصغير بوكالة الغوث لتشغيل اللاجئين، وإلى أسرة برنامج البطالة بوكالة
الغوث إليكم جميعاً أقدم لكم الشكر والعرفان.

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الرسالة

والله من وراء القصد

سوزان عطا درغام

شكر وتقدير

"الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخريين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين".

أما بعد: سطور الشكر دائماً ما تكون في غاية الصعوبة عند صياغتها، ربما لأنها تشعرنا بقصورها وعدم إيفائها حق من نهديه إياها، والآن نقف عاجزين ونحن نخط هذه السطور ونهدئها إلى ينباع العطاء التي تدفق علينا العلم لبروي هذا الصرح الشامخ، إلى المشرف الفاضل الدكتور: ماهر موسى درغام الذي أعطى الكثير من وقته وجهده لتطوير كل صفحة من صفحات هذه الرسالة.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور: سالم حلس، وكذلك الدكتور: أكرم حماد، لتفضلهما بالمشاركة في مناقشة رسالتي.

ولا يجب أن أنسى من أكملت معهم مسيرتي العلمية، إلى الهيئة التدريسية في الجامعة الإسلامية بغزة وإلى جميع العاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية ذلك الصرح العلمي الشامخ على مر الأزمان. كذلك لن أنسى جميع العاملين في مكتبة كلية العلوم والتكنولوجيا.

الباحثة

سوزان عطا درغام

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين كل من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية والنشاطات مجتمعة وبين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7).

وتفترض الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية وعائد السهم، وشملت الدراسة 7 مصارف وطنية تعمل في فلسطين خلال الفترة من العام 2000 وحتى العام 2006. وتم الحصول على البيانات المطلوبة من خلال القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) التي تم نشرها في تقارير المصارف أو لدى سلطة النقد الفلسطينية. ولاختبار فرضيات الدراسة تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واستخدام المتوسطات الحسابية ومعامل ارتباط بيرسون.

وتشير نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية. كما أشارت النتائج أيضاً إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية. وأخيراً أوضحت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية مجتمعة. وقد يعود عدم التوصل إلى نتائج تدعم فرضيات الدراسة - جزئياً - إلى الأوضاع التي حدثت في فلسطين خلال فترة الدراسة، والتي قد أدت إلى عدم ظهور علاقة بين متغيرات الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة إيلاء قائمة التدفقات النقدية أهمية أكثر وتوجيه مستخدمي القوائم المالية إلى فهمها وتحليلها كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل. كما يجب على سلطة النقد الفلسطينية أن تطالب جميع المصارف أن تفصح للجمهور عن عائد السهم السنوي في تقاريرها المالية الختامية.

Abstract

This study aimed to test the relationship between both the cash flows from operating activities, investment activities, financing activities and activities together and between the dividends of national banks operating in Palestine according to international accounting standard (7).

The study assumes the existence of a statistically significant relationship between cash flows and dividend per share. The study included 7 national banks operating in Palestine during the period from 2000 to 2006, the required data was obtained from Financial Statements (Balance Sheet, Income Statement and statement of Cash Flows), which was published in the reports of banks or the Palestinian Monetary Authority. To test the hypothesis of the study data were analyzed using statistical program SPSS, the use of mathematical averages and Pearson correlation coefficient.

The results of the analysis of Pearson correlation coefficient indicate that there is a statistically significant direct correlation between dividend-share and cash flows from operating activities. And there is no statistically significant relationship between dividend-share and cash flow from investment activities. The results also indicated that there was no statistically significant relationship between share-dividend and Cash flows from financing activities. Finally, the study indicated that there is a statistically significant direct correlation between dividend-share and cash flows together. The lack of results that support the study hypothesis is due - in part - to the situation that occurred in Palestine during the study period, which has led to the non-appearance of a relationship between the variables of the study.

The study conclude the need to be give cash flows more important and direct users of the financial statements to understand and analyze it because it provide financial information which is free of misleading. Also the Palestinian Monetary Authority must require from all banks to disclose to the public the dividend per share in their financial closing.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
ب	آية قرآنية
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	ملخص الدراسة باللغة العربية
و	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
ز	فهرس المحتويات
ك	قائمة الجداول
م	قائمة الأشكال
ن	اختصارات مهمة
س	قاموس المصطلحات
ص	قائمة الملاحق
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
3	مقدمة الدراسة
6	مشكلة الدراسة
7	أهمية الدراسة
7	أهداف الدراسة
8	فرضيات الدراسة
8	حدود الدراسة
8	صعوبات الدراسة
9	متغيرات الدراسة
11	الدراسات السابقة
26	التعليق على الدراسات السابقة
28	مصطلحات الدراسة
31	هيكلية الدراسة
	الفصل الثاني: قائمة التدفقات النقدية

34	المقدمة
	المبحث الأول: قائمة التدفقات النقدية ومراحلها
36	تعريف قائمة التدفقات النقدية
37	الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية
40	المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية
42	قائمة التدفقات النقدية في بعض الدول
	المبحث الثاني: أهمية قائمة التدفقات النقدية خطوات إعدادها
44	الفرق بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية
45	الفرق بين قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وقائمة التدفقات النقدية
46	الفرق بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية
46	أهمية قائمة التدفقات النقدية
49	مصادر بيانات قائمة التدفقات النقدية
50	خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية
	المبحث الثالث: أهم مقاييس التدفقات النقدية والأغراض التي تخدمها
51	مقاييس جودة السيولة المالية
52	مقاييس تقييم جودة أو نوعية أرباح المنشأة
55	مقاييس تقييم سياسات التمويل
56	المرونة المالية
57	التدفق النقدي الحر
	الفصل الثالث: المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) التدفقات النقدية
63	المقدمة
64	المبحث الأول: أنواع المعلومات في قائمة التدفقات النقدية
64	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
66	أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
67	أقسام التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
69	كيفية حساب التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
70	التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية

72	أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
72	التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية
74	أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية
75	النشاطات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية
	المبحث الثاني: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
77	الطريقة المباشرة
79	الطريقة غير المباشرة
80	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة حسب الأفضلية
83	التقرير عن صافي التدفقات النقدية
84	شراء منشآت تابعة ووحدات أخرى والتخلص منها
	المبحث الثالث: المشكلات المتعلقة بالتدفقات النقدية وأهم الانتقادات التي وجهت للمعيار
85	التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية
86	البنود غير العادية
86	ضرائب الدخل
86	الفوائد والأرباح الموزعة
87	التقرير عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيار وعقود المقايضات
87	العمليات غير النقدية
88	أهم الانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)
90	افصاحات أخرى
	الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية
93	المقدمة
95	المبحث الأول: الجهاز المصرفي الفلسطيني والمصارف الوطنية العاملة في فلسطين
95	الجهاز المصرفي الفلسطيني
96	المصارف الوطنية العاملة في فلسطين والتي تم تطبيق الدراسة عليها

	المبحث الثاني: منهجية الدراسة
100	مجتمع الدراسة
101	منهج الدراسة
102	مصادر جمع المعلومات
102	معالجة المعلومات
102	خطوات الدراسة
	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات
104	المتوسطات الحسابية
107	اختبار التوزيع الطبيعي
108	نتائج اختبار الفرضيات
108	أولاً: مصرف الاستثمار الفلسطيني
111	ثانياً: المصرف الإسلامي العربي
114	ثالثاً: مصرف القدس للتنمية والاستثمار
117	رابعاً: مصرف فلسطين المحدود
120	خامساً: المصرف التجاري الفلسطيني
123	سادساً: المصرف الإسلامي الفلسطيني
127	سابعاً: مصرف الأقصى الإسلامي
130	ثامناً: جميع المصارف معاً
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
134	أولاً: النتائج
137	ثانياً: التوصيات
138	ثالثاً: دراسات مستقبلية
140	المراجع
150	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية	2.1
99	كشف بأسماء المصارف الوطنية العاملة في فلسطين	4.1
101	جدول تفصيلي يبين مدى توفر بيانات المصارف التي شملتها الدراسة	4.2
104	المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة حسب المصرف	4.3
107	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	4.4
108	معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لمصرف الاستثمار الفلسطيني	4.5
111	معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للمصرف الإسلامي العربي	4.6
114	معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لمصرف القدس للتنمية والاستثمار	4.7
117	معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لمصرف فلسطين المحدود	4.8
120	معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للمصرف التجاري الفلسطيني	4.9

123	معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للمصرف الإسلامي الفلسطيني	4.10
127	معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لمصرف الأقصى الإسلامي	4.11
130	معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لجميع المصارف	4.12

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	أنموذج الدراسة	1.1
39	التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي	2.1
59	أهم مقاييس التدفقات النقدية	2.2
69	أنواع التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	3.1
75	العمليات التي تدخل في التدفقات النقدية من النشاطات المختلفة	3.2
76	الهيكل العام لقائمة التدفقات النقدية	3.3
82	شكل تفصيلي يوضح الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة	3.4

قائمة الاختصارات

AAA: American Accounting Association.

AICPA: American Institute of Certified Public Accountants.

FASB: Financial Accounting Standard Board.

IAS: International Accounting Standard.

IFRS: International Financial Reporting Standards.

IASC: International Accounting Standard Committee.

IASB: International Accounting Standard Board.

ASEC: American Stock Change Commission.

CFO: Cash Flow from Operating Activities.

CFI: Cash Flow from Investing Activities.

CFF: Cash Flow from Financing Activities.

SPSS: The Statistical Analysis Program.

قاموس المصطلحات

المصطلح باللغة الإنجليزية	معناه
Accrual Basis	أساس الاستحقاق
Application of Funds Statement	قائمة استخدام الأموال
Balance Sheet	الميزانية العمومية
Bank Borrowings	قروض البنك
Capital Expenditure Ratio	نسبة الإنفاق الرأسمالي
Cash Flow Return on Assets	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي
Confounding Events	الأحداث المشوشة
Foreign Currency Cash Flows	التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية
Current Cash Debt Coverage Ratio	نسبة تغطية الدين النقدية المتداولة
Dependent Variable	المتغير التابع
Depreciation	الإهلاك
Direct Method	الطريقة المباشرة
Dividend Paid Ratio	نسبة التوزيعات النقدية
Earning Per Share	عائد السهم
Economic well being	للرفاهية الاقتصادية
Extraordinary Items	البنود غير العادية
Feedback	التقييم الارتدادي
Financial Flexibility	المرونة المالية
Financial Liquidity	السيولة المالية
Financial Polices	سياسة التمويل
Financial Position Statement	قائمة المركز المالي

Financing Cash Flow	تدفقات نقدية تمويلية
Flow of Funds Statement	قائمة تدفق الأموال
Free Cash Flow	التدفق النقدي الحر
Future Contract	العقد المستقبلي
Income Statement	قائمة الدخل
Independent Variables	المتغيرات المستقلة
Indirect Method	الطريقة غير المباشرة
Instituteder Wirtschafts Prufer	توصية المعهد الألماني
Interest and Dividends	الفوائد وتوزيعات الأرباح
Interest and Dividends Received Ratio	نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة
Interest Paid Ratio	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون
Investing Cash Flow	تدفقات نقدية استثمارية
Kolmogorov-Smirnov	اختبار كولموجوروف-سمرنوف
Liquidity	السيولة
Measurement Error	أخطاء القياس
Modified Indirect Method	الطريقة غير المباشرة المعدلة
Net Operating Cash Flow	صافي التدفقات النقدية التشغيلية
Normality Distribution Test	اختبار التوزيع الطبيعي
nstituteder Wirtschafts Prufer	المعهد الألماني
Operating Cash Flow	تدفقات نقدية تشغيلية
Operating Cash Flow Ratio	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية
Operating Cash Index	مؤشر النقدية التشغيلية
Operation Index	مؤشر دليل النشاط التشغيلي

Option Contract	عقد الخيار
Payables	أوراق الدفع
Person Correlation	معامل ارتباط بيرسون
Predicting Future Cash Flows	القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية
Primary	أساسية
Quality of Earning	جودة أرباح المنشأة
Receivables	أوراق القبض
Reconciliation Method	طريقة التسوية
Redeemable Preference Shares	الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد
Solvency	القدرة على الوفاء
Statement Changes in Working Capital	قائمة التغير في صافي رأس المال العامل
Statement of Cash Flow	قائمة التدفقات النقدية
Statement of Changes in Owners Equity	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
Supplementary	مكملة
Taxes on Income	ضرائب الدخل
The Pay Back Reciprocal	معكوس فترة الاسترداد

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
151	مصرف الاستثمار الفلسطيني	1.1
152	المصرف الإسلامي العربي	2.1
153	مصرف القدس للتنمية والاستثمار	3.1
154	مصرف فلسطين المحدود	4.1
155	المصرف التجاري الفلسطيني	5.1
156	المصرف الإسلامي الفلسطيني	6.1
157	مصرف الأقصى الإسلامي	7.1

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1-1-1: مقدمة الدراسة.
- 2-1-1: مشكلة الدراسة.
- 3-1-1: أهمية الدراسة.
- 4-1-1: أهداف الدراسة.
- 5-1-1: فرضيات الدراسة.
- 6-1-1: حدود الدراسة.
- 7-1-1: صعوبات الدراسة.
- 8-1-1: متغيرات الدراسة.
- 9-1-1: الدراسات السابقة.
- 10-1-1: التعليق على الدراسات السابقة.
- 11-1-1: مصطلحات الدراسة.
- 12-1-1: هيكلية الدراسة.

1-1-1: مقدمة الدراسة

بدء الاهتمام بالقوائم المالية منذ قيام المنشآت الكبرى وانفصال ملكية المنشأة عن إدارتها، ويرجع السبب في ذلك أن الإدارة قد تستغل المعلومات التي لديها لتغطية أي قصور في أدائها كما أنها قد تعرض معلومات مضللة لتحقيق أهدافها غير القانونية كتقليل الضرائب أو عدم توزيع أرباح على المساهمين أو تحسين مركزها المالي أمام الفئات المستهدفة من مقرضين أو دائنين أو غيرهما، لهذه الأسباب كان واجب على الدول أن تنظم الإفصاح المحاسبي عن طريق إلزام المنشآت باستخدام معايير محاسبية مقبولة دولياً.

وتعتمد اقتصاديات الدول العظمى على هذه المنشآت الكبرى لذلك كان من المهم إيجاد تقارير مالية سنوية لكل منشأة، وهذه التقارير المالية يجب أن تفصح عن قدر محدد من المعلومات المالية لأن الإفصاح الكثير عن المعلومات يجعل المنشأة في نقطة ضعف بالنسبة للمنافسين وكذلك الحال فإن الإفصاح القليل عن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية يلحق ضرر بسمعتها الائتمانية بالنسبة للمستثمرين والمساهمين. ومن هذه التقارير المالية المهمة والتي هي موضوع هذه الدراسة قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flow ، وتعتبر من أهم القوائم المالية الحديثة باعتبارها أحد المتطلبات الرئيسة للمنشآت الضخمة التي يبحث عنها جميع المستثمرين.

كانت أولى المحاولات لإيجاد قائمة التدفقات النقدية عندما بادرت المنشآت العاملة في الولايات المتحدة في أواخر الخمسينيات طوعية بعرض قائمة تحليلية مرفقة تعكس التطورات التي حدثت في الأموال من خلال المقارنة بين مركزين ماليين متتاليين وتظهر هذه المقارنة عناصر الزيادة والنقص التي حدثت خلال الفترة (شاهين وآخرون، 2004: 223).

ورغم حداثة قائمة التدفقات النقدية بالمقارنة مع القوائم المالية الأخرى، إلا أنها شهدت تطوراً ملحوظاً منذ نشؤها في العام 1984، فقد أكد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في قرار رقم (5) على أن قائمة التدفقات النقدية تتيح معلومات نافعة عن نشاطات المنشأة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وكذلك المعلومات الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية والتي تساعد في تحديد عوامل عديدة مثل السيولة والمرونة والربحية الخاصة بالمنشأة والمخاطر المحيطة بها.

كما أن المحاسبة عن التدفقات النقدية قد احتلت مكانة مهمة على المستويين الأكاديمي والمهني إلى أن قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بوضع القضية في المكانة المناسبة وتوج ذلك بوضع المعيار الدولي رقم (95) في نوفمبر للعام 1987 بشأن إعداد قائمة التدفقات النقدية والذي أطلق عليه قائمة التدفقات النقدية، وقد تعرض هذا المعيار منذ صدوره للمساندة والتأييد من جانب والانتقادات العنيفة من جانب آخر (محمود، 1995: 177). فقد ألزم هذا المعيار المنشآت المساهمة الأمريكية بإصدار قائمة التدفقات النقدية بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي والتي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ، ويعتبر هذا المعيار أحد التصريحات المبكرة التي تطالب بنشر قائمة التدفقات النقدية في التقارير المالية للمنشآت ولاسيما بعد الأزمة التي حلت بالأسواق المالية الأمريكية عام 1987 وأدت إلى انهيار أسواق النقد وأسواق العقود المستقبلية (الحلي، 2006: 215). وقد أوصى هذا المعيار بأن يتم تحليل التدفقات النقدية في القائمة إلى تدفقات نقدية تشغيلية Operating Cash Flow، وتدفقات نقدية استثمارية Investing Cash Flow وتدفقات نقدية تمويلية Financing Cash Flow مع السماح للمنشأة بإعداد القائمة وفق أي من الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة.

أما وفقاً للمعيار رقم (7) الصادر عام 1992 عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC والذي حل محل المعيار السابق الصادر عام 1987، فتعرض القائمة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة المشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن المنشآت المساهمة.

تطور سوق الأسهم وانتعاشة يمثل هدفاً من الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقه، وبالنسبة لإدارة المنشأة فإن عائد السهم يعكس الأداء الكلي للمنشأة فهو بالتالي معيار نجاح أو فشل للمنشأة، أما بالنسبة للمستثمرين فإن تحديد أهم العوامل التي تتحكم في أسعار الأسهم يمثل مصدر معلومات مهمة وبالتالي يساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة (عبد الله، 1995: 140). كذلك وجود أو عدم وجود علاقة بين أداء الأسهم في فترات سابقة وبين أدائها في فترات لاحقة يتوقف على العديد من العوامل مثل مستوى السوق الذي يتم فيها تداول الأسهم ومدى كفاءتها فضلاً عن درجة الوعي الاستثماري لدى المتعاملين فيها (هويدي، 2000: 14).

وتعد الصناعة المصرفية بمثابة القلب النابض في اقتصاديات الدول العظمى، لما تلعبه من دور مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث دخلت القطاعات المصرفية حقبة جديدة وتحولت من عملها التقليدي والمتمثل في جذب الودائع وإقراضها للمستثمرين إلى خلق فرص استثمارية جديدة مثلاً الوساطة المالية والإعتمادات المستندية وغيرها الكثير، وتشجيع المستثمرين على دخولها وإدارة الأموال. كذلك فإن القطاع المصرفي يمثل في معظم دول العالم

الشريان الرئيس في اقتصادياتها، حيث يحتل مكانة الصدارة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأصبح القطاع المصرفي يمثل مرآة اقتصاد الدولة. وتعتبر المؤسسات المالية ذات أمر حيوي بالنسبة للرفاهية الاقتصادية Economic well being، فمثلاً المنشآت المالية تستحوذ على ما يقرب من (80%) من المدخرات السنوية داخل النظام المالي بالولايات المتحدة الأمريكية (حنفي وقریاص، 2000: 9) باعتبارها من الدول ذات الاقتصاد الضخم. وفلسطين كغيرها من دول العالم تمتلك جهازاً مصرفياً كاملاً. وقد شهد القطاع المصرفي الفلسطيني في السنوات الأخيرة نمواً من حيث الكم والنوع. حيث جاء تأسيس سلطة النقد الفلسطينية ومباشرتها لاختصاصاتها في شهر ديسمبر للعام 1994 أمراً فرضته الظروف لإعادة بناء النظام المصرفي وفق أحدث الأسس والمعايير وبما يضمن قوة وسلامة هذا الجهاز (شاهين، 2006: 6). كما أنه يخضع لرقابة عالية مثله كمثل باقي القطاعات المصرفية في دول العالم.

والقوائم المالية في المصارف التجارية تتميز بأهمية خاصة عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذا أوجبت التشريعات على المصارف التجارية ضرورة سرعة إعداد القوائم المالية الختامية والإعلان عنها في وسائل الإعلان المنشورة (هلالی وشحاتة، 2003: 213).

1-1-2: مشكلة الدراسة

كان الاعتماد في السابق على القوائم المالية، قائمة الدخل Income Statment، الميزانية العمومية Balance Sheet، وهاتان القائمتان تعدان وفق أساس الاستحقاق لذلك كانت هناك حاجة ماسة لوجود قائمة تعد وفق الأساس النقدي، فظهرت قائمة التدفقات النقدية Cash Flow، وكثيراً ما نثار تساؤلات حول مدى توفير قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة لمستخدميها، وقد احتلت قائمة التدفقات النقدية جزءاً كبيراً من الدراسات العربية والأجنبية كأداة لعرض المعلومات المالية بطريقة مفصلة، وتم تطبيق فوائد قائمة التدفقات النقدية وعلاقتها بالمشورات المالية المختلفة في كافة القطاعات ولكن عدداً محدود جداً من هذه الدراسات ربطت بين التدفقات النقدية والقطاع المصرفي كدراسة تطبيقية، كذلك التغيرات في أسعار الأسهم تؤثر بدورها على النشاط الاقتصادي، فلا شك أن انهيار أسعار الأسهم مثل الذي حدث في الأسواق المالية في العام 1987 قد أدى إلى فقد العديد من المستثمرين لثروتهم (مطوع، 2005: 545). مما جعل هناك حاجة ماسة إلى إجراء العديد من الدراسات التي تتناول العوامل المؤثرة في أسعار وعوائد الأسهم.

كذلك فإن بيئة فلسطين ليست كباقي الدول من حيث اختلاف الوضع الأمني والاستقرار الاقتصادي فيها، لذلك كانت هناك حاجة ماسة لطرح مشكلة الدراسة والمتمثلة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي: هل توجد علاقة بين التدفقات النقدية وبين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)؟

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات التالية:

- 1- ما نوع العلاقة بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)؟
- 2- ما نوع العلاقة بين التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)؟
- 3- ما نوع العلاقة بين التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)؟
- 4- ما نوع العلاقة بين التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)؟

1-1-3: أهمية الدراسة

هناك العديد من النقاط التي تبرز أهمية هذه الدراسة وهي:

- 1- تتبع أهمية الدراسة في أنها تبحث في اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وبين عوائد الأسهم في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين. وهي من الدراسات القليلة على حد علم الباحث التي أجريت في فلسطين حول عوائد الأسهم.
- 2- سوف تخدم نتائج هذه الدراسة جميع مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ومحللون وأصحاب الأسهم والجهات الممولة وكذلك تفيد سلطة النقد الفلسطينية.
- 3- مساعدة الباحثون والمهتمون في موضوع الدراسة في إعطاء تصور شامل عن طبيعة التدفقات النقدية من النشاطات الإجمالية للمصارف.

1-1-4: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- اختبار طبيعة العلاقة بين كلاً من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية وبين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7).
- 2- اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية وعائد السهم يكسب بحد ذاته أهمية خاصة للدراسة نظراً لوجود فروقات بين البيئة التي تمت فيها الدراسات السابقة وبين البيئة الفلسطينية من حيث عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والأمنية فيها.
- 3- تحليل واختبار طبيعة العلاقة بين التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7).
- 4- زيادة التأكيد على فائدة التدفقات النقدية ضمن التقارير المالية بهدف توجيه المستثمر الفلسطيني نحوها عوضاً عن قائمة الدخل التي تبين صافي الربح فقط.

5-1-1: فرضيات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تمت صياغتها وفق أسس علمية فيما يتعلق بالتدفقات النقدية وعلاقتها بعائد السهم:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7).

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7).

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7).

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7).

6-1-1: حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين والتي يبلغ عددها (11) مصرف في الفترة من العام 2000 وحتى العام 2006 وذلك تحقيقاً لأغراض الدراسة.

7-1-1: صعوبات الدراسة

خلال إجراء الدراسة التطبيقية واجهت الباحثة عدد من الصعوبات التي كان من أهمها:

1- عدم إفصاح بعض المصارف الوطنية العاملة في فلسطين عن عائد السهم.

2- عدم القدرة على الحصول على القوائم السنوية لبعض المصارف.

- 3- عدم التزام بعض المصارف بنشر نتائج أعمالها الختامية في الصحف الوطنية حسب القانون.
- 4- عدم استجابة معظم المصارف للرد على البريد الالكتروني لتوفير القوائم وعدم تعاونهم مع البحث العلمي.
- 5- عدم توفر البيانات المالية والتقارير للمصارف في سلطة النقد الفلسطينية بسبب انتقال مقرها إلى منطقة أخرى وصعوبة العثور على هذه التقارير.

1-1-8: متغيرات الدراسة

تم توصيف وتحديد متغيرات الدراسة والتي اشتملت على نوعين من المتغيرات هما:
 أولاً: المتغير التابع **Dependent Variable**: وهو في هذه الدراسة عبارة عن عائد السهم.
 ثانياً: المتغيرات المستقلة **Independent Variables**: وهن عبارة عن:

- 1- التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.
- 2- التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية.
- 3- التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية.
- 4- التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة.

1-1-8-1: عائد السهم

يعتبر عائد السهم أحد المقاييس المهمة والتي تقيس الأداء الكلي للمنشأة وتمكن من إجراء مقارنات بينها وبين المنشآت الأخرى. ويفيد في التعرف على مدى التغير الذي طرأ على عدد الأسهم المصدرة، ولذا يدعو معظم كتاب الإدارة المالية إدارة المنشآت التي تعمل على أسس تجارية محضه إلى اعتبار السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة بعد الضرائب وهو ما يطلق عليه " معدل العائد للسهم" **Earning Per Share** ويرمز له بالرمز (EPS).

عدد الأسهم العادية	÷	الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة	=	عائد السهم
--------------------	---	---	---	------------

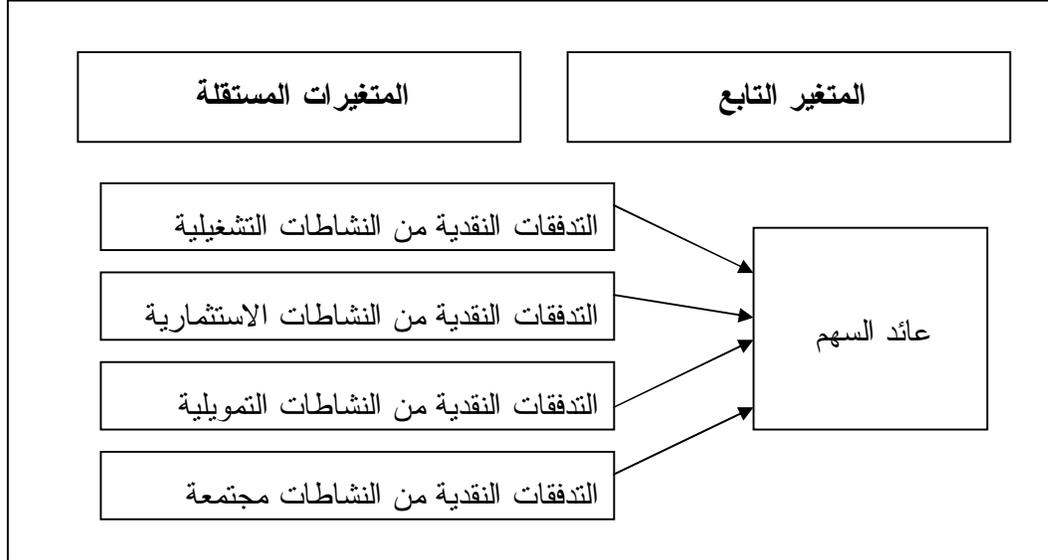
المصدر: (حنفي، 2002: 100).

أما في حالة وجود الأسهم الممتازة
 ربحية السهم = صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة ÷ المتوسط المرجح لعدد
 الأسهم العادية المتداولة خلال العام (حماد، 2006: 241).

وهذا المعدل يعني الكثير من الأهمية لجميع الأطراف المهتمة به من إدارة وحملة أسهم ومستثمرين. فهذا المعدل دليل ملموس على أن المنظمة تستطيع توزيع أرباح أكثر إذا رغبت في ذلك أو احتجاز أرباح أكثر لرفع القيمة الدفترية لأسهمها (عطا الله، 1995: 311). كما تعتبر ربحية السهم من مؤشرات الربحية التي حظيت باهتمام كبير في الآونة الأخيرة بحيث أفرد لها معيار مستقل ضمن المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئات المعنية بشئون المحاسبة (هويدي، 2000: 17).

ولتوضيح العلاقة بين متغير الدراسة التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة تم بناء النموذج التالي والموضح في الشكل رقم (1.1).

شكل رقم (1.1) أنموذج الدراسة



9-1-1: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع التدفقات النقدية وعلاقتها بعوائد الأسهم في قطاعات مختلفة ومن زوايا مختلفة في العديد من الدول، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

1- دراسة (العراقي، 1990)، بعنوان: "المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقاً للمعايير الأمريكية دراسة اختبارية لمناسبتها للشركات المساهمة الكويتية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحاسبة عن التدفقات النقدية وكيفية الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بها في التقارير الخارجية طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (95) وتطبيقها على المنشآت المساهمة الكويتية، واسترشدت الدراسة بكل من قائمة التدفقات النقدية طبقاً للمعايير الأمريكية وبنائج الدراسة الاختبارية للتدفقات النقدية على عينة المنشآت المساهمة الكويتية لاقتراح قائمة تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي يمكن أن تتبناها المنشآت الكويتية، وتكون مجتمع الدراسة من (172) منشأة مساهمة كويتية تم أخذ عينة منها مكونة من (25) منشأة، خلال الفترة من عام 1984 وحتى العام 1987.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أولاً: إمكانية إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية لتحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي. ثانياً: عند عرض التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية يجب أن لا تشمل على المتحصلات من عائد الاقراض والتوزيعات وأعباء الديون.

2- دراسة (توفيق، 1991)، بعنوان: "تطوير النظام المحاسبي لاستيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية كبديل لقوائم مصادر واستخدام الأموال: دراسة اختبارية لتطوير معايير المحاسبة السعودية".

تناولت هذه الدراسة تقييم مدى فعالية القائمة الحالية للتغيرات في المركز المالي كما تنص عليها معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تقييم أساليب عرضها بالمنشآت المساهمة السعودية واختبار مدى تحقيقها لخاصية قابلية المعلومات للمقارنة، كما تهدف أيضاً إلى التعرف على مدى الحاجة لعرض قائمة التدفقات النقدية. واشتملت عينة الدراسة على (36) منشأة مساهمة سعودية وهي المنشآت التي نشرت قوائمها المالية في الصحف خلال الفترة من العام 1988 وحتى العام 1989.

أما عن أهم نتائج هذه الدراسة فهي، أولاً: وجود تباين معنوي بين أساليب عرض قائمة مصادر الأموال واستخداماتها. ثانياً: بيان عدم قدرة المقاييس التقليدية على توفير قياس بديل للتدفقات النقدية في معظم القطاعات الاقتصادية.

وخلصت الدراسة لعدة توصيات من أهمها، أولاً: ضرورة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة التي أصدرتها وزارة التجارة كحد أدنى عند إعداد القوائم المالية. ثانياً: اعتبار قائمة التدفقات النقدية جزءاً مكماً للمجموعة الكاملة للتقارير المالية ذات الغرض العام والتي يجب أن يفصح عنها في نهاية كل عام.

3- دراسة (محمود، 1995)، بعنوان: "محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية: دراسة حالة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محتوى المعيار رقم (95) للعام 1987 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية والخاص بقائمة التدفقات النقدية، واقترحت الدراسة معيار بديل عن معيار رقم (95) وقارنت بين هذين المعيارين، وذلك عن طريق دراسة العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الدخل، واستخدمت الدراسة نموذج مقترح لتطبيقه على بيانات منشأة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى لفترة امتدت إلى (12) عام.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أولاً: التحول من قائمة تدفقات الأموال التي تستخدم مفهوم رأس المال العامل إلى قائمة التدفقات النقدية التي تستخدم مفهوم النقدية والنقدية المعادلة التي تتميز بالمساعدة على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية من خلال كلاً من مقاييس السيولة ومقاييس الربحية. ثانياً: وجود ارتباط معنوي ($\alpha = 0.05$ و $\alpha = 0.1$) بين صافي الربح القابل للتوزيع وصافي التدفقات التشغيلية. ثالثاً: وجود ارتباط معنوي بين معدل تغطية العائد والتوزيعات ومعدل العائد النقدي على الاستثمار.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة، أولاً: ينبغي أن تدرج الفوائد والتوزيعات المحصلة ضمن التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات الاستثمارية وليس من النشاطات التشغيلية. ثانياً: الفوائد المدفوعة ينبغي أن تدرج ضمن التدفقات النقدية الخارجة من النشاطات التمويلية وليست من النشاطات التشغيلية.

4- دراسة (الوابل، 1996)، بعنوان: "المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بيانات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالقرارات الاستثمارية وقرارات الإفراض وعلاقتها بسعر السهم، وذلك لإظهار بيانات مالية لا يستطيع مستخدمي القوائم المالية "قائمة المركز المالي- وقائمة نتائج الأعمال" استنباطها بطريقة مباشرة، وتم تطبيق هذه الدراسة على المنشآت السعودية، وقد أجرت الدراسة مقارنة بين قائمة الدخل أو قائمة نتائج الأعمال وبين قائمة التدفقات النقدية معتمداً على المعيار المحاسبي الدولي رقم (95).

انتهت الدراسة بنتائج عديدة كان من أهمها، أولاً: أن لكل من القائمتين محتوى إعلامي ذو دلالة لمتخذي القرارات. ثانياً: يلزم أن تحقق المنشأة تدفقات نقدية داخلية من النشاطات التشغيلية أي أن تحقق المنشأة أرباحاً وكذلك أن تكون قادرة على سداد التزاماتها. ثالثاً: بيانات قائمة التدفقات النقدية موضوعية وأقل تعرضاً للتشويه والتحريف. رابعاً: خلاصة المقارنة بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية أفادت أن قائمة الدخل توضح قدرة المنشأة الكسبية ولا تظهر مدى سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها. خامساً: وجود محتوى معلوماتي إضافي لقائمة التدفقات النقدية.

وخرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها، أولاً: ضرورة تنظيم الممارسات المهنية في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بإعداد قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الملزمة للمنشآت المساهمة. ثانياً: يجب إعادة النظر في معيار العرض والإفصاح العام.

5 - دراسة (يوسف، 1997)، بعنوان: "المحاكاة التاريخية والمستقبلية للقدرة التنبؤية لمفاهيم التدفق النقدي والربح المحاسبي".

هدفت الدراسة للتعرف على أهم العوامل التي تؤثر على مفهوم ومقاييس التدفقات النقدية واختبار مدى منفعتها لمتخذ القرار في السوق المصري للتنبؤ بالتدفقات النقدية وذلك من خلال طرح لإطار موضوعي لمراحل استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للحد من أخطاء التنبؤ، ولقد غطت الدراسة مجموعة من المنشآت الصناعية لقطاع الغزل والنسيج للفترة من عام 1973 وحتى العام 1989 لتبيان القدرة التنبؤية للربح المحاسبي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أولاً: ساعد استخدام أسلوب السلاسل الزمنية الإحصائية في الحصول على نماذج تنبؤية ذات دقة إحصائية مرتفعة. ثانياً: أفضل مؤشر تنبؤي في الأجل القصير هو مقياس التدفقات النقدية. ثالثاً: مدى أهمية دراسة العلاقة بين التدفقات النقدية والربح على مستوى المنشأة والقطاع وذلك لدعم المستوى الصناعي.

أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها، أولاً: ضرورة توجيه الاهتمام إلى استخدام نموذج التوقع المتعدد للتدفقات النقدية. ثانياً: إتاحة المجال لمزيد من الدراسات لتقييم مدى منفعة مقاييس التدفقات النقدية لمتخذي القرارات.

6- دراسة (الخليلة، 1998)، بعنوان: "العلاقات بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل".

ركزت هذه الدراسة على اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل مستخدمة فترات طويلة نسبياً، عشر سنوات امتدت من العام 1985 وحتى العام 1994 وذلك لتقليل أخطاء القياس Measurement Error وشملت عينة الدراسة على (31) منشأة صناعية مساهمة عامة مدرجة في سوق عمان المالي، واستخدم تحليل الارتباط والانحدار الخطي لاختبار فرضيات الدراسة.

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى، أولاً: وجود علاقة متدنية وليست ذات دلالة إحصائية ($\alpha=10\%$) بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم، وأن هذه العلاقة لا تتحسن بشكل ملحوظ عندما يتم إطالة فترة العائد. ثانياً: القوى التفسيرية لنموذج الانحدار (R^2) لم يطرأ عليها أي تحسن عند تمديد فترة حساب العائد، وقد عزی سبب ذلك إلى بعض الأحداث المشوشة Confounding Events خلال الفترة من العام 1990 وحتى العام 1998 ومن هذه الأحداث على سبيل المثال انخفاض قيمة الدينار الأردني.

وخرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها، أولاً: أن العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم تحتاج إلى إعادة اختبار إما بالتطبيق على أسواق أخرى أو على نفس المنشآت ولكن في فترات مستقبلية خالية من الأحداث المشوشة. ثانياً: إعادة اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم بالاعتماد على المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (95).

7- دراسة (جاموس، 1999)، بعنوان: "قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية".

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وشرح مفهوم قائمة التدفقات النقدية وأهدافها الرئيسية وطريقة تطبيقها في سورية لتحسين مخرجات النظام المحاسبي السوري. وكذلك طرحت الدراسة صيغة عملية ومبسطة لتطبيقها في منشآت القطاع العام والقطاع الخاص في ظل قانون

الاستثمار رقم (10). واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي للتأكد من صحة القضايا المطروحة.

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها، أولاً: خلو نظام المعلومات المحاسبي السوري من قوائم سنوية للتدفقات النقدية. ثانياً: النظام لم يشر سوى إلى إعداد قائمة تقديرية نقدية ولم يهتم بقوائم التدفقات النقدية كبيان ختامي يعد في نهاية الفترة المالية.

وكان من أهم توصيات الدراسة، أولاً: ضرورة إدخال بعض التعديل والتطوير على مجمل مكونات النظام ليتلاءم والبيئة الاقتصادية والاستثمارية السائدة. ثانياً: البدء بتطبيق قائمة التدفقات النقدية وفق آلية متدرجة.

8- دراسة (الدبي وأبو نصار، 2000)، بعنوان: "دور نسبة الربح إلى السعر في تحسين علاقة العوائد السوقية للأسهم بالأرباح المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى ملاءمة استخدام نسبة الربح إلى السعر (معكوس نسبة السعر إلى الربح) المحتسبة في بداية الدراسة، لتحسين علاقة العوائد السوقية للأسهم بالأرباح المحاسبية. وقد أجريت الدراسة على عينة من المنشآت المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية لقطاعي الصناعة والخدمات وتم استبعاد قطاعي الصناعة والمصارف وغطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من العام 1988 وحتى العام 1996، وبلغ عدد المشاهدات خلال فترة الدراسة (327) مشاهدة. وتم استخدام نماذج الانحدار البسيط والمتعدد.

وخلصت نتائج الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أولاً: يمكن استخدام نسبة الربح إلى السعر في تحسين فهمنا لعلاقة العوائد بالأرباح. ثانياً: الأرباح كمتغير مستقل هو المتغير التفسيري الأساسي في علاقة العوامل بالأرباح. ثالثاً: متوسط القوة التفسيرية للأرباح يبلغ (10%) وذلك دون الأخذ بمجموعات نسب الربح إلى السعر.

أما عن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة، أولاً: ضرورة القراءة المتأنية والمتفحصه لقائمة الدخل للمنشأة، كما تؤكد أن سعر السهم مرتبط بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من قبل المتعاملين في السوق. ثانياً: أهمية عرض حصة السهم من الأرباح للبنود غير المتكررة بالإضافة إلى الربح الاعتيادي.

9- دراسة (هويدي، 2000)، بعنوان: "تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة والعائد المتوقع على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار قدرة مجموعة من المؤشرات المشتقة من المعلومات المحاسبية المنشورة لمجموعة من المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، وكذلك الأداء السوقي لأسهم هذه المنشآت على التنبؤ بالعائد المتوقع تحقيقه من الاستثمار في هذه الأسهم، واشتملت عينة الدراسة على (37) منشأة من قطاعي المصارف والقطاعات غير المالية، وغطت الدراسة الفترة من العام 1996 وحتى العام 1997 أي فقط لمدة عام واحد، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد وتحليل الانحدار.

وقد أظهرت الدراسة عدداً من النتائج أهمها، أولاً: للمؤشرات المحاسبية المشتقة من المعلومات المحاسبية المنشورة محتوى معلوماتي للتنبؤ بالعائد على الاستثمار في الأسهم في العام المالي التالي لنشر هذه المعلومات. ثانياً: يمكن زيادة فعالية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالعائد على الاستثمار في الأسهم إذا ما تضمن النموذج التنبؤي بعض المؤشرات التي تعكس الأداء السوقي للأسهم.

أما أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة، أولاً: تكرار نفس منهج الدراسة باستخدام بيانات تتعلق بمجموعة المنشآت التي ينتهي العام المالي لها في (30) يوليو. ثانياً: ضرورة إجراء دراسات جديدة في نفس الموضوع باستخدام فترة زمنية أطول.

10- دراسة (الفضل، 2001)، بعنوان: "أثر الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية للأسهم".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين العوائد السوقية للأسهم والأرباح المحاسبية مع مراعاة حجم المنشأة، وذلك من خلال دراسة مدى تأثير كل متغير من المتغيرين الممثلين للأرباح متغير التغير في حصة السهم من الأرباح ومتغير مستوى حصة السهم من الأرباح لنفس تلك العلاقة. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (26) منشأة صناعية مساهمة عامة مسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية موزعة على ثلاث قطاعات: صناعية وزراعية وخدمية، خلال الفترة من العام 1992 وحتى العام 1997.

وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج من أهمها، أولاً: أن قدرة كل من متغير حصة السهم من الأرباح ومتغير مستوى حصة السهم من الأرباح لا يفسر أكثر من (10%) من العوائد السوقية لأسهم المنشآت المساهمة العراقية المدرجة في سوق بغداد للأوراق المالية. ثانياً: إن لحجم

المنشأة أثر واضح على قدرة الأرباح التفسيرية للعوائد السوقية عند تمثيل الأرباح بأكثر من متغير في نموذج العلاقة.

وتوصلت الدراسة لعدة توصيات أهمها، أولاً: ينبغي التعامل مع الدراسة بنوع من الحذر وذلك لصغر حجم السوق الذي تمت عليه الدراسة. ثانياً: استخدام أكثر من متغير ممثل للأرباح يعد أسلوباً واحداً من عدة أساليب لتحسين قدرة الأرباح التفسيرية للعوائد السوقية، لذلك يمكن للباحثين فحص أسلوب آخر مثل أسلوب مقلوب نسبة السعر إلى الربح.

11- دراسة (حداد، 2001)، بعنوان: "العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل والاستثمار والتمويل والعوائد غير العادية".

ركزت هذه الدراسة على اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية والعوائد غير العادية لأسهم المنشآت الأردنية وذلك باستخدام قائمة التدفقات النقدية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، كما ركزت على قياس العلاقة بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية مع العوائد غير العادية. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (44) منشأة مساهمة عامة من المنشآت الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة الممتدة بين العام 1993 وحتى العام 1998 وباستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها، أولاً: وجود علاقة موجبة غير مهمة إحصائياً بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والعوائد غير العادية. ثانياً: وجود علاقة سالبة وغير مهمة إحصائياً بين التدفقات النقدية وكلاً من النشاطات الاستثمارية والتمويلية وبين العوائد غير العادية. ثالثاً: تدني القوة التفسيرية لجميع نماذج الانحدار المستخدمة في الدراسة.

12- دراسة (منصور، 2001)، بعنوان: "مدى ملائمة معلومات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات: دراسة نظرية تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية التي يعتمد في إعدادها على الأساس النقدي في الاعتراف بالأرباح والمصروفات بما يمكن من توفير معلومات تساعد مستخدمي هذه القائمة على اتخاذ قراراتهم، وقدمت الدراسة نموذج مقترح لقائمة التدفقات النقدية، وتم تطبيق الدراسة على منشأة أسمنت حلوان والتي تأسست في العام 1929 كمنشأة مساهمة مصرية خاصة، وتم تطبيق النموذج المقترح على قائمة الدخل والقوائم المالية لهذه المنشأة للعام 1999 والعام 2000.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أولاً: إعداد قائمة التدفقات النقدية بشكلها المقترح يوفر معلومات إضافية تبين أثر العوامل (تغير المبيعات، تغير الربحية، تغير نسب رأس المال العامل) على التدفقات النقدية. ثانياً: يجب إعداد قائمة التدفقات النقدية بصورة أكثر تفصيلية من تلك التي تنشرها المنشأة.

أما أهم التوصيات التي خلصت لها الدراسة، أولاً: ضرورة توحيد جهة إصدار المعايير المحاسبية سواء كان الجهاز المركزي للمحاسبة أو وزارة الاقتصاد. ثانياً: تطوير إعداد قائمة التدفقات النقدية بحيث تشمل العوامل التي تم دراستها وثبت أهميتها لتوفير معلومات لاتخاذ القرارات المختلفة من جهة وتقييم أداء المنشآت من جهة أخرى. ثالثاً: ضرورة الاهتمام بزيادة فاعلية إعداد واستخدام قائمة التدفقات النقدية سواء بالاعتماد على التقارير الداخلية أو الخارجية.

13- دراسة (الفضل، 2002)، بعنوان: "أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية في التقارير المالية الخارجية".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى التماثل بين المؤشرات المالية وبين مقاييس التدفقات النقدية، واعتمدت الدراسة على المؤشرات المالية كنسب الربحية ونسب السيولة آخذة بالاعتبار التدفقات النقدية للمنشآت في عام ما مقارنة بالعام الذي يسبقه وكذلك اعتمدت على السؤال التالي: هل يؤثر اختلاف حجم المنشأة أو نوع النشاط على مقاييس التدفقات النقدية؟ وتكون مجتمع الدراسة من (25) منشأة صناعية خلال الفترة من العام 1994 وحتى العام 1996.

ومن أهم نتائج الدراسة، أولاً: في مجال تقييم جودة الأرباح فإن مقاييس التدفقات النقدية تتمتع بخصوصية عن نسب الربحية. ثانياً: في مجال تقييم السيولة فإن مقاييس التدفقات النقدية لا تتضمن أي محتوى إعلامي إضافي عن ما تقدمه النسب الأخرى كنسبة التداول أو نسبة التداول السريع. ثالثاً: لا يؤثر حجم المنشأة أو نوع النشاط على المضمون المعلوماتي لمقاييس التدفقات النقدية.

وتوصي الدراسة بضرورة المضي قدماً نحو تطوير عملية الإفصاح عن التدفقات النقدية ضمن التقارير المالية للمنشآت بالشكل الذي يؤدي إلى المزيد من الفائدة.

14- دراسة (خريوش، 2003)، بعنوان: "تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم البنوك والشركات المساهمة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس علاقة التدفقات النقدية بالقيمة السوقية لسهم المصارف والمنشآت المالية المساهمة الأردنية، وافترضت وجود علاقة طردية بين صافي التدفقات النقدية والقيمة السوقية في المدى الطويل وال المدى القصير، وغطت هذه الدراسة (16) منشأة من المنشآت التجارية والمالية العامة المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة الممتدة من العام 1998 وحتى العام 2001، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

وأشارت أهم نتائج الدراسة إلى، أولاً: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم وصافي التدفقات النقدية. ثانياً: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم ونسبة صافي التدفقات النقدية إلى الالتزامات طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. ثالثاً: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم ونسبة صافي التدفقات النقدية إلى حقوق الملكية. ولقد عزت الدراسة ذلك لعدة أسباب من بينها: عدم إلمام معظم المستثمرين بقوائم التدفقات النقدية عند تقدير القيمة السوقية للسهم، وكذلك ضعف كفاءة سوق عمان للأوراق المالية.

وخرجت الدراسة ببعض التوصيات كان من أهمها، أولاً: وجوب زيادة اهتمام الباحثين بقائمة التدفقات النقدية وضرورة توعية المستثمرين بأهميتها والعمل على رفع كفاءة سوق عمان للأوراق المالية. ثانياً: ضرورة إجراء المزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية لسهم المصارف والمنشآت المالية المساهمة.

15- (Suwaidn, 2003): "The Ratio Model Versus the Cash Flow Model, and the Prediction of Bankruptcy: An Empirical Examination".

هدفت هذه الدراسة إلى المفاضلة بين نموذجي النسب المالية والتدفق النقدي في التنبؤ بإفلاس المنشآت، واستخدمت مجموعة من النسب المالية منها نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، ونسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول، وكذلك مجموعة من نسب التدفقات النقدية كنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول ومقدار التغير في النقدية ونسبة التدفقات النقدية الاستثمارية إلى إجمالي الأصول. واشتملت عينة الدراسة على مجموعة من المنشآت الأردنية التي أعلنت إفلاسها ومجموعة من المنشآت غير المتعثرة. وغطت الدراسة

الفترة الممتدة من العام 1990 وحتى العام 2001، وتم استبعاد القطاع المصرفي لماله من طبيعة خاصة.

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها، أولاً: نموذج النسب أفضل من نموذج التدفقات النقدية في التمييز بين المنشآت التي أعلنت إفلاسها والمنشآت غير المتعثرة. ثانياً: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع النسب التي يتكون منها نموذج النسب لآخر عاميين قبل الإفلاس.

16- (Nasir and Abdullah, 2004), "Information Provided by Cash Flow Measures in Determining Firms Performance: Malaysian Evidence".

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين كلاً من المعلومات التي يوفرها أساس الاستحقاق والمعلومات التي يوفرها الأساس النقدي من التدفقات النقدية في تقييم أداء المنشآت الماليزية، واشتملت عينة الدراسة على جميع المنشآت المدرجة في سوق كوالا لامبور المالي وعددها 478 منشأة، وتم استبعاد 260 منشأة من القطاع المصرفي والقطاع المالي لعدم توفر بيانات مالية لهم. وغطت الدراسة الفترة الممتدة من العام 1995 وحتى العام 1998 وقد تم تقسيم المنشآت إلى قسمين منشآت كبيرة الحجم ومنشآت صغيرة الحجم. واستخدم نموذج الانحدار لتحليل الفرضيات.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أولاً: قائمة الدخل وحدها غير قادرة على تقديم معلومات متعلقة بالنشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية. ثانياً: قائمة التدفقات النقدية قائمة مستقلة ولكنها مكملة لقائمة الدخل عند تقييم أداء المنشآت. ثالثاً: بغض النظر عن حجم المنشأة فإن المنشآت ذات التدفقات النقدية المنخفضة لديها دخل مرتفع وحجم مبيعات أكبر من المنشآت ذات التدفقات النقدية الكبيرة وكذلك الحال بالنسبة إلى إجمالي الأصول.

أما عن أهم التوصيات فكانت: أولاً: إجراء المزيد من الدراسات على المنشآت الماليزية ولكن لفترة زمنية أطول من ثلاث سنوات وهي الفترة التي غطتها الدراسة. ثانياً: ضرورة قيام الباحثين الجدد بإعادة الدراسة على منشآت تستخدم قائمة التدفقات النقدية.

17- دراسة (الخدّاش والعبادي، 2005)، بعنوان: "علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم".

تبحث هذه الدراسة في علاقة العائد المحاسبي إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم، وكذلك علاقة التدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم، والتوصل لنسب مالية تعتمد على الأساس النقدي وذلك لتقليل القصور الموجود في النسب المالية المعتمدة على أساس الاستحقاق، ومن هذه النسب: نسبة التدفقات النقدية إلى حقوق الملكية واعتمد على هذه النسبة لكونها الأكثر أهمية في القرارات الاستثمارية، شملت عينة الدراسة على (26) منشأة صناعية مساهمة عامة أردنية، خلال الفترة من العام 1993 وحتى العام 2002.

وخلصت نتائج الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أولاً: قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات إضافية ومهمة وتساند المعلومات التي توفرها القوائم المحاسبية التقليدية كقائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ثانياً: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم ونسبة التدفقات النقدية إلى حقوق الملكية. ثالثاً: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم ونسبة العائد المحاسبي إلى حقوق المساهمين والقيمة السوقية للسهم.

ومن أهم توصيات الدراسة، أولاً: ضرورة التركيز على إعداد قائمة التدفقات النقدية في كل المنشآت وإلزامية إعدادها وفق المعايير المحاسبية. ثانياً: العمل على استخدام النسب المالية المرتبطة بأساس الاستحقاق والنسب المالية المستندة إلى قيم التدفقات النقدية جنباً إلى جنب عند تحديد الوضع المالي للمنشأة.

18- دراسة (دراغمة، 2005)، بعنوان: "العوامل المؤثرة على مدى ملائمة التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية في تفسير العوائد السوقية للأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين المضمون المعلوماتي لكل من الأرباح المحاسبية، والتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والمستحقات المحاسبية، والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية، والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية والعوائد السوقية للأسهم. وتم تطبيق الدراسة على جميع المنشآت الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. وغطت الدراسة الفترة الممتدة من العام 1998 وحتى العام 2002.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أولاً: وجود علاقة مهمة إحصائياً بين العوائد السوقية للأسهم والأرباح المحاسبية. ثانياً: وجود مضمون معلوماتي للتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية. المضمون المعلوماتي النسبي للأرباح المحاسبية أكبر من المضمون المعلوماتي للتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.

أما عن أهم توصيات الدراسة فكانت كالتالي: أولاً: ضرورة قيام المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين بدراسة خصائص المنشأة في الصناعة التي تنتمي لها. ثانياً: إعادة الدراسة بتطبيقها على قطاعات اقتصادية أخرى. ثالثاً: كذلك توصي الدراسة الباحثين باختبار المضمون المعلوماتي لمكونات قائمة التدفقات النقدية التفصيلية ومقارنتها بالإجماليات مثل، التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية.

19- (Attar and Al-Khadash, 2005): "The Effect of Contextual Factors on the Information Content of Cash Flow in Explaining Stock Prices: The Case of Amman Stock Exchange"

هدفت هذه الدراسة للمفاضلة بين العوائد المحاسبية والتدفقات النقدية كقياس للإنجاز المالي، واستخدمت كلاً من استقرار العوائد ونموها وحجم المنشأة في إبراز القيمة التفضيلية بين العوائد المحاسبية والتدفقات النقدية. وشملت عينة الدراسة المنشآت الصناعية في سوق عمان المالي للفترة الممتدة من العام 1993 وحتى العام 2001.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج كان من أهمها، أولاً: العوائد المحاسبية والتدفقات النقدية كأرقام محاسبية تتضمن معلومات تفيد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. ثانياً: وجود علاقة بين عائد الأسهم وكلاً من التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية بنسب مختلفة حيث فسرت العوائد المحاسبية (3.9%) من العلاقة بينما التدفقات النقدية بنسبة (4%). ثالثاً: التدفقات النقدية التشغيلية أفضل من العوائد المحاسبية في حالة النمو المتدني للعوائد وصغر حجم المنشأة.

20- دراسة (شبيطة وأبو نصار، 2005)، بعنوان: "الربح المحاسبي والتدفقات النقدية كمقياس لأداء المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أساس الاستحقاق والاساس النقدي عن طريق بناء ثلاث نماذج يمثل الأول أساس الاستحقاق بينما يمثل النموذجان الباقيان الأساس النقدي وذلك لمعرفة

قدرة الربح المحاسبي على التعبير عن أداء المنشآت. وشملت عينة الدراسة على 65 منشأة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في كلاً من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات للفترة الممتدة من العام 1989 وحتى العام 2001.

خلصت الدراسة لعدة نتائج من أهمها، أولاً: نموذج الربح المحاسبي أفضل من نموذجي التدفقات النقدية في تفسير التذبذب في قيمة عائد السهم. ثانياً: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القوة التفسيرية بين نموذج الربح المحاسبي ونموذجي التدفقات النقدية. ثالثاً: عدم تغير نتائج الدراسة عندما تم فحص النماذج لكل عام على حدة.

أما عن أهم التوصيات فكانت كالتالي، أولاً: ضرورة إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال بشكل عام وفي موضوع التدفقات النقدية وأساس الاستحقاق بشكل خاص. ثانياً: إيلاء أهمية أكبر لمخرجات أساس الاستحقاق عند تقسيم المنشآت لأغراض الاستثمار وخاصة في القطاع الصناعي.

21- (Chotkunakitti, 2005): "Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of Thai Listed Companies".

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية وفق أساس الاستحقاق للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشآت المسجلة في السوق المالية التايلاندية. وتم تطبيق الدراسة على المنشآت غير المالية والمدرجة في سوق تايلاند للأوراق المالية ولقد غطت الدراسة الفترة الممتدة من العام 1994 وحتى العام 2002. واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار لإثبات صحة الفرضيات.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها، أولاً: يمكن استخدام نموذجي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشآت المدرجة في سوق تايلاند للأوراق المالية وهذان النموذجان هما، النموذج الأول وهو الأرباح الماضية والتدفقات النقدية والنموذج الآخر وهو التدفقات النقدية وأساس الاستحقاق. ثانياً: التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية في عملية التنبؤ. ثالثاً: وجود عوامل خارجية أثرت على عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مثل الأزمة الاقتصادية الآسيوية.

وتوصلت الدراسة لعد توصيات من أهمها، أولاً: ضرورة إعادة هذه الدراسة بتقسيم المنشآت التي شملتها عينة الدراسة إلى قطاعات. ثانياً: إجراء المزيد من الدراسات الجديدة في نفس الموضوع ولكن باستخدام فترات زمنية أطول.

22- (Saleem, 2005): "An Empirical of the Extent of Compliance with the Requirements of IAS 7 by The Jordanian Companies".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على درجة التطبيق الحقيقي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7 من قبل المنشآت الأردنية، وشملت عينة الدراسة على 40 منشأة من المنشآت الأردنية المدرجة في سوق الأردن المالي وهذا العدد يمثل حوالي 22% من المنشآت المدرجة في السوق.

وخلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أولاً: المنشآت الأردنية تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية السنوية، ولكنها لا تفصح عن البنود بشكل وافي، ورغم ذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تزود مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ودائنين وغيرهما بالمعلومات المفيدة حول مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية. ثانياً: يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية في المنشآت الأردنية وفق الطريقة غير المباشرة لسهولة تسهيلها في التحضير.

وتوصلت الدراسة لعدة توصيات من أهمها: أولاً: على المنشأة أن تفصح بالتفصيل عن البنود التالية: الفوائد والتوزيعات والضرائب والنقدية والنقدية المعادلة والبنود العادية الإضافية والصفقات غير النقدية في قائمة التدفقات النقدية. وفعلياً فإن المنشآت الأردنية تكشف جزئياً عن هذه البنود ولكن ليس بالدرجة التي يتطلبها المعيار المحاسبي الدولي رقم 7. ثانياً: يجب على المنشآت الأردنية أن تقوم بعمل قائمة التدفقات النقدية بإفصاح كافي عن البنود التي تشملها القائمة.

23- دراسة (الحلبي، 2006)، بعنوان: "دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية: دراسة تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الملاحظات الإدارية المتعلقة بآراء مستخدمي المعلومات ومواقفهم المهنية في محيط العمل عن دور معلومات التدفقات النقدية وفق ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والأنظمة المحاسبية المطبقة في المنشآت الخاصة السورية لاتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض، وتم توزيع (65) استمارة إستبانة وقد بلغ معدل الاستجابة العام (60%) من عدد الإستبانات، واستخدمت في الدراسة الأساليب الإحصائية الملائمة.

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها، أولاً: أن نسبة (85%) من المشاركين يعتمدون على القوائم المالية التقليدية في اتخاذهم للعديد من القرارات الاستثمارية. ثانياً: بعض المشاركين يعتمدون على التدفقات النقدية في حالات محددة فقط وذلك لمنع التلاعب المحاسبي.

أما أهم التوصيات فكانت كالتالي، أولاً: دعوة وزارة المالية لتضمين البيان المالي للأغراض الضريبية معلومات وبيانات عن قائمة التدفقات النقدية. ثانياً: ضرورة قيام كلاً من الجامعة وجمعية المحاسبين القانونيين ووزارة المالية بإعداد مشروع نظام محاسبي موحد يأخذ في الحسبان التوحيد المحاسبي بين المنشآت في القطاعات الثلاثة العام والخاص والمشارك. ثالثاً: ضرورة إيجاد نوع من الثقة بين ممارسي المهنة من المحاسبين والإدارة العليا في المنشآت الخاصة للإفصاح الكامل عن معلومات التدفقات النقدية.

24- دراسة (الهباش، 2006)، بعنوان: "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين كلاً من التدفقات النقدية والعائد المحاسبي في القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وبيان أيهما أكثر مقدرة على هذا التنبؤ، وقد اقترحت الدراسة مجموعة من النماذج التنبؤية الخاصة بالبيئة الفلسطينية. وشملت عينة الدراسة على المصارف الوطنية الفلسطينية، كما غطت الدراسة الفترة الممتدة من العام 1997 وحتى العام 2004.

وخرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها، أولاً: وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين مقاييس العوائد المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية التقليدية. ثانياً: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأس المال العامل من النشاطات التشغيلية وبين مقاييس التدفقات النقدية البديلة. ثالثاً: التدفقات النقدية أفضل من العوائد المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

أما عن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة فكانت كالتالي، أولاً: وجوب إعطاء قائمة التدفقات النقدية المزيد من الاهتمام والدراسة. ثانياً: إيلاء المقاييس المعدة على الأساس النقدي أهمية أكثر. ثالثاً: ضرورة العمل على إجراء المزيد من الدراسات المشابهة على السوق المالي الفلسطيني وإجراء مقارنات بين نتائج هذه الدراسة وبين نتائج دراسات مشابهة في أسواق مالية أخرى.

25- دراسة (قدومي والكيلاني، 2006)، بعنوان: "استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (2000-2003)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية والتي تقوم بإعدادها المنشآت في تقييم أدائها الفعلي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة دون اللجوء للمصادر الخارجية من قروض وغيرها. تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 10 منشآت من المنشآت الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للفترة من العام 2000 وحتى العام 2003.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أولاً: تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم لأغراض تقييم سيولة المنشآت واتخاذ القرارات. ثانياً: عدم وجود تطابق في نتائج التحليل يعود إلى اختلاف طبيعة البيانات المالية التي توفرها كل قائمة من القوائم المالية الثلاثة، الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

وخلصت الدراسة لعدة توصيات من أهمها، أولاً: ضرورة قيام الأكاديميين في الأردن بتوسيع دراساتهم بحيث تشمل قطاعات أخرى. ثانياً: ضرورة قيام إدارات المنشآت بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية بشكل رئيس لمعرفة مركزها المالي الفعلي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وسداد توزيعات الأسهم.

1-1-10: التعليق على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة في مجال الحكم على علاقة التدفقات النقدية بعوائد الأسهم يتضح ما يلي:

معظم الدراسات السابقة تناولت أهمية التدفقات النقدية في القوائم المالية ومدى تطبيقها في الدول المختلفة أو الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم الأخرى وكذلك تناولت الدراسات السابقة عوائد الأسهم السوقية والعوامل المؤثرة في أسعار الأسهم. ولم تقم أي دراسة بربط التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) وعائد الأسهم فيما عدا دراسة (الخلايلة، 1998) فقد تناولت العلاقة بين التدفقات النقدية وعائد السهم ولكن في الأجل الطويل ولم تتقيد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). أيضاً دراسة (حداد، 2001) والتي درست العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل والاستثمار والتمويل والعوائد غير العادية. وتختلف هذه الدراسة مع

الدراسات السابقة في أنها تم تطبيقها على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين. كذلك استخدمت هذه الدراسة عائد السهم الفعلي وليس المقدر والذي يتيح تجنب أخطاء القياس المرتبطة بالتقدير للعوائد المتوقعة.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على التدفقات النقدية من النشاطات المختلفة وعائد السهم. كما تتميز أيضاً عن الدراسات السابقة من حيث إن معظم الدراسات السابقة قد قامت بتطبيق الدراسة على المنشآت المدرجة في الأسواق المالية باستثناء القطاع المصرفي، والدراسة الحالية استخدمت القطاع المصرفي لتطبيق الدراسة عليه، ومن هنا تعتقد الباحثة أن هذه الدراسة تعد إضافة للدراسات السابقة، وتعد أيضاً رائدة من حيث تناولها لبيئة غير مستقرة كالبيئة الفلسطينية المختلفة عن البيئات الأخرى التي تناولتها الدراسات السابقة.

كذلك استخدمت هذه الدراسة مقاييس جديدة لإيجاد العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد السهم، كعلاقة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وعوائد السهم، وعلاقة التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعوائد السهم، وعلاقة التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وعوائد السهم، وكذلك علاقة التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وعوائد السهم، في حين استخدمت بعض الدراسات السابقة مقاييس مختلفة مثل: صافي الدخل مضافاً إليه الإهلاك وسداد الديون، وصافي الدخل مضافاً إليه بنود قائمة الدخل غير المؤثرة على رأس المال العامل. وصافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.

11-1-1: مصطلحات الدراسة

قائمة التدفقات النقدية

تشير إلى القائمة التي أوردتها المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 والتي يتم الإفصاح عنها التقارير الختامية للمنشآت المختلفة، وهي عبارة عن كشف يوضح التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

قائمة المركز المالي Financial Position Statement

وتسمى بالميزانية العمومية وهي بيان مالي منظم ومستخرج من الدفاتر في تاريخ معين بأرصدة الحسابات التي لم تقفل بترحيلها إلى قائمة الدخل وكذلك رصيد قائمة الدخل بحيث يعطي صورة أمينة وصادقة عن المركز المالي للمنشأة في ذلك التاريخ (آدم والرزق، 2006: 435).

قائمة الدخل Income Statement

هي تقرير لتقييم أداء المنشأة عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات المرتبطة بها خلال فترة معينة.

حقوق المساهمين

هي حصة المساهمين في المنشأة وهي عبارة عن الفرق بين الموجودات والمطلوبات، وتضم رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة، والأرباح المدورة، والاحتياطي الإجباري والاختياري.

التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

هي التدفقات المولدة للأرباح وأي تدفقات أخرى لا تعتبر ضمن التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية.

التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية

هي التدفقات النقدية الناتجة عن حيازة أو الاستغناء عن الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل.

التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية

هي التدفقات النقدية الناتجة من الأحداث التي يتم من خلالها تمويل النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية التي تحتاجها المنشأة سواء عن طريق الاقتراض من المصارف أو عن طريق إصدار أسهم ملكية جديدة.

المعايير

نماذج وإرشادات عامة توجه الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات (القاضي وحمدان، 2008: 103).

الإفصاح المالي

وهو عبارة عن إظهار جميع المعلومات المالية المهمة في التقارير المالية بشكل يساعد كافة مستخدميها على فهم طبيعة الأرقام المذكورة وتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة والصحيحة ويساعد الإفصاح المالي عن إبعاد القوائم المالية عن التضليل والتلاعب.

معكوس فترة الاسترداد The Pay Back Reciprocal

يستخدم لتقدير معدل العائد الداخلي، ويتحدد بقسمة واحد صحيح على فترة الاسترداد (الرجبي، 2004: 257).

عقد الخيار Option Contract

هو عقد يعطي لمشتريه الحق في شراء أو بيع عدد من الوحدات من أصل معين من طرف آخر يطلق عليه المحرر بسعر يتفق عليه عند التعاقد، على أن يكون للمشتري الحق في عدم تنفيذ العقد في مقابل مكافأة يدفعها للمحرر (هندي، 2004: 367).

العقد المستقبلي Future Contract

هو اتفاق بين طرفين البائع والمشتري ويقتضي بتسليم البائع للمشتري أصل حقيقي أو ورقي في تاريخ لاحق يطلق عليه تاريخ التسليم وذلك على أساس سعر يتفق عليه عند التعاقد (هندي، 2004: 460).

النقدية

وتشمل النقد في الصندوق والودائع تحت الطلب (7-6: 2002: IAS).

النقدية المعادلة أو أشباه النقود

وهي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى مبلغ محدد من النقدية، بدون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها (IAS, 2002: 7-6).

جودة الأرباح

وتعرف جودة الأرباح Quality of Earning بأنها مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، وهي عبارة عن علاقة موجبة وكلما زاد الارتباط دل ذلك على ارتفاع جودة الأرباح.

السيولة

وتعرف السيولة Liquidity بأنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقدية في وقت قصير لمواجهة أي التزامات طارئة.

اليسر في تلبية الاحتياجات

وتعرف أيضاً بالقدرة على الوفاء Solvency وهي قدرة المنشأة على سداد الالتزامات عند تاريخ استحقاقها.

المرونة المالية

تعرف المرونة المالية Financial Flexibility بأنها قدرة المنشأة على الاستجابة والتكيف مع الصعوبات المالية والاحتياجات غير المتوقعة (الفاغ، 2002: 209).

التدفق النقدي الحر

هو الفرق بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية.

السوق المالي

هو السوق الذي يتم فيه عملية المبادلة التجارية من بيع وشراء للأوراق المالية من أسهم عادية وممتازة وسندات وغيرها عن طريق قنوات اتصال مختلفة.

العوائد غير العادية

وهي الفرق بين العائد الحقيقي والعائد المتوقع.

لجنة معايير المحاسبة الدولية

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية والمعروفة باسم IASC في العام 1973 باتفاق 10 دول وهم أستراليا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، بريطانيا، أيرلندا، أمريكا، كندا، هولندا، فرنسا. وهي الهيئة المستقلة الوحيدة التي عهدت إليها المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء بمسؤولية وسلطة إصدار معايير محاسبية دولية ويقوم بإدارته أعمال اللجنة مجلس يضم ممثلين عن 13 بلداً (www.azhary.ps/vb/showthread.php). وفي العام 1999 أصبح عدد أعضائها 143 عضو من 104 بلد يمثلون مليوني محاسب. أما باقي البلدان فتستخدم المعايير الدولية رغم عدم انضمامها للجنة بعد (القاضي وحمدان، 2008: 106). وفي العام 2001 تم تغيير أسمها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

المعايير المحاسبية الدولية

تم تغيير تسمية المعايير المحاسبية الدولية IAS إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS (عابدين، 2006: 41).

مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

تأسس مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في العام 1973 وهو الجهة الرسمية التي تقوم بوضع معايير المحاسبة الأمريكية، وهو هيئة مستقلة عن مؤسسة المحاسبة المالية في اختيار أعضائها وإعداد موازنتها (عابدين، 2006: 42).

1-1-12: هيكلية الدراسة

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: قائمة التدفقات النقدية.

الفصل الثالث: المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والخاص بالتدفقات النقدية.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

المراجع

الفصل الثاني

قائمة التدفقات النقدية

الفصل الثاني

قائمة التدفقات النقدية

المقدمة

المبحث الأول: قائمة التدفقات النقدية ومراحلها

1-1-2: تعريف قائمة التدفقات النقدية.

2-1-2: الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية.

3-1-2: المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية.

4-1-2: قائمة التدفقات النقدية في بعض الدول.

المبحث الثاني: أهمية قائمة التدفقات النقدية وخطوات إعدادها

1-2-2: الفرق بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

2-2-2: الفرق بين قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وقائمة التدفقات النقدية.

3-2-2: الفرق بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

4-2-2: أهمية قائمة التدفقات النقدية.

5-2-2: مصادر بيانات قائمة التدفقات النقدية.

6-2-2: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثالث: أهم مقاييس التدفقات النقدية والأغراض التي تخدمها.

1-3-2: مقاييس جودة السيولة المالية.

2-3-2: مقاييس تقييم جودة أو نوعية أرباح المنشأة.

3-3-2: مقاييس تقييم سياسات التمويل.

4-3-2: المرونة المالية.

5-3-2: التدفق النقدي الحر.

المقدمة:

عرفت المحاسبة قديماً قائمتين تستخدمهما المنشآت في نهاية العام المالي لتحديد مركزها المالي وهما قائمتي الدخل والميزانية العمومية. وقد ظلت هاتان القائمتان المعدتان وفق أساس الاستحقاق محور الاهتمام لكافة مستخدمي القوائم المالية، حيث تقدمان صورة كاملة للوضع المالي للمنشأة (حماد، 2000: 91). إلى أن برزت الحاجة لوجود قائمة تعد وفق الأساس النقدي. ومن هنا بدأ العمل على إيجاد هذه القائمة والتي عرفت بعد ذلك بقائمة التدفقات النقدية. وتعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المهمة والتي تنص المعايير المحاسبية على ضرورة إعدادها ونشرها ضمن القوائم المالية المنشورة للمنشآت في نهاية كل فترة مالية، وذلك لتوفير معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات وكذلك الاستفادة من تلك المعلومات في تقييم أداء المنشأة (منصور، 2001: 113). كما خلصت دراسة (القدومي والكيلاني، 2006: 125) إلى "أن قائمة التدفقات النقدية تتصف بدرجة عالية من الموضوعية لأنها تأخذ بعين الاعتبار الإيرادات المحصلة والنقود المسددة فعلياً مقارنة بصافي الدخل والذي يمكن أن تتحكم به إدارة المنشأة عن طريق زيادة أو تخفيض أي نفقات اختيارية".

ويمكن القول أن القوائم المالية هي على نوعين: قوائم مالية أساسية Primary وقوائم مالية مكملة Supplementary. القوائم المالية الأساسية هي القوائم التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية من حسابات المنشأة وتوفر معلومات مفيدة للمستخدمين وقد عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 مكونات القوائم المالية (القاضي وحمدان، 2008: 275-276):

1- قائمة الدخل Income Statement.

2- قائمة المركز المالي أو الميزانية Financial Position Statement.

3- قائمة تظهر:

- جميع التغيرات في حقوق المساهمين.
- جميع التغيرات في حقوق المساهمين عدا تلك الناجمة عن العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات عليهم.

4- قائمة التدفقات النقدية Cash Flows Statement.

بحيث لا تعد أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية وسائل متنافسة في الإفصاح المحاسبي، بل إنها متممة لبعضها البعض (الحلبي، 2006: 239). ولكن لا تستطيع أي من قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أن توفر المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية كما توصلت دراسة (عبد المولى، 2002: 83).

أما القوائم المالية المكملة فهي قوائم إضافية تقوم الوحدات المحاسبية بإعدادها بصورة طوعية أو بناء على توصيات محاسبية لمواجهة ظروف معينة مثل القوائم المالية المعدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار (الشيرازي، 1990: 220).

أما عن أهم الجهات المستفيدة من القوائم المالية فهي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999: 41):

- 1- المستثمرون الحاليون والمرقبين.
- 2- الموظفون.
- 3- المقرضون.
- 4- الموردون والدائنون الآخرين.
- 5- العملاء.
- 6- الأجهزة الحكومية والرقابية.
- 7- الجمهور.

وبالإضافة إلى هذه الفئات التي حددها المعيار هناك بعض الجهات المستفيدة من القوائم المالية مثل:

- 8- المالكين أو حملة الأسهم.
- 9- إدارة المنشأة.
- 10- سوق الأوراق المالية في حال كون المنشأة مدرجة ومسجلة في السوق المالي.
- 11- المحللون الماليون والخبراء والأكاديميون والوسطاء الماليون.

المبحث الأول

قائمة التدفقات النقدية ومراحلها

2-1-1: تعريف قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flow هي عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة (الدوري وأبو زناد، 2003: 111) نقلاً عن (Stickney, 2000: 65). كما عرفها (جاموس، 1999: 247) بأنها قائمة سنوية تعد استناداً إلى الأساس النقدي، وخلصتها إظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول الفترة وأخرها. وتوضح قائمة التدفقات النقدية الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المنشأة خلال الفترة المالية وطبيعة هذا التدفق سواء كان تدفق نقدي داخل أم تدفق نقدي خارج (قدومي والكيلاني، 2006: 112). وكلمة نقدية في التدفقات النقدية لها مفهوم واسع فهي تشمل النقدية والنقدية المعادلة، والنقدية المعادلة هي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة مثل: سندات الخزينة، والأوراق التجارية، والأوراق المالية والتي الغرض منها تحقيق عائد مؤقت للنقدية العاطلة بدلاً من الاحتفاظ بها (Garrison et al., 2006: 750).

ولكي يطبق عليها هذا المفهوم يجب أن يتوفر فيها شرطين (Larson, 1996: 612) و (Alexander and Archer, 2001: 7.05):

أولاً: سهولة وقابلية تحويلها إلى نقد.

ثانياً: أن تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل بحيث لا تتأثر قيمتها السوقية بالتقلبات في أسعار الفائدة. ويستبعد مفهوم التدفقات النقدية العناصر التالية:

1- المعاملات غير النقدية.

2- التحركات التي تتم بين العناصر التي تمثل النقدية وما في حكمها.

أولاً: المعاملات غير النقدية

رغم أن كثيراً من نشاطات الاستثمار والتمويل تؤثر على هيكل رأس المال والأصول للمنشأة فهي ليس لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية الجارية ومن أمثلة هذه النشاطات (نور، 2000: 781):

1- شراء الأصول إما بتحمل الالتزامات المتعلقة بها مباشرة أو عن طريق التأجير التمويلي.

2- شراء منشأة عن طريق إصدار حقوق ملكية.

3- تحويل الدين إلى حقوق ملكية أي تحويل السندات إلى أسهم.

4- إصدار الأسهم أو السندات لشراء الأصول.

ثانياً: التحركات التي تتم بين العناصر التي تمثل النقدية وما في حكمها

وهناك العديد من العمليات والتحركات التي تتم في المنشآت ولا يرافقها أي تدفقات نقدية

ومن هذه التحركات (نور، 2000: 781):

1- تحويل النقدية من الحساب الجاري إلى وديعة مصرفية قصيرة الأجل.

2- شراء أو بيع الاستثمارات قصيرة الأجل التي في حكم النقدية نقداً.

وبشكل عام عند إعداد قائمة التدفقات النقدية يجب مراعاة ما يلي (الدوري وأبو زناد،

2003: 115).

1- النشاطات التشغيلية: تتضمن البنود التي تدخل في تحديد الدخل.

2- النشاطات الاستثمارية: تتضمن التدفقات النقدية الناجمة عن التغيير في الأصول الثابتة.

3- النشاطات التمويلية: تتضمن التدفقات النقدية الناجمة عن التغيير في الخصوم طويلة

الأجل وبند حملة الأسهم.

2-1-2: الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية

مع نشوء سوق عامة كبيرة للاستثمارات في الأسهم في أواخر فترة العشرينات كان من

الطبيعي أن يتحول التركيز إلى صافي الدخل وربحية السهم الواحد، ومع ارتفاع مستوى

الاستثمار في الأوراق المالية ازداد اهتمام المجتمع المالي بالمقاييس المعدة وفق أساس

الاستحقاق باعتبار أن صافي الدخل أفضل طريقة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية (حماد، 2000:

193). وقد بدأ هذا الاهتمام بالتراجع بسبب أن الكثير من المنشآت الناجحة قد حققت أرباح

بمبالغ ضخمة ومع ذلك خرجت من السوق والسبب في ذلك أنه لم يكن لديها سيولة لمقابلة

التزاماتها وذلك لاعتمادها على قائمة الدخل (Short and Welsch, 1990: 23).

كما تؤكد الكثير من الدراسات على وجود أعداد ضخمة من المنشآت التي تعرضت

للإفلاس برغم أنها كانت تحقق أرباحاً سنوية لا بأس بها ويعزى ذلك إلى أسباب كثيرة من بينها

أن هذه المنشآت تعتمد في بياناتها المالية على قائمة الدخل وقائمة التغيرات في المركز المالي

واللتان تعدان وفق أساس الاستحقاق Accrual Basis. وأن الأرباح الناتجة عن تطبيق هذا

الأساس في ظل وجود المنشآت الضخمة ذات النشاطات المتنوعة والمتشابكة أصبح من الصعب

تفسير دلالتها واستخدامه كمؤشر للتدفقات النقدية للمنشأة (الوايل، 1996: 222). أضف إلى ذلك

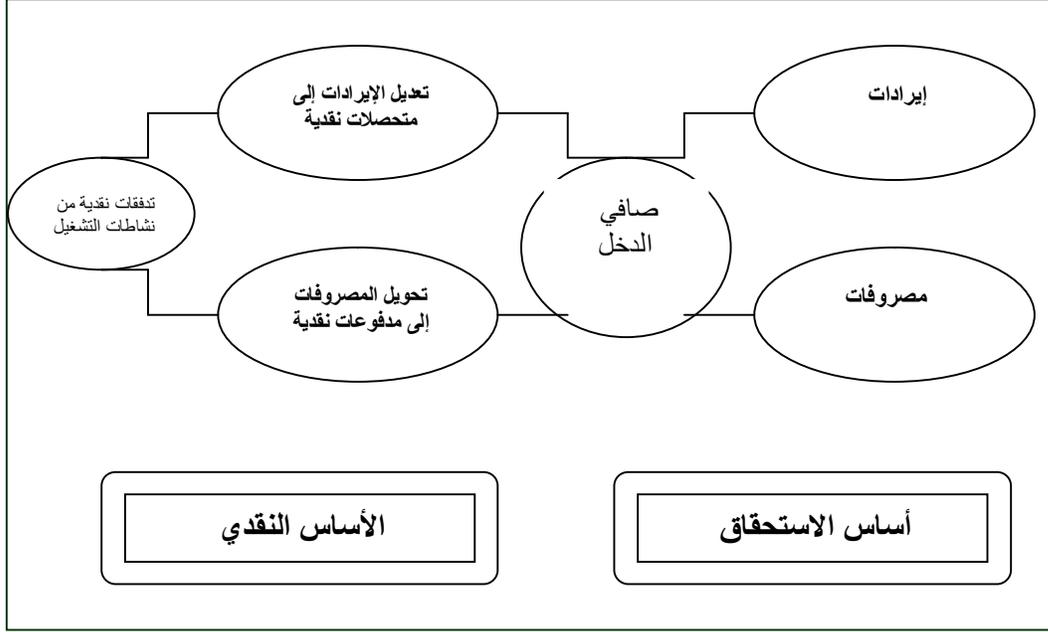
فقد تكون للمنشأة القدرة النقدية التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها ولكنها غير محققة للأرباح، ولهذا فإن رقم صافي الربح المحقق تبعاً لأساس الاستحقاق لا يمكن من توافر نقدية لسداد أرباح المستثمرين أو توزيعات الأسهم (منصور، 2001: 98).

وقد بدأ الجدل حول عدم فعالية قائمة الدخل منذ عام 1980، وتساعد هذا الجدل مع تزايد حالات إفلاس المنشآت في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت قوائم الدخل لهذه المنشآت تفصح عن صافي دخل مرتفع بينما كانت تواجه عجزاً في السيولة النقدية (الصبان وآخرون، 2000: 282). وذلك نتيجة لعدم توافر النقدية لديها وذلك على الرغم من أنها كانت منشآت تحقق أرباحاً ولديها تدفقات مالية داخلية بناء على القوائم المالية التقليدية لقياس الأرباح ورأس المال العامل (توفيق، 1991: 86). كما وتلجأ المنشآت إلى هذه القائمة لتجميل صورتها المحاسبية عند مقارنتها مع منشآت أخرى أو عند مقارنتها بنفسها في السنوات السابقة وذلك باستخدام طرق وسياسات محاسبية مختلفة، فعلى سبيل المثال يمكن للمنشأة أن تغير من طريقة حساب الإهلاك لخفض الضرائب الواجب دفعها، أو لتجنب بعض القيود التي تفرضها بعض الدول على المنشآت ذوات الأرباح الكبيرة جداً كالتأميم أو المشاركة في الأعباء الاجتماعية وبالتالي يخفض صافي الدخل (حماد، 2000: 196). لذلك وجدت الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية لتقليل التضليل والتحريف الذي يمكن أن يحدث عند استخدام طرق وسياسات محاسبية مختلفة. والشكل رقم (2.1) يوضح كيفية تعديل الإيرادات والمصروفات لتحويلها من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

شكل رقم (2.1)

التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس

النقدي



المصدر: (حماد، 2002: 259).

والشكل السابق يوضح أن قائمة الدخل المعدة وفق أساس الاستحقاق يتم فيها إضافة جميع الإيرادات سواء كانت هذه الإيرادات نقدية أم لا، كما يتم طرح جميع المصروفات منها سواء كانت مصروفات نقدية أم غير نقدية كالإهلاك وغيره من المصروفات غير النقدية. أما عند استخدام قائمة التدفقات النقدية فيتم فيها حصر جميع العمليات النقدية فقط سواء من إيرادات نقدية أو من مصروفات نقدية ويتم حساب الفرق بينهما لإيجاد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية. وهنا يمكن الوصول للنتائج التالية (حماد، 2000: 199):

- 1- لا يمكن الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية وإهمال قائمة الدخل، بل أن كلاهما مكمل للأخر.
- 2- قائمة التدفقات النقدية تعطي صورة أوضح وخالية من التضليل عن مستوى أداء المنشآت.
- 3- الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يستخدم للدلالة على جودة معلومات الأرباح.

2-1-3: المراحل التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية

لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بمراحل عديدة قبل أن تخرج بشكلها الحالي فقد بدأ التفكير بها منذ عقد الستينيات وحتى هذه اللحظة للوصول إلى قائمة مالية تكمل أغراض القوائم المالية الأخرى وتدعمها، وسوف أستعرض هذه المراحل على النحو التالي:

1- مرحلة قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي

كانت البداية في الدراسة التي أصدرها Mason في عام 1961 تحت إشراف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA حيث أوصت الدراسة بإصدار قائمة بعنوان "قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي" بحيث تخضع هذه القائمة لفحص مدقق مهني (الصبان وآخرون، 2000: 281).

2- مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخداماتها

أصدر مجلس مبادئ المحاسبة المنبثق من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA في العام 1963 الرأي رقم (3) بأن تصدر المنشآت قائمة مصادر الأموال واستخداماتها على أن يكون ذلك اختيارياً (مطر، 2003: 160). وفي عام 1970 أصدرت هيئة البورصات الأمريكية ASEC بياناً ألزمت فيه جميع المنشآت المدرجة في السوق المالي الأمريكي بأن تتضمن قوائمها المالية معلومات عن التدفقات النقدية (الخداش والعبادي، 2005: 143). ثم أصدرت الهيئة الحكومية المشرفة على الأسواق المالية نشرة رقم (117) في العام 1971 ألزمت فيها المنشآت المسجلة في الأسواق المالية أن تعد هذه القائمة ضمن قوائمها الأساسية (الصبان وآخرون، 2000: 281).

3- مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي

وكان هذا دافعاً بأن يقوم مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بجعل إعداد قائمة مصادر الأموال إجبارية حيث أصدرت FASB الرأي رقم (19) للعام 1971 والذي عرف بقائمة التغيرات في المركز المالي. وفي أول بيان له أكد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB البيان رقم (1) للعام 1978 على أن أحد الأهداف الأساسية الثلاثة للتقرير المالي هو "تقدير مقدار وتوقيت درجة عدم التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية" (حنان، 2003: 298).

4- مرحلة تقرير لجنة تروبلود

أكد تقرير مجموعة العمل لدراسة أهداف التقارير المالية الصادرة عام 1973 والمعروف باسم لجنة تروبلود التابع لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA على أن من أهداف القوائم المالية تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية للتعويض بالتدفقات النقدية (حضان، 2003: 298).

5- مرحلة التقرير عن تدفقات الأموال والسيولة والمرونة المالية

وظل الوضع هكذا إلى أن أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مذكرة للمناقشة في العام 1980 بعنوان التقرير عن تدفقات الأموال والسيولة والمرونة المالية والتي ناقشت مشكلات التقرير عن تدفقات الأموال (الوابل، 1996: 225).

6- مرحلة معيار الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مشروع معيار جديد بعنوان الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال، والذي أهتم المجلس فيه بمناقشة دور قائمة التدفقات النقدية وهياً لإصدار الرأي رقم (5) عن مفاهيم المحاسبة المالية بنفس العنوان، والذي أكد أن قائمة التدفقات النقدية هي واحدة من المجموعة الكاملة للقوائم المالية للمنشآت (الوابل، 1996: 226).

7- مرحلة المعيار رقم (95) الخاص بقائمة التدفقات النقدية

ونظراً إلى أن القوائم المالية مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في المركز المالي تعد على أساس الاستحقاق Accrual Basis والذي لا يوفر معلومات عن التغيرات التي تحصل في المركز المالي والنقدي للمنشآت في خلال السنة المالية أدى ذلك إلى التفكير في ابتكار قائمة تعد وفق الأساس النقدي. فقد توجهت البحوث المحاسبية منذ مطلع الثمانينيات إلى سد هذه الثغرة وإيلاء الأساس النقدي للبيانات المالية ذات المصدر المحاسبي الأهمية التي يستحقها مع عدم التفريط بأساس الاستحقاق (جاموس، 1999: 245).

وقد تلقت FASB أكثر من 450 رسالة تتضمن تعليقاً على مشروع رقم (5) ورداً على ذلك قامت FASB في ديسمبر للعام 1986 بالاجتماع مع فريق غير رسمي من المحللين الماليين لمناقشة احتياجات مستخدمي القوائم المالية (13: 2008, FASB). وفي نوفمبر من العام 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB القرار رقم (95) والخاص بقائمة

التدفقات النقدية وهذا المعيار يتطلب أن تتضمن قائمة التدفقات النقدية في جميع التقارير المالية التي تحتوي كلاً من الميزانية العمومية وقائمة الدخل. (Larson, 1996: 609) والذي يلزم المنشآت المساهمة بإصدار قائمة التدفقات النقدية بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي على أن يتم تحليل التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من النشاطات التشغيلية وتدفقات نقدية من النشاطات الاستثمارية وتدفقات نقدية من النشاطات التمويلية (شاهين وآخرون، 2004: 223).

8- مرحلة المعيار رقم (7) الخاص بقائمة التدفقات النقدية

وهنا بدأ يتبلور الفكر المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية في العام 1992 حيث أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعيار رقم (7) بشأن قائمة التدفقات النقدية. ومع هذه التطورات التاريخية للقوائم المالية توقفت المنشآت المالية عن إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، و عوضاً عن ذلك توجهوا إلى إعداد قائمة التدفقات النقدية بصورة أساسية مع استمرار البعض في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي.

2-1-4: قائمة التدفقات النقدية في بعض الدول

قد بدأت معظم الدول بإلزام المنشآت على العمل على إصدار قوائمها المالية ونتائج أعمالها، ومن أوائل الدول التي بدأت بتطبيق قائمة التدفقات النقدية وتبنيها هي (حماد، 2000: 191):

- 1- كندا، في سبتمبر للعام 1985.
- 2- هولندا، في أكتوبر للعام 1987.
- 3- الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر للعام 1987.
- 4- جنوب أفريقيا في يوليو للعام 1988.
- 5- بريطانيا في سبتمبر للعام 1991، ويعرف المعيار البريطاني الخاص بقائمة التدفقات النقدية بـ FRSI والهدف منه أن تقوم المنشآت بالإفصاح عن عمليات توليد وإنفاق النقدية لديها عن فترة ما على أساس موحد (حماد، 2002: 306).
- 6- ماليزيا في الأول من شهر يوليو من العام 1999 وعرف هذا المعيار بالمعيار MASB رقم (5) وهو متوافق في جميع النواحي المادية مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) (Shamsul and Nasir, 2004: 64).

وبالرغم من أن المعايير الفرنسية والألمانية واليابانية لا تتطلب إعداد قائمة تدفقات الأموال ولا قائمة التدفقات النقدية إلا أنه في عام 1995 أوصى المعهد الألماني Instiuteder

Wirtschafts Prufer وهو المسئول عن وضع معايير المحاسبة بإعداد قوائم التدفقات النقدية (تشوي وآخرون، 2004: 207).

أما بالنسبة للدول العربية فهي كالتالي:

- 1- قضى قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر عام 1996 برقم (2036) باستخدام قائمة التدفقات النقدية لتطبيق على منشآت قطاع الأعمال العام (حماد، 2000: 191). حيث صدر معيار المحاسبة المصرية رقم (4) والخاص بقائمة التدفقات النقدية وألزم المنشآت المصرية بضرورة تطبيق ذلك المعيار (منصور، 2001: 87). ويهتم هذا المعيار بتقديم معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية وما في حكمها عن طريق إعداد وعرض قائمة التدفقات التي تصنف التدفقات النقدية خلال الفترة المحاسبية إلى: تدفقات نقدية من النشاطات التشغيلية، وتدفقات نقدية من النشاطات الاستثمارية، وتدفقات نقدية من النشاطات التمويلية (نور، 2000: 780).
- 2- قانون المنشآت الأردني رقم (22) لعام 1997 قد ألزم جميع المنشآت المساهمة العامة بضرورة الإعداد والإصدار للقوائم المالية التي تفصح عن نتائج أعمالها بعد تدقيقها من قبل مدقق حساب قانوني خلال فترة ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية (خريوش، 2003: 38-39).
- 3- أما في فلسطين فتتص المادة رقم 40 من قانون المصارف على جميع المصارف العاملة في فلسطين أن تحتفظ بدفاتر وسجلات تبين حساباتها وعملياتها ومركزها المالي، كما عليها أن تعد في نهاية كل عام مالي وفقاً للأصول والمعايير المحاسبية الدولية بياناتها المالية وحساباتها الختامية التي تعبر بدقة عن نتائج عملياتها خلال ذلك العام (سلطة النقد الفلسطينية، 2002: 13).

المبحث الثاني

أهمية قائمة التدفقات النقدية وخطوات إعدادها

2-2-1: الفرق بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية

ينحصر الفرق الرئيس بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية في المدخل الذي تعد بموجبه كل منهما والذي يتعلق بمفهوم مصطلح الأموال (مطر، 2003: 160). فحيث إن قائمة التدفقات النقدية تختص بإظهار توقيت التدفقات النقدية ومصادر هذه التدفقات ومدى سيولة المنشأة ومقدرتها على سداد التزاماتها، فإنها تفقد القدرة على قياس الربحية (الوابل، 1996: 235). والجدول رقم (2.1) يوضح أهم الاختلافات بين القائمتين:

جدول رقم (2.1)

مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية

البيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل	الأموال بمعنى النقد والنقد المعادل
أهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي النقدية
شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر واستخدامات النقد مبنية حسب النشاطات التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة والطريقة الثانية أكثر شيوعاً	الطريقة المباشرة والطريقة الأولى أكثر شيوعاً
العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة
جدول رأس المال العامل	يعرض كجزء لا يتجزأ من القائمة	لا يعرض

المصدر: (مطر، 2003: 161).

ومن خلال استعراض الجدول السابق يمكن الوصول للنتائج التالية (الدهراوي وهلال، 1999: 145):

- 1- قائمة التغير في المركز المالي والتي تعد وفق أساس رأس المال العامل لا تقدم أساساً للمقارنة السليمة بين المنشآت.
 - 2- قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات مهمة حول قدرة المنشأة على سداد التزاماتها وسداد توزيعات الأرباح والفوائد الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة المنشأة السوقية.
 - 3- قائمة التدفقات النقدية وحدها بدون القوائم الأخرى ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين.
- وقد ألزمت معايير المحاسبية الدولية المنشآت بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي للأسباب التالية (منصور، 2001: 90):

- 1- عدم وضوح أهداف قائمة التغيرات في المركز المالي سواء كانت متمثلة في قياس السيولة أو المحافظة على رأس المال أو لأغراض التقييم.
- 2- صعوبة المقارنة نتيجة لعدم وضوح المصطلحات أو اختلاف أسلوب وشكل عرض القائمة أو اختلاف طرق تصنيف أو تبويب بعض عناصر القائمة.
- 3- يتم التقرير عن صافي التغير في المركز المالي وليس إجمالي التدفقات النقدية.
- 4- لا يعكس أسلوب التبويب الوظائف الرئيسية للمنشأة.

2-2-2: الفرق بين قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وقائمة التدفقات النقدية

يطلق على قائمة مصادر الأموال واستخداماتها عدة أسماء من بينها:

- 1- قائمة استخدام الأموال Application of Funds Statement.
- 2- قائمة التغير في صافي رأس المال العامل Statement Changes in Working Capital.
- 3- قائمة تدفق الأموال Flow of Funds Statement.

قائمة التدفقات النقدية تتشابه مع قائمة مصادر الأموال واستخداماتها في أن كلاهما تعتبران قوائم تحليلية لا تعدان بشكل مستقل حيث لا بد لإعدادهما من توفر القوائم المالية الأخرى (عقل، 2000: 326). فحيث تقوم قائمة مصادر الأموال واستخداماتها على تحديد الزيادة والنقص في بنود الميزانية، تقوم قائمة التدفقات النقدية بنفس العمل إضافة إلى تحديد نتائج كل عمل تقوم به المنشأة وتحليله. ولكن يعاب على قائمة مصادر الأموال واستخداماتها تعدد مفاهيم

الأموال عند إعدادها وصعوبة استخلاص الآثار النقدية للنشاطات المختلفة للمنشأة بصورة مستقلة (عبد المولى، 2002: 83).

2-2-3: الفرق بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية

تقيس قائمة الدخل مدى قدرة المنشأة على توليد أرباح في فترة محددة عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات في فترة معينة غالباً ما تكون عام مالي، وتعد قائمة الدخل وفقاً لأساس الاستحقاق. بينما تبين قائمة التدفقات النقدية المتحصلات والمدفوعات الخاصة بالمنشأة عن فترة مالية معينة والتي غالباً ما تكون عام مالي، وتعد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للأساس النقدي. وكما أوضحت دراسة (الوابل، 1996: 242) المقارنة بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية تبين أن قائمة الدخل هي حساب يوضح الأرباح والخسائر خلال فترة زمنية محددة والعمليات التي أدت إلى تحقيقها، بينما قائمة التدفقات النقدية هي تقرير يوضح كيفية تمويل المنشأة لنشاطاتها وكيفية استخدامها لهذه المصادر خلال فترة زمنية محددة (قدومي والكيلاني، 2006: 113). وقد تحقق المنشأة صافي دخل مرتفع ويكون لديها تدفقات نقدية منخفضة من النشاطات المختلفة وبالعكس فقد يكون لديها تدفقات نقدية مرتفعة من النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية رغم أنها لم تحقق صافي دخل مرتفع، لذلك تعتبر كل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية مكملتان لبعضهما البعض لتفسير نتائج أعمال المنشآت (Shamsul and Nasir, 2004: 69).

2-2-4: أهمية قائمة التدفقات النقدية

الهدف الأول من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تمت خلال الفترة، والهدف الثاني هو تقديم معلومات حسب الأساس النقدي عن نشاطات المنشآت المختلفة (نور وآخرون، 2005: 282). وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المنشأة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقاً نقدياً داخلياً أو خارجياً. وتقوم قائمة التدفقات النقدية بالدورين الرئيسيين التاليين (عقل، 2000: 326): أولاً: التحليل التاريخي للأوضاع المالية للمنشأة مما يساعد في تبيان نقاط القوة والضعف للمنشأة. ثانياً: تقدير الوضع المالي المستقبلي للمنشأة استناداً إلى أدائها السابق.

ولقد أوضح (حماد، 2002: 247) بعض النقاط التي تعبر عن أهمية قائمة التدفقات النقدية من أهمها:

- 1- القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية Predicting Future Cash Flows.
 - 2- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة، فالمستوى المرتفع من الدخل يقود إلى حدوث زيادة في النقدية والعكس بالعكس ومع ذلك فإن رصيد النقدية يمكن أن ينخفض مع تحقيق المنشأة لأرباح مرتفعة.
 - 3- تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين.
 - 4- تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الاستثمارات في المنشأة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة.
- وأضاف (عقل، 2000: 327):

- 5- توفر قائمة التدفقات النقدية تحليل تاريخي لأداء المنشأة يساعد في التعرف على جوانب القوة والضعف فيها.
- 6- بيان مدى الملاءمة بين مصادر التمويل (من حيث الفترة) والتوظيفات من حيث النوع (متداول أو ثابت).

أما (حنان، 2003: 299) فقد أضاف:

- 7- تساعد قائمة التدفقات النقدية في التقييم الارتدادي Feedback للتدفقات النقدية الحالية.
 - 8- تقييم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع.
- كما أضاف (Larson, 1996: 608) بعض النقاط المهمة في جانب تحديد أهمية التدفقات النقدية:

- 9- معلومات التدفقات النقدية تؤثر على اتخاذ القرار بعدة طرق على سبيل المثال إذا استطاعت المنشأة المنتظمة أن تجلب أموال أكثر من استخداماتها فإن المستثمر سيقوم المنشأة بأهمية أكثر من قيمة موجوداتها ومعداتها.
- 10- مساعدة الدائنين لمعرفة هل لدى المنشأة نقدية كافية لدفع ديونها الخارجية.
- 11- مساعدة المستثمرين والدائنين والإداريين ومستخدمي القوائم المالية لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها غير المتوقعة.

وقد أضاف (منصور، 2001: 98).

- 12- توفير معلومات محاسبية تساعد المستخدمين في تقييم التغيرات التي تحدث في صافي أصول المنشأة وهيكلها المالي وتوقيت تحقق التدفقات النقدية بهدف توافقه مع الظروف.
- 13- توفير معلومات محاسبية تساعد المستخدمين في إعداد نماذج بغرض تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمنشآت مختلفة.
- 14- تحقيق المنشأة تدفقاً نقدياً حراً موجباً يشير إلى أن المنشأة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في منشآتها (www.acc4arab.com/acc/showthread.php).
- 15- تعزز قائمة التدفقات النقدية من القدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المنشآت لأنه يستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث (حماد، 2003: 149).
- 16- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل "أساس الاستحقاق" وصافي التدفقات النقدية "الأساس النقدي" (الدراوي وهلال، 1999: 146).
- 17- توفر القائمة بيانات عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي للمنشأة خلال الفترة المالية التي يصعب الحصول عليها من القوائم المالية التقليدية الأخرى المنشورة في التقارير المالية السنوية (خريوش، 2003: 38).
- 18- توضح السياسات المالية التي تتبعها إدارة المنشآت، مثل سياسة التمويل والائتمان وأيضا سياسة توزيع الأرباح (الفضل، 2002: 2).
- 19- تساعد قائمة التدفقات النقدية مستخدمي القوائم المالية على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية لمقابلة احتياجاتها وسداد التزاماتها (Shamsul and Nasir, 2004: 64).
- 20- تساعد قائمة التدفقات النقدية المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمنشآت مختلفة، كما تحسن قابلية المقارنة بين تقارير الأداء لعدة منشآت لأنها لا تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 634).
- وتعتبر قائمة التدفقات النقدية أكثر أهمية بالنسبة للمصارف من قائمة الدخل والميزانية العمومية للأسباب التالية (قدومي والكيلاني، 2006: 117) نقلاً عن (حجير، اسماعيل، 2003)، قائمة التدفقات النقدية، مجلة البنوك في الأردن، العدد 5، المجلد 22، ص 15-18.
- 1- التدفقات النقدية وليست الأرباح هي التي تستخدم في خدمة الدين وتسديد الفوائد وأقساط القروض.

- 2- قد تحقق المنشأة أرباحاً جيدة رغم أنها تعاني من ضعف في تدفقاتها النقدية وبالعكس.
- 3- من الممكن التلاعب بصافي الربح وإظهاره أكبر مما هو عليه باستخدام عدة طرق بينما يصعب ذلك عند استخدام قائمة التدفقات النقدية.
- وأضاف (الهباش، 2006: 41) تكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للمصارف في ما يلي:

- 1- قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات تفيد في تقدير حجم السيولة ومدى القدرة على السداد.
- 2- تقييم المخاطر الناتجة عن منح تسهيلات ائتمانية للزبائن.
- 3- تستخدم كأداة لتقييم مقدرة المصرف على خدمة الدين ودفع التوزيعات على المساهمين.
- 4- تخطيط وتقييم استثمارات المصرف والمخاطر الذي قد تواجهه.

2-2-5: مصادر بيانات قائمة التدفقات النقدية

تعد القوائم المالية الأساسية التقليدية من ميزان المراجعة أما قائمة التدفقات النقدية فيتم إعدادها من ثلاثة مصادر كما ورد في العديد من الكتب ومن أهمها (حنان، 2003: 303) و(أبو المكارم، 2004: 531) و(منصور، 2001: 93) و(الصبان وآخرون، 2000: 301) و (Kieso et al., 2001:1313):

1- الميزانية العمومية المقارنة

القيام بعملية مقارنة لميزانيتين لفترتين متتاليتين بهدف تقدير التغيرات في جانبي الأصول والخصوم بين كل من أول الفترة وآخرها.

2- قائمة دخل العام الجاري

تحليل قائمة الدخل الحالية لتحديد مقدار الزيادة أو النقص في النقدية الناتجة من النشاطات التشغيلية خلال الفترة.

3- بيانات إضافية

انتقاء بعض البيانات من دفتر الأستاذ للحصول على معلومات مفصلة إضافية لمعرفة من أين تم الحصول على النقدية وطرق استخدامها.

ولقد أضاف (نور وآخرون، 2005: 284) مصدر آخر وهو معلومات مقدمة من دفتر الأستاذ العام والتي تفيد في تقديم معلومات تساعد في تحديد المبالغ النقدية التي تم تقديمها أو استخدامها خلال الفترة المالية.

وسبب الحاجة لميزانيتين وقائمة دخل واحدة هو أن الميزانية تمثل صورة للمنشأة في لحظة معينة، وهذا لا يمكن معد القائمة من التعرف على التغيرات الحاصلة في بنود الميزانية إلا إذا توفرت له ميزانية لبداية الفترة وميزانية أخرى لنهايتها، أما سبب الاكتفاء بقائمة دخل واحدة فيعود لكون قائمة الدخل تعد على أساس تراكمي وتمثل سجلاً للفترة التي تشملها (عقل، 2000: 329).

2-2-6: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

إعداد قائمة التدفقات النقدية من المصادر السابقة يتم وفق ثلاثة خطوات متتالية (حنان، 2003: 303) و(الصبان وآخرون، 2000: 301) و(أبو المكارم، 2004: 533) و(نور وآخرون، 2005: 284) و(Kieso et al., 2001: 1314):

الخطوة الأولى

تحديد التغير في النقدية كالفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة وأخرها باستخدام بيانات الميزانية العمومية المقارنة.

الخطوة الثانية

تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وهذا إجراء معقد يتطلب تحليل قائمة الدخل الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي. كما يتطلب أيضاً مقارنة الميزانيتين، وكذلك يتطلب بيانات عن عمليات منتقاة ويتم ذلك وفق الطرائق التي سنتعرض إليها لاحقاً.

الخطوة الثالثة

تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية ويتم ذلك عن طريق تحليل العناصر الأخرى الموجودة بالميزانية العمومية المقارنة.

المبحث الثالث

أهم مقاييس التدفقات النقدية والأغراض التي تخدمها

2-3-1: مقاييس جودة السيولة المالية

يعبر هذا المقياس عن السيولة المالية Financial Liquidity وهي قدرة المنشأة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة كما تشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد الالتزامات (شاهين وآخرون، 2004: 225). وتعكس السيولة المبالغ والوقت الذي يتوقع أن ينقضي حتى يتحول الأصل إلى نقدية أو حتى يدفع الالتزام (العراقي، 1990: 152). وتقيس مؤشرات السيولة المالية مدى مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة (قصيرة الأجل)، وتقاس بتقييم مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة (حماد، 2006: 255). ومن أهم النسب المستخدمة لهذه الأغراض ما يلي:

1- نسبة تغطية الدين النقدية المتداولة.

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون.

أولاً: نسبة تغطية الدين النقدية المتداولة Current Cash Debt Coverage Ratio

$$\frac{\text{متوسط الالتزامات المتداولة}}{\text{صافي النقد المتوفر من النشاطات التشغيلية}} = \text{نسبة تغطية الدين النقدية المتداولة}$$

المصدر: (الفداغ، 2002، 216).

ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الخارجة من النشاطات التمويلية والاستثمارية}}{\text{صافي النقد التوفر من النشاطات التشغيلية}} = \text{نسبة تغطية الدين النقدية المتداولة}$$

المصدر: (الفضل، 2002: 9) و(مطر، 2003: 164).

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الضرورية للنشاطات التمويلية والاستثمارية ما يلي:

- 1- الديون والقروض مستحقة الدفع.
- 2- الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار التمويلي.
- 3- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة.
- 4- توزيعات الأرباح.

وتدل هذه النسبة على الإجابة عن السؤال التالي: هل ما تجلبه المنشأة من نقدية كافية لتغطية التزاماتها أو أنها بحاجة إلى تمويل خارجي كالاقتراض أو إصدار أسهم جديدة؟ وعندما تكون هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على أن المنشأة ليس لديها مشكلات في السيولة.

ثانياً: نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون Interest Paid Ratio

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}} = \text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون}$$

المصدر: (الفضل، 2002: 10) و(مطر، 2003: 164).

وتدل هذه النسبة إذا كانت مرتفعة على وجود مشكلات لدى المنشأة في دفع الفوائد المستحقة على الديون. وتفسر هذه النسبة ما إذا كانت المنشأة تستنفذ تدفقاتها النقدية من النشاطات التشغيلية في سداد فوائد القروض بدلاً عن استثمارها في التوسع في النشاطات التشغيلية.

2-3-2: مقاييس تقييم جودة أو نوعية أرباح المنشأة

وتعبر هذه النسبة عن جودة أرباح المنشأة Quality of Earning ويمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية، ومن أهم النسب التي يمكن أن تخدم أغراض تقييم جودة أو نوعية أرباح المنشأة ما يلي:

- 1- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية.
- 2- مؤشر النقدية التشغيلية.
- 3- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية.
- 4- مؤشر دليل النشاط التشغيلي.

5- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

أولاً: نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

وتعبر هذه النسبة عن مقدرة المنشأة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الرئيسة وعلى وجه الخصوص سداد الديون، وشراء الأصول، ودفع توزيعات الأرباح (Chotkunakitti, 2005: 52).

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلية}} = \text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية}$$

المصدر: (الفضل، 2002: 9) و(مطر، 2003: 162).

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي (مطر، 2003: 162):

- 1- التدفقات النقدية الخارجة للنشاطات التشغيلية.
- 2- مدفوعات أعباء الديون.
- 3- الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.
- 4- سداد الديون المستحقة خلال العام.

ثانياً: مؤشر النقدية التشغيلية Operating Cash Index

ويسمى أيضاً بعائد التدفق النقدي ويعكس سياسة المنشأة في الإنتاج والبيع مما يؤثر على مستوى السيولة بالمنشأة.

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}} = \text{مؤشر النقدية التشغيلية}$$

المصدر: (Chotkunakitti, 2005: 54).

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

ثالثاً: نسبة التدفقات النقدية التشغيلية Operating Cash Flow Ratio

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{جملة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية}} = \text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية}$$

المصدر: (الفضل، 2002: 9) و(مطر، 2003: 163).

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية. ولا تصلح هذه النسبة لتطبيقها على المصارف لعدم وجود مبيعات.

رابعاً: مؤشر دليل النشاط التشغيلي Operation Index

$$\frac{\text{الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي التدفق التشغيلي}} = \text{مؤشر دليل النشاط التشغيلي}$$

المصدر: (مطر، 2003: 163).

وتوضح هذه النسبة مقدرة النشاطات التشغيلية في المنشأة على توليد الأرباح.

خامساً: العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي Cash Flow Return on Assets

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية}} = \text{العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي}$$

المصدر: (مطر، 2003: 163).

ويمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية التالية:

مجموع الأصول	÷	صافي التدفقات + النقدية التشغيلية + الضريبة المدفوعة + الفوائد المدفوعة	=	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي
--------------	---	--	---	--

المصدر: (Chotkunakitti, 2005: 55).

وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية. ولا تصلح هذه النسبة لتطبيقها على المصارف، ولكن تصلح لتطبيقها على المنشآت الصناعية التي تستثمر أموالها في الأصول الثابتة.

2-3-3: مقاييس تقييم سياسات التمويل

وتعرف هذه المقاييس Financial Polices هناك مجموعة من النسب التي تخدم هذا الغرض منها ما يلي:

- 1- نسبة التوزيعات النقدية.
- 2- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة.
- 3- نسبة الإنفاق الرأسمالي.

أولاً: نسبة التوزيعات النقدية Dividend Paid Ratio

صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	÷	التوزيعات النقدية للمساهمين	=	نسبة التوزيعات النقدية
---	---	--------------------------------	---	------------------------

المصدر: (القدومي والكيلاني، 2006: 120).

وتوضح هذه النسبة سياسة المنشأة في توزيع الأرباح وتدل على ما إذا كانت المنشأة تجلب نقدية كافية لدفع تلك التوزيعات وتفيد هذه النسبة أيضاً المستثمرين عند مقارنتها بالسنوات السابقة لمعرفة مدى استقرار التوزيعات السنوية على المساهمين.

ثانياً: نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة Interest and Dividends Received Ratio

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية}}{\text{المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات}} = \text{نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة}$$

المصدر: (الفضل، 2002: 10) و(مطر، 2003: 165).

وتوضح هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء من القروض أو في الأوراق المالية.

ثالثاً: نسبة الإنفاق الرأسمالي Capital Expenditure Ratio

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم السندات}}{\text{الإنفاق الرأسمالي الحقيقي}} = \text{نسبة الإنفاق الرأسمالي}$$

المصدر: (الفضل، 2002: 10) و(مطر، 2003: 165).

وتوضح هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في الأصول الإنتاجية.

2-3-4: المرونة المالية Financial Flexibility

وهي قدرة المنشأة على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات الطارئة وانتهاز الفرص غير المتوقعة (حنان، 2003: 302).

أو هي قدرة المنشأة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي وقدرتها على مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على التمويل أو التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة (شاهين وآخرون، 2004: 225). وتقاس مدى مقدرة المنشأة على تغطية التزاماتها (طويلة الأجل) من عملياتها التشغيلية من دون اللجوء لبيع أحد أصولها، وصيغة هذه النسبة هي كما يلي:

نسبة تغطية الدين النقدية

تعبّر هذه النسبة عن مقدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية لدفع التزاماتها من ديون طويلة الأجل (Chotkunakitti, 2005: 53).

$$\frac{\text{متوسط مجموع الالتزامات}}{\text{صافي النقد المتوفر من النشاطات التشغيلية}} = \text{نسبة تغطية الدين النقدية}$$

المصدر: (الفداغ، 2002، 216).

وكما كانت النسبة عالية كلما كانت المنشأة بعيدة عن المصاعب المالية.

2-3-5: التدفق النقدي الحر Free Cash Flow

التدفق النقدي الحر هو ذلك المبلغ الذي تكون فيه المنشأة لها الحرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين وشراء أسهم الخزانة أو ببساطة هو إضافة لسيولة المنشأة (الفداغ، 2002: 217). أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمنشأة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة (حماد، 2002: 305). كما عرفه (جربونينج، 2006: 57) بأنه النقدية المولدة من النشاطات التشغيلية مطروحاً منها النفقات الرأسمالية المطلوبة للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات".

ويجب أن تغطي هذه النقدية كلاً من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة، والفوائد، وضرائب الدخل، وتوزيعات الأرباح، ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار في الآلات والمعدات والأصول طويلة الأجل}}{\text{صافي التدفق النقدي من نشاطات التشغيل}} = \text{التدفق النقدي الحر}$$

المصدر: (حماد، 2002: 305).

ويستخدم التدفق النقدي الحر في تقييم المنشآت وتحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم. كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية وحيازة المنشآت الأخرى والإنفاق الرأسمالي الإنمائي والتوزيعات النقدية على المساهمين وشراء أسهم المنشأة (العراقي، 1999: 167).

إذا كان التدفق النقدي الحر موجباً فهذا يشير إلى أن المنشأة قد غطت جميع التزاماتها النقدية المخطط لها ولديها نقدية إضافية لتقليل حجم الديون والتوسع في حجم منشأتها. أما إذا كان التدفق النقدي الحر سالباً فهذا معناه أن على المنشأة التصرف في استثمارات عن طريق البيع أو الاقتراض أو زيادة رأس المال أي الأجل القصير للاستمرار عند مستوياتها المخططة، وإذا ظل التدفق النقدي الحر سالباً للعديد من السنوات فإنه على المنشأة البحث عن مصادر تمويل مناسبة للاستمرار في نشاطها. والشكل رقم (2.2) يوضح أهم مقاييس التدفقات النقدية

شكل رقم (2.2)
أهم مقاييس التدفقات النقدية



الفصل الثالث

المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) التدفقات النقدية

الفصل الثالث

المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)

التدفقات النقدية

المقدمة

المبحث الأول: أنواع المعلومات في قائمة التدفقات النقدية

- 1-1-3: التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.
- 2-1-3: التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية.
- 3-1-3: التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية.
- 4-1-3: النشاطات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية.

المبحث الثاني: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

- 1-2-3: الطريقة المباشرة.
- 2-2-3: الطريقة غير المباشرة.
- 3-2-3: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة حسب الأفضلية.
- 4-2-3: التقرير عن صافي التدفقات النقدية.
- 5-2-3: شراء منشآت تابعة ووحدات أخرى والتخلص منها.

المبحث الثالث: المشكلات المتعلقة بالتدفقات النقدية وأهم الانتقادات التي وجهت للمعيار.

- 1-3-3: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية.
- 2-3-3: البنود غير العادية.
- 3-3-3: ضرائب الدخل.
- 4-3-3: الفوائد والأرباح الموزعة.
- 5-3-3: التقرير عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المقايضات.
- 6-3-3: العمليات غير النقدية.

3-3-7: أهم الانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7).
3-3-8: افساحات أخرى.

المقدمة:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في التعرف على الأوضاع المالية للمنشأة بحيث إنها تحدد الأثر النقدي لكافة النشاطات التي مارستها المنشأة من خلال المقارنة بين رصيد أول الفترة ورصيد آخر الفترة للتعرف على العمليات التي أثرت على النقدية باعتبارها أكثر الموجودات سيولة (عقل، 2000: 325).

النطاق

على المنشأة أن تعد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، وتقديمه كجزء مكمل لقوائمها المالية لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية. ويحل المعيار المحاسبي الدولي السابع محل معيار قائمة التغيرات في المركز المالي الموافق عليه في شهر يوليو عام 1977 (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 634). وقد أصبح هذا المعيار ملزماً اعتباراً من الأول من يناير للعام 1994 (عقل، 2000: 325).

الهدف

الهدف من معيار التدفقات النقدية هو توفير معلومات مهمة لمستخدمي القوائم المالية عن المدفوعات النقدية والمقبوضات النقدية لمنشأة ما خلال فترة مالية (www.fasb.org/st/index.shtml). ويضيف (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 634) الهدف من المعيار هو الإلزام بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها للمنشأة بواسطة بيان التدفقات النقدية والتي تصنف إلى تدفقات نقدية من النشاطات التشغيلية وتدفقات نقدية من النشاطات الاستثمارية وتدفقات نقدية من النشاطات التمويلية.

المبحث الأول

أنواع المعلومات في قائمة التدفقات النقدية

تم تبويب وتصنيف المعلومات التي توضحها قائمة التدفقات النقدية إلى عدة مصادر واتفقت العديد من الكتب على هذا التقسيم، ومنها: (مطر، 2003: 166) و(نور وآخرون، 2005: 282) و(نور، 2000: 782) و(أبو المكارم، 2004: 528) و(حنان، 2003: 301) و(الفداغ، 2002: 206) و(Short and Welsch, 1990: 23) و (Garrison et al., 2006) و(756-757) و(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 636)، فقد قسموا التدفقات النقدية إلى ما يلي:

- 1- التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية Cash Flow from Operating . Activities
- 2- التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية Cash Flow from Investing .Activities
- 3- التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية Cash Flow from Financing .Activities

عندما يتم إنشاء المنشأة الجديدة وبدء عملها يكون اعتمادها الأساس على النشاطات التي تساعدها على توليد الأرباح فيكون تركيزها منصباً على التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية، ومع الاستمرار والتطور يتم التوجه نحو النشاطات الاستثمارية وذلك بشراء أو حيازة الأصول الثابتة طويلة الأجل لاستخدامها في العمليات التشغيلية وهذه الأصول تكلف المنشأة مبالغ هائلة قد لا تكون متوفرة لديها باعتبارها منشأة جديدة فتلجأ إلى الاقتراض من الغير أو إصدار أسهم جديدة لتغطية احتياجاتها فتلجأ إلى التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية.

3-1-1: التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

تناولت العديد من الكتب التدفقات النقدية وفيما يلي عرض لأهم التعريفات التي تناولت التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:

التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية هي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمنشأة من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمنشأة (الدهراوي وهلال، 1999: 146). أو هي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المنشأة

والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من ضمن النشاطات الاستثمارية أو النشاطات التمويلية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 635) و(7-8: 2002, IAS). كما عرفها (جربوع وحلس، 2001: 174) بأنها الوقائع والأحداث المالية التي تتعلق بالنشاط العادي للمنشأة والتي تقوم بها من أجل تحقيق الأرباح عن طريق ممارسة هذا النشاط. كذلك عرفها (750: 2006, Garrison et al.) بأنها التدفقات المتعلقة بالنشاطات التي تدخل في تحديد صافي الدخل. وهذه التدفقات مرتبطة مباشرة بتحقيق الدخل. ومثال على هذا النوع من التدفقات النقدية: النقدية المحصلة من الزبائن والنقدية المدفوعة للموظفين (Short and Welsch, 23: 1990). ويتضح هنا أن تعريف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين هو التعريف الأشمل لأنه دمج كافة العناصر المهمة، أولاً: شمل التعريف كافة النشاطات المولدة للأرباح. ثانياً: أشتمل التعريف على جميع النشاطات التي لا تدخل ضمن النشاطات الاستثمارية والتمويلية.

ويمكن التوصل لأهم العناصر التي تناولتها تعريفات التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية أولاً: كافة العمليات والأحداث الرئيسة بالمنشأة والتي تتم بغرض المتاجرة لتحقيق الأرباح، ثانياً: هذه التدفقات تمتاز بالتكرار والاستمرارية، ثالثاً: تشمل جميع الأحداث التي لا تعتبر ضمن التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

ولضمان نجاح المنشأة لابد أن تحقق تدفقات نقدية داخلية من النشاطات التشغيلية أعلى من التدفقات النقدية الخارجة من النشاطات التشغيلية. ويمكننا الحصول على صافي التدفقات النقدية التشغيلية Net Operating Cash Flow وذلك بإيجاد الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية الخارجة من النشاطات التشغيلية. ويعتبر التدفق النقدي الموجب وبمبلغ كبير والنتائج من التشغيل علامة جيدة، وعلى المدى الطويل فإن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية يجب أن تكون المصدر الأساس للنقدية في المنشأة (حماد، 2002: 250). ومن جانب آخر تشير التدفقات النقدية السالبة من النشاطات التشغيلية أن الأرباح من نوعية رديئة وأن المنشأة مستقبلاً غير قادرة على النمو والتوسع.

أولاً: التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية ما يلي:

- 1- متحصلات نقدية من الأتاوات والرسوم والعمولات و غيرها من الإيرادات (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 636).
- 2- متحصلات نقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 636) و(7-8: 2002, IAS).

- 3- متحصلات من العملاء المدينين وأوراق القبض Receivables (حنان، 2003: 300).
- 4- متحصلات من الفوائد المدفوعة (Larson, 1996: 612).
- 5- متحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية كألسهم والسندات (حنان، 2003: 300) و(Larson, 1996: 612).
- 6- متحصلات من العقود المحتفظ بها بقصد المضاربة (نور، 2000: 783).
- 7- متحصلات نقدية من المال المعاد من الموردين والنتائج من مردودات المشتريات (Larson, 1996: 612).
- 8- المتحصلات النقدية لمشروع التأمين مقابل الأقساط والمطالبات والدفعات السنوية ومنافع التأمين الأخرى (IAS, 2002: 7-8).

ثانياً: التدفقات النقدية الخارجة من النشاطات التشغيلية

- ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة من النشاطات التشغيلية ما يلي:
- 1- مدفوعات من شراء مواد خام أو بضائع (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 636) و(IAS, 2002: 7-8).
 - 2- مدفوعات لسداد العملاء الدائون وأوراق الدفع Payables (نور، 2000: 783).
 - 3- مدفوعات رواتب الموظفين والأجور (Larson, 1996: 612).
 - 4- مدفوعات نقدية للحكومة كالضرائب والرسوم والغرامات (Larson, 1996: 612). ما لم يكن ممكناً ربطها مباشرة بالنشاطات الاستثمارية والتمويلية.
 - 5- مدفوعات أخرى مثل تسوية قضائية أو قانونية.
 - 6- مدفوعات عن فوائد القروض وسداد ضريبة الدخل (حنان، 2003: 301).
 - 7- والمدفوعات النقدية لعقود محتفظ بها للتعامل والاتجار (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 636) و(IAS, 2002: 7-8).
 - 8- المدفوعات النقدية لمشروع التأمين مقابل الأقساط والمطالبات والدفعات السنوية ومنافع التأمين الأخرى (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 636) و (IAS, 2002: 7-8).

3-1-1-1: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

استمرارية منشآت الأعمال يأتي من خلال اقتران الأرباح المحققة بوجود تدفقات نقدية إيجابية من النشاطات التشغيلية للمنشأة لأنه من دون وجود تلك التدفقات النقدية لن تتمكن المنشأة من الوفاء بالتزاماتها المستحقة بالرغم من تحقيقها للأرباح (قدومي والكيلاني، 2006: 113).

وتعتبر تصنيفات التدفقات النقدية التشغيلية أكثر أهمية من غيرها لأنها توضح المبالغ النقدية التي تم الحصول عليها من نشاط المنشأة والذي يعتبر أفضل مقياس لقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية (الدوري وأبو زناد، 2003: 115). وهذه التدفقات النقدية لا بد أن تكون كافية لسداد القروض، والمحافظة على القدرة التشغيلية للمنشأة، وتوزيع أرباح الأسهم، والقيام باستثمارات جديدة بدون اللجوء لمصادر تمويل خارجية وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالعناصر الأساسية للتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية بأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (IAS, 2002: 6-7).

كذلك ترجع أهمية التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية لأنها توضح قدرة المنشأة على توليد النقدية لحملة أسهمها ودائنيها أو إمكانيات الاستثمار المستقبلي، وكلما كان صافي التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية موجباً دل ذلك على جودة سيولة المنشأة وربحيتها (الوابل، 1996: 242). كذلك تعد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية للوحدة المؤشر الأول لأدائها المالي لأنها تعبر عن مصادر تمويل النفقات الرأسمالية والمدفوعات من الضرائب والتسويات اللازمة للتوصل إلى مبالغ النقدية في فترة زمنية محددة (الحلبي، 2006: 217) كما وتفيد في الأغراض التالية:

- 1- إعادة استثمار التدفقات النقدية في نشاط المنشأة.
- 2- التوسع في شراء الأصول الرأسمالية.
- 3- سداد توزيعات الأرباح على المساهمين.
- 4- سداد القروض.
- 5- التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

3-1-1-2: أقسام التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

ويمكن تقسيم التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية إلى:

- 1- نفقات إيرادية.
- 2- إيرادات إيرادية.

3-1-1-1: النفقات الإيرادية

وهي النفقات المتعلقة بشكل مباشر بالنشاط العادي للمنشأة وتؤدي إلى تحقيق الأرباح، وتقسم إلى:

أولاً: نفقات إيراده دورية: وهي نفقات جارية متعلقة بشكل مباشر بالنشاط العادي للمنشأة وتؤدي إلى تحقيق ربح فوري. وفيما يلي خصائص النفقة الإيرادية الدورية (جربوع وحلس، 2001، 175-176):

- 1- تتصف بالدورية والانتظام ويمكن التنبؤ بها.
- 2- الغرض منها الحصول على خدمة فورية مرتبطة بالدورة المالية.
- 3- لها علاقة مباشرة مع إحدى وظائف المنشأة (إنتاجية/ تسويقية/ تمويلية/ إدارية).
- 4- هناك علاقة سببية بين النفقة والإيراد.
- 5- حجم النفقة الإيرادية صغير نسبياً بالقياس مع النفقات الأخرى (الرأسمالية) أو الإيراديه المؤجلة.

ثانياً: نفقات إيراده مؤجلة: وهي نفقات تؤدي لتحقيق إيرادات مستقبلية تمتد إلى أكثر من سنة مالية. وفيما يلي خصائص النفقة الإيرادية المؤجلة (جربوع وحلس، 2001، 176):

- 1- غير منتظمة وأغلبها غير دورية (مثل مصاريف التأسيس).
- 2- تقدم خدمات يستفاد منها لأكثر من دورة مالية.
- 3- لا يوجد علاقة مباشرة بين أغلب هذه النفقات ووظائف المنشأة.
- 4- هناك علاقة سببية بين النفقة والإيراد.
- 5- يمكن رسملة (إظهار) هذه النفقة في الميزانية العمومية.

3-1-1-2: الإيرادات الإيراديه

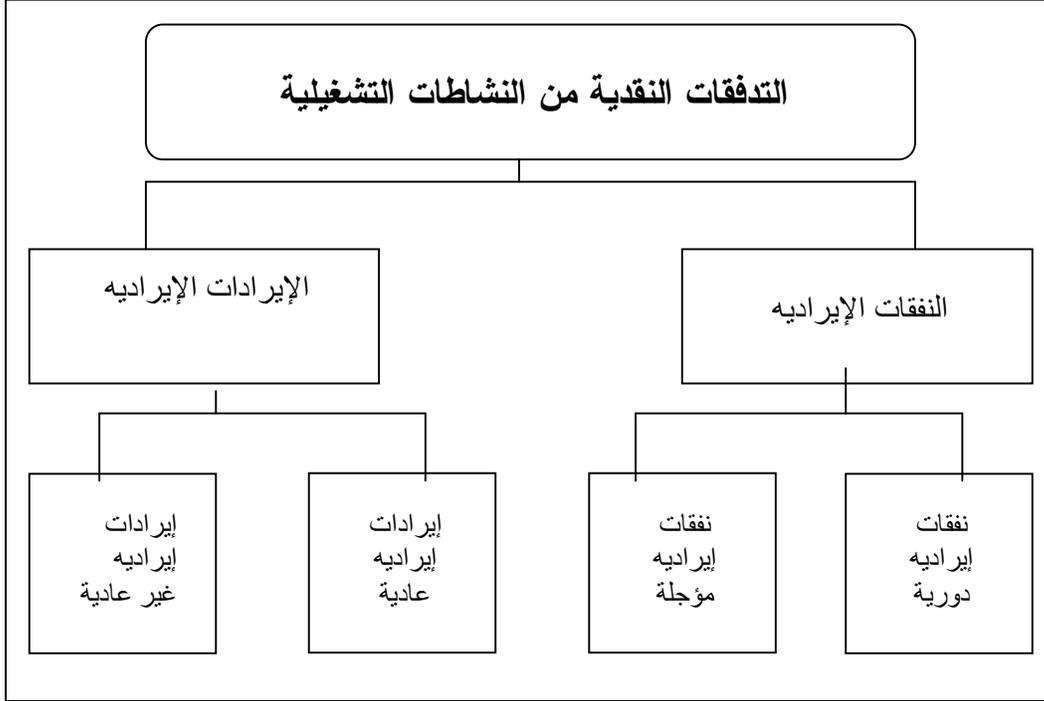
وتقسم الإيرادات الإيراديه إلى نوعين هما (جربوع وحلس، 2001، 176):

أولاً: إيرادات إيراده عادية: وهي كل إيراد نتج عن بيع سلعة أو تقديم خدمة من نشاط المنشأة العادي.

ثانياً: إيرادات إيراده غير عادية: وهي كل إيراد نتج عن نشاط غير عادي للمنشأة بسبب عوامل إدارية أو اقتصادية، وهذه الإيرادات يصعب التنبؤ بها وقد تنشأ من عدة طرائق مثل (إعانات إنتاج، إعانات تصدير، أرباح دعوى قضائية على قضايا سابقة، إعفاء ضريبي، أرباح غير عادية نتيجة ظروف استثنائية كالحروب). والشكل التوضيحي رقم (3.1) يوضح أنواع التدفقات النقدية التشغيلية.

شكل رقم (3.1)

أنواع التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية



3-1-1-3: كيفية حساب التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

يلاحظ عند حساب التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية ما يلي (جربوع وحلس، 2001:

:192-193):

أولاً: إضافة المصروفات غير النقدية والخسائر إلى رقم صافي الدخل، ومن أمثلة المصروفات غير النقدية ما يلي:

1- إهلاك الأصول الثابتة، و نفاذ الأصول غير الملموسة، و خصم إصدار السندات.

2- النقص في الأصول المتداولة و الزيادة في الالتزامات قصيرة الأجل.

ثانياً: خصم الإيرادات غير النقدية و المكاسب من صافي الدخل، و من أمثلة الإيرادات غير النقدية ما يلي:

1- نفاذ علاوة إصدار السندات و نصيب المنشآت القابضة من أرباح منشآتها التابعة.

2- الزيادة في الأصول المتداولة و النقص في الالتزامات قصيرة الأجل.

3-1-2: التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية

قد تناولت العديد من الكتب تعريفات متنوعة للتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وفيما يلي عرض لأهمها:

التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية هي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر ضمن النقدية المعادلة (Alexander and Archer, 2001: 7.05) و (IAS, 2002: 6-7). أو هي مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 637).

أو هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها المنشأة من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية (الأسهم والسندات) للمنشآت الأخرى (الدراوي، هلال، 1999، 146). ويشمل هذا النوع التدفقات النقدية المرتبطة بحياسة أو بيع الأصول الإنتاجية التي تستخدمها المنشأة ومثال عليها: شراء مصنع جديد أو بيع شاحنة مستعملة (Short and Welsch, 1990: 23). كما عرفها (شاهين وآخرون، 2004: 226) بأنها كافة المعاملات المتعلقة بالحصول على أو الاستغناء عن الأصول غير المتداولة وما ينتج عنها من تدفقات نقدية. أيضاً عرفها (حماد، 2003: 154-155) بأنها تلك النشاطات التي تشمل الاستحواذ والتصرف في الأصول طويلة الأجل كالعقارات والآلات والتجهيزات والديون وأدوات حقوق الملكية في المنشآت الأخرى والتي لا تدخل ضمن وصف النقدية المعادلة، أو التي تم الاستحواذ عليها بغرض المتاجرة أو التعامل وتشمل بيع وشراء الموجودات طويلة الأجل. أما (Garrison et al., 2006: 757) فقد عرفها بأنها العمليات المتعلقة بالحصول على الأصول غير المتداولة أو الاستغناء عنها كالمصانع أو الأوراق المالية طويلة الأجل من أسهم وسندات أو القروض المقدمة لمنشآت أخرى وعملية تحصيل هذه القروض.

ويستنتج من التعريفات السابقة أن هناك عناصر مهمة لا بد أن يركز عليها تعريف التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وهي: أولاً: إثبات عملية الحياسة أو الاستغناء عن أصل ثابت. ثانياً: لا بد أن تكون عملية الحياسة بهدف المتاجرة.

ويمكن تعريف التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية بأنها كافة العمليات في الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل من بيع أو شراء، وتشمل أيضاً القروض المقدمة للغير.

ويتطلب تحديد التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية (عقل، 2000: 328). وتوضح هذه التدفقات درجة توسع ونمو المنشأة والمبالغ التي استثمرتها المنشأة في أعمالها، واستثمارات حقوق الملكية في منشآت أخرى، وعمليات التصرف في الأصول غير المتداولة، وذلك من خلال دراسة بنود الأصول الثابتة والأصول طويلة الأجل.

أولاً: التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات الاستثمارية

وفيما يلي أمثلة على التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات الاستثمارية:

- 1- المتحصلات النقدية التي تحصل عليها المنشأة من بيع الأصول الإنتاجية مثل: الأراضي، المباني، المعدات، المواد الخام، والأصول المستعملة (Larson, 1996: 613).
- 2- المتحصلات النقدية التي تحصل عليها المنشأة من بيع الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات طويلة الأجل أو العقارات المملوكة من قبل المنشأة (IAS, 2002: 7).
- 3- المتحصلات النقدية من سداد السلفيات والقروض المقدمة لأطراف أخرى غير المنشآت المالية (IAS, 2002: 9).
- 4- المتحصلات النقدية من العقود الآجلة والعقود المستقبلية والعقود الاختيارية وعقود المقايضة ما لم تكن هذه العقود محتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها أو المقبوضات التي تبوب على أنها نشاطات تمويلية (نور، 2000: 785).
- 5- المتحصلات النقدية للعقود المستقبلية والعقود الآجلة، وعقود الخيار، وعقود المبادلة، وعقود المقايضة ويستثنى من ذلك العقود المحتفظ بها لغايات التعامل أو الاتجار (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 637).

ثانياً: التدفقات النقدية الخارجة من النشاطات الاستثمارية

وهذه أمثلة على التدفقات النقدية الخارجة من النشاطات الاستثمارية:

- 1- المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات والمصانع والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى وأي نفقة تتحملها المنشأة من أجل تصنيع الأصول الثابتة داخلياً (IAS, 2002: 9).
- 2- المدفوعات النقدية التي تدفع من أجل الحصول على استثمارات طويلة الأجل (شاهين وآخرون، 2004: 226).

3- المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيار، وعقود المبادلة، وعقود المقايضة ويستثنى من ذلك العقود المحفوظ بها لغايات التعامل أو الاتجار (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 637).

3-1-2-1: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية

يفيد تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية في معرفة:

- 1- يعتبر تحليل التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية مؤشراً مهماً لاحتمالات النمو المستقبلية للمنشأة، فصافي التدفقات النقدية السالبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى احتمالات نمو مستقبلية واحتمال نمو في الأرباح (حماد، 2002: 256).
- 2- مؤشر هام للتعرف على مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد الدخل (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2000: 139).
- 3- مؤشر لاحتمالات الانكماش المستقبلية للمنشأة، فصافي التدفقات النقدية الموجبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى أن المنشأة تلجأ إلى تسهيل أصولها الثابتة.
- 4- مؤشر لزيادة الاستثمارات المالية.
- 5- مؤشر لتخفيض العائد من استثماراتها المالية.
- 6- التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس المال من التدفقات النقدية مستقبلاً.

3-1-3: التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية

هناك العديد من الكتب التي ناقشت تعريف التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية، وفيما

يلي أهم تلك التعريفات:

التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقراض التي تقوم بها المنشأة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 635) و(6-7: 2002, IAS). أو هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات التمويلية المتعلقة بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم (الدهراوي وهلال، 1999: 146). كما عرفها (Short and Welsch, 1990: 24) بأنها التدفقات النقدية المرتبطة مباشرة بتمويل المنشأة الذاتي ومثال عليها: التمويل عن طريق إصدار أسهم جديدة أو الاقتراض من المصارف. أيضاً عرفها (جربوع وحلس، 2001: 174) بأنها طريقة الحصول على الأموال اللازمة لتغطية النشاطات المختلفة التي تقوم بها المنشأة سواء من نشاطات تشغيلية أو نشاطات رأسمالية. كذلك عرفها (Garrison and Noreen, 2003: 729)

بأنها العمليات المتعلقة بالحصول على القروض من الدائنين أو أي معاملة خاصة بملكي المنشأة أو حملة الأسهم.

والقاعدة العامة التي تميز النشاطات التمويلية هي المعاملات المتعلقة بالاقتراض من الغير "خلاف سداد الفوائد"، وكذلك المعاملات المتعلقة بملك المنشأة نتيجة تغيير رأس المال بالزيادة أو النقص (شاهين وآخرون، 2004: 226). وتوضح التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية كيفية تمويل المنشأة لاحتياجاتها من حقوق الملكية أو التمويل بالاقتراض، كما توضح التغيرات الحاصلة في هيكل رأس المال، ومن أجل ذلك يتم دراسة بنود المطلوبات طويلة الأجل وحقوق الملكية من الميزانية العمومية. ويتم الحصول على مصادر التمويل من إحدى الطريقتين التاليتين (جربوع وحلس، 2001: 174):

أولاً: التمويل عن طريق أصحاب المنشأة من المساهمين وهي تتمثل في رأس المال الأساسي، والاحتياطات، والأرباح المحتجزة.
ثانياً: عن طريق القروض طويلة الأجل، والقروض قصيرة الأجل، والدائنون، وأوراق الدفع.

أولاً: التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التمويلية

ومن أمثلة التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التمويلية ما يلي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 638) و(IAS, 2002: 7-10) و(Larson, 1996: 613):

- 1- المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى.
- 2- المتحصلات النقدية من إصدار السندات، والقروض، وأوراق الدفع، والرهونات العقارية وغيرها من أدوات الإقراض قصيرة أو طويلة الأجل.

ثانياً: التدفقات النقدية الخارجة من النشاطات التمويلية

ومن أمثلة التدفقات النقدية الخارجة من النشاطات التمويلية.

- 1- المدفوعات النقدية لتسديد القروض والتسهيلات المصرفية (جربوع وحلس، 2001: 183).
- 2- تسديد أوراق دفع طويلة الأجل (جاريسون ونورين، 2002: 893).
- 3- إطفاء السندات طويلة الأجل (عقل، 2000: 329).
- 4- توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة للمساهمين (Kieso et al., 2001: 1312). تخفيض رأس المال عن طريق تسديد قيمة المساهمين نقداً (عقل، 2000: 329).
- 5- دفع وسداد قيمة السندات المصدرة (عقل، 2000: 329).

وبالنسبة للمدفوعات إلى المقرضين فإنها تشمل أصل الدين فقط، أما فوائد القروض فإنها تدخل ضمن نشاطات التشغيل (حماد، 2002: 252).

قروض المصرف Bank Borrowings تعتبر ضمن النشاطات التمويلية وتدخل ضمن مكونات النقدية المعادلة إذا توافرت فيها الشروط التالية (حماد، 2003: 152):

- 1- يسدد السحب على المكشوف من المصرف عند الطلب.
 - 2- رصيد المصرف في السحب على المكشوف غالباً ما يتذبذب ما بين الموجب والسالب.
- حساب الموردين لا يدخل ضمن الديون التي تمثلها التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية ويدخل ضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وذلك لأن حساب الموردين ناتج عن عمليات الحصول على السلع والخدمات والتي تتم بصورة يومية (جاريسون ونورين، 2002: 892).

3-1-3-1: أهمية تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية

- يفيد تحليل التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية في معرفة (حماد، 2002: 256):
- 1- يعتبر مؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض.
 - 2- يعتبر مؤشر عن مدى قيام المنشأة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين.
- وأضاف (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2000: 139).
- 3- تعتبر التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية مهمة لأنها تفيد في التنبؤ بمطالبات المساهمين من التدفقات النقدية المستقبلية. والشكل رقم (3.2) يوضح العمليات التي تدخل في النشاطات المختلفة.

شكل رقم (3.2)

العمليات التي تدخل في التدفقات النقدية من النشاطات المختلفة

التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
<ul style="list-style-type: none">• صافي الدخل.• التغيير في الأصول المتداولة.• التغيير في الأصول غير المتداولة والتي تؤثر في صافي الدخل مثل الإهلاك.• التغيير في الخصوم المتداولة.• التغيير في الخصوم غير المتداولة والتي تؤثر في صافي الدخل.
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
<ul style="list-style-type: none">• التغيير في الأصول غير المتداولة والتي لا تدخل في تحديد صافي الدخل.
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية
<ul style="list-style-type: none">• التغيير في الخصوم المتداولة.• التغيير في الخصوم غير المتداولة والتي لا تؤثر في صافي الدخل.• التغيير في حساب رأس مال الأسهم.• توزيعات الأرباح.

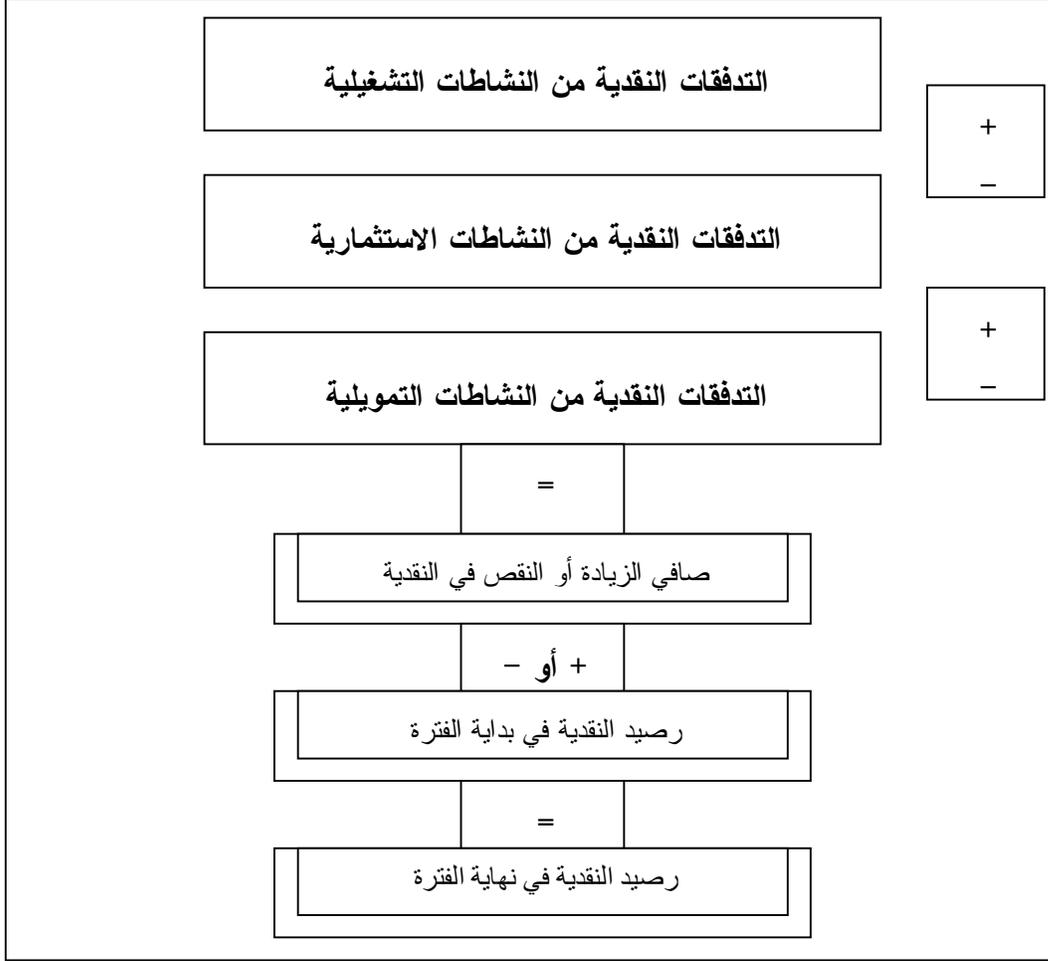
المصدر: (Garrison et al., 2006: 756).

3-1-4: النشاطات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية

هي النشاطات التي تقوم بها المنشآت أحياناً مثل تحويل السندات إلى أسهم ملكية وهذه العملية لا ينطوي عليها أي تدفقات نقدية داخلية أو خارجية. وكذلك دخول فرد أو منشأة بحصة عينية أرض أو عقار أو أصول إنتاجية مقابل حصة مماثلة في أسهم المنشأة (حماد، 2002: 255). والشكل رقم (3.3) يوضح الهيكل العام للتدفقات النقدية.

شكل رقم (3.3)

الهيكل العام لقائمة التدفقات النقدية



المصدر: (جربوع وحلس، 2001: 183).

المبحث الثاني

طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

ويوجد هناك طريقتان لعرض التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وهما:

- 1- الطريقة المباشرة Direct Method.
- 2- الطريقة غير المباشرة Indirect Method.

3-2-1: الطريقة المباشرة

وتسمى هذه الطريقة أيضاً بطريقة قائمة الدخل، وقد عرفها (حماد، 2003: 141) بأنها طريقة تؤدي إلى إظهار النقدية المحصلة والمدفوعة لنشاطات التشغيل حسب المكونات الأساسية للنقدية المحصلة والنقدية المدفوعة. وتقوم هذه الطريقة على عرض المجموعات الرئيسية من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية والمجموع الحسابي لصافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وترفق قائمة أو مذكرة تسوية لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية (العراقي، 1990: 109).

حيث يتم تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن النشاطات التشغيلية، مثل المتحصلات النقدية من المبيعات وتكاليف المبيعات والخدمات المقدمة والمتحصلات من العملاء، وكذلك المدفوعات النقدية للمشتريات والمصروفات التشغيلية لسداد الذمم الدائنة وهكذا (حنان، 2003: 304).

وفي ظل الطريقة المباشرة يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بإجمالي المبالغ المحصلة والمدفوعة للبنود الرئيسية بإحدى طريقتين:

- 1- الدفاتر المحاسبية للمنشأة.
- 2- تعديل بنود المبيعات وتكلفة المبيعات وكذلك باقي بنود قائمة الدخل بما يلي (المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، 2002: 58):

أولاً: التغييرات التي حدثت خلال الفترة في عناصر المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية.

ثانياً: البنود غير النقدية الأخرى.

ثالثاً: البنود الأخرى التي تعتبر آثارها النقدية ضمن النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

3-2-1-1: البنود التي يتم تعديلها وفق الطريقة المباشرة

وتشتمل على البنود التالية (5: Saleem, 2005):

- 1- النقدية المحصلة من الزبائن.
- 2- الفوائد والتوزيعات.
- 3- النقدية المدفوعة للعاملين والموردين.
- 4- ضرائب الدخل المدفوعة.
- 5- الفوائد المدفوعة.
- 6- المدفوعات والمتحصلات النقدية من عمليات أخرى.

3-2-1-2: مميزات الطريقة المباشرة

- 1- الميزة الأساسية للطريقة المباشرة هي أنها تمكن المستخدم من الحصول على تقييم أفضل للعلاقة بين صافي الدخل أو الخسارة للمنشأة وتدفعاتها النقدية (حماد، 2003: 161).
- 2- المدافعين عن الطريقة المباشرة يقولون أن هذه الطريقة تحتاج إلى إعادة هيكلة قائمة الدخل وتحويلها إلى الأساس النقدي يمكن مستخدمي قائمة التدفقات النقدية من فهم كيف تتولد النقدية من النشاطات التشغيلية مثل الإهلاك الذي إذا تم إضافته بالطريقة الأخرى فسيسبب إرباكاً لمستخدمي القائمة كونه مصروف غير نقدي (جاريسون ونورين، 2002: 918).
- 3- توضح المتحصلات والمدفوعات النقدية من النشاطات التشغيلية (الصبان وآخرون، 2000: 330).
- 4- توفير المعلومات اللازمة لعملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وهذه الميزة لا تتوفر عند استخدام الطريقة غير المباشرة (5: Saleem, 2005).
- أما (مطر، 2003: 169) فقد أضاف المزايا التالية:
- 5- توفر معلومات أكثر إفادة وملاءمة من النموذج المعد حسب الطريقة غير المباشرة وهذا ما يتمشى مع متطلبات الإفصاح المناسب.
- 6- الطريقة المباشرة تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر وفرة عن النشاطات التشغيلية للمنشأة.

3-1-2-3: عيوب الطريقة المباشرة

- 1- يعد العائق الأساس للطريقة المباشرة هو أنها لا تفصح عن البنود المنفصلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النشاطات التشغيلية وبدلاً من ذلك فهي تفصح فقط عن النقدية المحصلة من النشاطات التشغيلية (Larson, 1996: 610).
- 2- هذه الطريقة تحتاج لجهود إضافية لإعداد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية الأمر الذي قد يكون سبباً مشتركاً لعدم اعتبار هذه الطريقة مألوفة (حماد، 2003: 162).

3-2-2: الطريقة غير المباشرة

وتعرف أيضاً بطريقة التسوية Reconciliation Method ويتم بموجبها تعديل صافي الربح أو الخسارة بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروف المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 638). وتبدأ هذه الطريقة بصافي الربح الناتج من قائمة الدخل ثم يعدل بعناصر الإيرادات والمصروفات التي لا تحتوي على تدفقات نقدية (Kieso et al., 2001: 1316). وهذه الإيرادات والمصروفات مثل الإهلاك للأصول الثابتة، وذلك ليتحول رقم صافي الربح من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي عن طريق (حماد، 2002: 262):

1- إعادة جمع كافة المصاريف غير النقدية مرة أخرى على صافي الدخل مثل: ضرائب الدخل المؤجلة ومصاريف الإهلاك والتي خصمت في تلك الفترة عند حساب صافي الدخل.

2- طرح الإيرادات غير النقدية مثل: أرباح الوحدات التابعة التي لم توزع بعد.

3- طرح أي مكاسب أخرى وجمع أي خسائر أخرى تكبدتها المنشأة في العمليات المختلفة من بيع أصل ثابت أو تسديد مبكر لأحد القروض.

عند إيجاد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية يجب إضافة الإهلاك إلى صافي الدخل وهذه المعالجة ليست بسبب كون الإهلاك من مصادر النقدية ولكن لأنه يتم طرحه عند حساب صافي الدخل باعتباره مصروف لذا يتم جمعه مرة أخرى لاستبعاد أثر العمليات غير النقدية (Garrison and Noreen, 2003: 729) و (Saleem, 2005: 5).

ويتم تقسيم البنود التي يتم تسويتها حسب هذه الطريقة إلى أربعة مجموعات هي: (شاهين وآخرون، 2004: 229)

- 1- الإهلاك.
- 2- التغيرات في حساب الأصول والخصوم المتداولة التي تؤثر على عناصر المصروفات والإيرادات.
- 3- مكاسب وخسائر بيع الأصول.
- 4- التغيرات في حساب ضريبة الدخل.

3-2-2-1: مميزات الطريقة غير المباشرة

- 1- تمتاز هذه الطريقة بأنها أقل تكلفة من الطريقة المباشرة.
- 2- توفر حلقة الربط بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية العمومية إلا أنه يعاب عليها في كونها صعبة الفهم بالنسبة للمستفيدين لعدم تمكنهم من الوصول إلى التدفقات النقدية من العمليات (الدهراوي وهلال، 1999: 154).
- 3- تقوم هذه الطريقة على إجراء تسوية لاصافي دخل المنشأة وتدفقاتها النقدية من عملياتها (حماد، 2000: 204).

3-2-2-2: عيوب الطريقة غير المباشرة

- 1- لا تفصح الطريقة غير المباشرة عن تفاصيل التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية فهي لا توضح المتحصلات من العملاء والمتحصلات من الإيرادات والمدفوعات للموردين وللعمال والمدفوعات مقابل الفوائد والضرائب (حماد، 2002: 268).
- 2- الصعوبة التي قد تواجه المستخدمين في فهم كيفية الوصول للتدفقات النقدية من العمليات المختلفة (الدهراوي وهلال، 1999: 154).

3-2-3: الطريقة المباشرة وغير المباشرة حسب الأفضلية

رغم أن المعايير المحاسبية لم تنص على طريقة محددة بشأن إعداد قائمة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB يوصي بالطريقة المباشرة ومع ذلك فإن العديد من المنشآت تستخدم الطريقة غير المباشرة خلافاً لتوصيات FASB (Larson, 1996: 610).

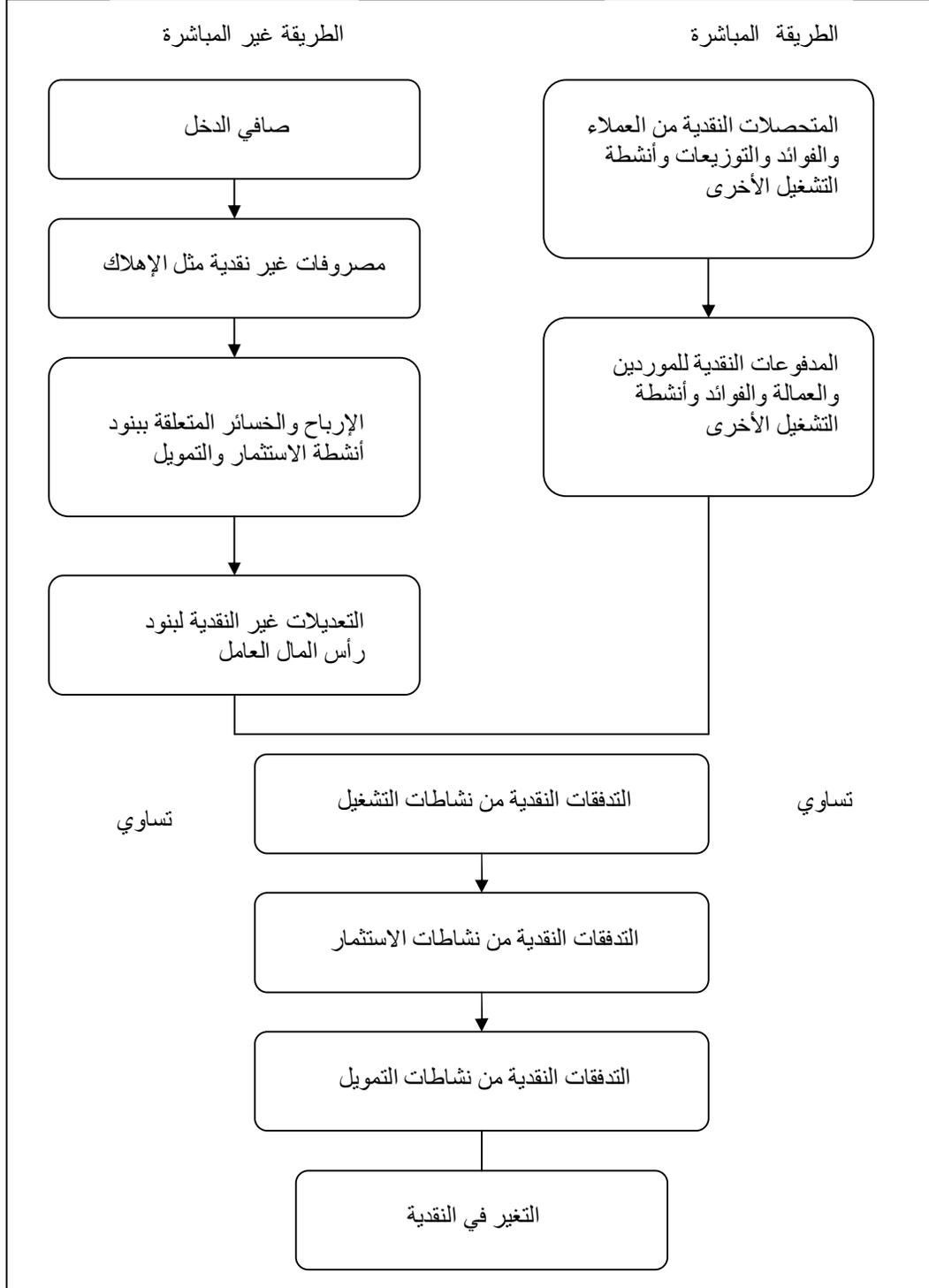
ويقوم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA سنوياً بعمل استقصاء يشمل 600 منشأة صناعية وتجارية حول ممارسات المحاسبة وقد وجد في إحصاء عام 1991 أن 585 منشأة تمثل (97.5%) من عينة الدراسة تستخدم الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية (جاريسون ونورين، 2002: 896). كما طالب مجلس المعايير المحاسبية المالية FASB بإعداد تسوية إذا تم استخدام الطريقة المباشرة توضح تعديل صافي الدخل باستخدام الطريقة غير المباشرة للتوصل إلى صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية (Kieso et al., 2001: 1325). وللاستفادة من مزايا الطريقتين السابقتين يفضل إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة الشاملة بحيث يتم أولاً تطبيق الطريقة المباشرة ثم يخصص جزء تال من القائمة لبيان التسوية اللازمة لتعديل رقم صافي الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي أي العرض وفق للطريقة غير المباشرة (حنان، 2003: 305). والاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة يقتصر فقط على كيفية حساب التدفقات النقدية من نشاطات التشغيل، إلا أن النتيجة واحدة في ظل استخدام أي من الطريقتين (حماد، 2002: 260).

وأضاف (حماد، 2003: 164) هناك طريقة بديلة لعرض التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وهي الطريقة غير المباشرة المعدلة Modified Indirect Method وتبدأ هذه الطريقة بالإيرادات والمصروفات كما وردت في قائمة الدخل وجوهرياً فإن هذا الاتجاه يماثل نفس التنظيم الموجود في الطريقة المباشرة مع المزيد من التفصيلات عن الإيرادات والمصروفات.

العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر على النقد في المنشأة بشكل فعلي لا يتم إدراجها ضمن قائمة التدفقات النقدية. ويتم إدراج هذه العمليات إما ضمن جدول منفصل في أسفل قائمة التدفقات النقدية أو بشكل منفصل أو ضمن ملاحق البيانات المالية (الدوري وأبو زناد، 2003: 117). ويمكن توضيح الفرق بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة بالشكل رقم (3.4).

شكل رقم (3.4)

شكل تفصيلي يوضح الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة



المصدر: (حماد، 2002: 261).

وأيًا كانت الطريقة المستخدمة لإيجاد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية، فإن الوصول إلى الرصيد النقدي في نهاية العام يتم بالطريقة التالية:

الرصيد النقدي في بداية السنة: يضاف إليه أو (يطرح منه):
صافي التدفق النقدي الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية.
صافي التدفق النقدي الناتج من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار.
صافي التدفق النقدي الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية.
= الرصيد النقدي في نهاية السنة.

3-2-4: التقرير عن صافي التدفقات النقدية

يمكن التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة عن النشاطات التشغيلية والاستثمارية على أساس صافي تلك التدفقات وذلك في الحالات التالية:

أولاً: المتحصلات والمدفوعات النقدية التي تتم لحساب العملاء وذلك عندما تكون تلك التدفقات خاصة بنشاطات العميل وليس بنشاطات المنشأة، ومن الأمثلة عليها (فخر والشامي، 1997: 100):

- 1- قبول الودائع تحت الطلب و إعادة دفعها من قبل المصرف.
- 2- الأموال التي تحتفظ بها إحدى منشآت الاستثمار للعملاء.
- 3- الإيجارات التي تحصل نيابة عن ملاك العقارات ثم تدفع لهم.

ثانياً: المتحصلات والمدفوعات النقدية الخاصة ببنود تتسم بسرعة معدل دورانها وكبر حجم مبالغها وقصر أجالها ومن الأمثلة عليها (فخر والشامي، 1997: 100).

- 1- المبالغ الأصلية المتعلقة بعملاء بطاقات الائتمان
- 2- شراء وبيع الاستثمارات.
- 3- بعض عمليات الاقتراض قصيرة الأجل الأخرى، ومن الأمثلة على ذلك العمليات التي لا تزيد آجالها عن ثلاثة أشهر.

يمكن استخدام أساس صافي التدفقات النقدية للتقرير عن التدفقات الناتجة عن الأنشطة التالية والخاصة بالمنشآت المالية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 639):

- 1- المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بقبول الودائع وإعادة دفعها والتي يكون لها تاريخ استحقاق محدد.

- 2- إيداع الودائع لدى منشآت مالية أخرى وإعادة سحبها.
- 3- القروض والسلفيات المقدمة للعملاء وكذلك تحصيل تلك القروض والسلفيات.

3-2-5: شراء منشآت تابعة ووحدات أخرى والتخلص منها

أولاً: يجب إظهار مجموع التدفقات النقدية الناتجة عن شراء أو التخلص من منشآت تابعة أو أي منشآت أخرى كبنء مستقل مع تبويبه ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 641).

ثانياً: يجب على المنشأة في حالة شراء أو التخلص من شركة تابعة أو أي وحدة من وحدات الأعمال الأخرى خلال الفترة المالية أن تفصح عما يلي (فخر والشامي، 1997: 104-105):

- 1- إجمالي ثمن الشراء أو البيع.
- 2- الجزء من ثمن الشراء أو البيع الذي تم دفعه أو تحصيله في صورة نقدية أو نقدية معادلة.
- 3- مقدار النقدية أو النقدية المعادلة بالمنشأة التابعة أو وحدة الأعمال التي تم شرائها أو التخلص منها.
- 4- مقادير الموجودات والمطلوبات بخلاف النقدية والنقدية المعادلة المتعلقة بالمنشأة التابعة أو وحدة الأعمال التي تم شرائها أو بيعها، مبنوبة إلى مجموعات رئيسية.

ثالثاً: يعتبر الإفصاح عن الأثر النقدي لشراء أو التخلص من المنشآت التابعة ووحدات الأعمال الأخرى في بند مستقل بالإضافة إلى الإفصاح في جزء خاص عن مقادير الموجودات والمطلوبات التي تم شراؤها أو التخلص منها مفيداً في التمييز بين التدفقات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. ويجب استبعاد آثار التدفقات النقدية الناتجة عن التخلص من تلك الاستثمارات، من التدفقات التي نتجت عن حيازتها (جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، 2002: 62).

المبحث الثالث

المشكلات المتعلقة بمعيار التدفقات النقدية والانتقادات الموجهة للمعيار

المشكلات المتعلقة بالتدفقات النقدية

هناك بعض عناصر التدفقات النقدية تثير الجدل بشأن موقعها من النشاطات السابقة، ويتم في العادة تبويب هذه العناصر حسب طبيعة عمل المنشأة فيمكن أن يتم تبويبها في منشأة على أنها نشاطات تشغيلية في حين تعتبرها منشأة أخرى نشاطات تمويلية وهكذا. وهذه العناصر هي:

1- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية Foreign Currency Cash Flows.

2- البنود غير العادية Extraordinary Items .

3- ضرائب الدخل Taxes on Income.

4- الفوائد وتوزيعات الأرباح Interest and Dividends.

5- التقرير عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المقايضات.

6- العمليات غير النقدية

3-3-1: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية

يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ من العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المنشأة التي تنشر بموجبها بياناتها المالية، وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المنشأة باستخدام سعر الصرف السائد بين عملة التقرير والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي (جربوع وحلس، 2001: 184).

يجب التقرير عن التدفقات النقدية لعملات أجنبية بطريقة صرف متسقة مع ما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. فيسمح باستخدام سعر صرف تقريبي لسعر الصرف الفعلي، وعلى سبيل المثال يمكن استخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال فترة معينة لإثبات العمليات بعملات أجنبية وكذلك لترجمة التدفقات النقدية للمنشأة التابعة الأجنبية (فخر والشامي، 1997: 101).

ولا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة والتي تنشأ عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية تدفقات نقدية ولكن يتم التقرير عن آثار التغيرات في سعر صرف العملة الأجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة أرصدة النقدية وما يعادلها بين أول الفترة ونهايتها (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 640).

3-3-2 البنود غير العادية

قد تحقق المنشأة خلال الفترة المالية إيرادات أو قد تنفق مصروفات عرضية غير ناتجة عن ممارسه المنشأة لنشاطها العادي ولا تتصف هذه الإيرادات أو المصروفات بالانتظام لذا يطلق عليها البنود غير العادية مثل التعويضات التي تحصل عليها المنشأة أو تكبدها نتيجة أحداث مفاجئة قد أصابها (نور، 2000: 787). وينبغي تبويب التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية حسب النشاطات المسببة لها إلى تدفقات نقدية تشغيلية أو تدفقات نقدية استثمارية أو تدفقات نقدية تمويلية ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل وذلك لمساعدة مستخدمي القائمة في فهم طبيعة هذه التدفقات ويتم الإفصاح عنها كما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي الثامن صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء الجوهرية والتغيرات المحاسبية (جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، 2002: 60-61) و(فخر والشامي، 1997: 102).

ولقد تم إلغاء الفقرات الخاصة بالبنود غير العادية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في العام 2004.

3-3-3: ضرائب الدخل

ينبغي الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل، كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة عن النشاطات التشغيلية ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة التمويل أو الاستثمار على وجه الخصوص (نور، 2000: 787). وقد يكون من السهل حساب الضرائب المتعلقة بالنشاطات الاستثمارية والتمويلية، إلا أنه من الصعب تحديد التدفقات النقدية الضريبية المرتبطة بتلك النشاطات، كما أنها قد تحدث في فترة مالية مختلفة عن الفترة التي حدثت فيها العمليات المسببة لها، لذلك عادة ما يتم تبويب الضرائب المدفوعة على أنها تدفقات نقدية من النشاطات التشغيلية (IAS, 2002: 14).

وعندما توزع التدفقات النقدية من الضرائب على أكثر من نوع واحد من النشاطات فإنه يجب الإفصاح عن المبلغ الكلي للضريبة المدفوعة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 640).

3-3-4: الفوائد والأرباح الموزعة

الفوائد المدفوعة هي تلك التي تتحملها المنشأة نتيجة الاقتراض، أما توزيعات الأرباح فهي تمثل المبالغ الناتجة عن الاستثمارات في الأوراق المالية التي تحتفظ بها المنشأة، ويتم تبويب

الفوائد المدفوعة والتوزيعات المقبوضة عادة على أنها تدفقات نقدية لنشاطات التشغيل بالنسبة لمنشأة مالية. ولكن لا يوجد إجماع في الرأي بالنسبة لتبويب هذه التدفقات بالنسبة لمنشآت أخرى (نور، 2000: 787).

ويمكن تبويب الفوائد المدفوعة وأرباح الأسهم كتدفقات نقدية تشغيلية لكونها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة للمنشأة، كما يمكن تبويبها كتدفقات نقدية تمويلية كونها تكاليف خاصة بالحصول على الأموال، كذلك يمكن تبويبها كتدفقات نقدية استثمارية باعتبارها عائد على الاستثمار (14: 2002, IAS). ويجب الإفصاح عن المبلغ الكلي للفائدة المدفوعة خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية سواء تم الاعتراف بالفائدة كمصروف في قائمة الدخل أو تم رسملتها حسب المعالجة البديلة المسموح بها بموجب المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرين تكاليف الاقتراض (جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، 2002: 61).

3-3-5: التقرير عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المقايضات.

يشترط المعيار المحاسبي الدولي السابع أن تصنف هذه العقود كأنشطة استثمارية فيما عدا (حماد، 2003: 172):

- 1- عندما تكون هذه العقود مبرمة لأغراض التعامل والاتجار ومن ثم تصنف على أنها ضمن النشاطات التشغيلية.
- 2- عندما تتم المدفوعات والمقبوضات بواسطة المنشأة لهذه العقود على أنها نشاطات تمويلية ولذلك يتم التقرير عنها وفقاً لهذا الوصف.

3-3-6: العمليات غير النقدية

العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام النقدية أو ما يعادلها يجب أن تستبعد من قائمة التدفقات النقدية ويجب أن يفصح على مثل تلك التدفقات في مكان آخر من القوائم المالية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 642). وهناك العديد من النشاطات الاستثمارية والتمويلية لا يكون لها أثر على رأس المال وهيكل الأصول في المنشأة، ومن أمثلة العمليات غير النقدية ما يلي (فخر والشامي، 1997: 105).

- 1- امتلاك الأصول إما بواسطة الشراء أو عن طريق عقود التأجير التمويلي.
- 2- امتلاك منشأة بواسطة إصدار أسهم مقابل ثمن الشراء.
- 3- تحويل المديونية إلى حقوق الملكية.

3-3-7: أهم الانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)

أولاً: التبويب الخاطئ لبعض البنود

يتم معالجة الفوائد تبعاً للمعيار ضمن النشاطات التشغيلية بالرغم من كونها ترتبط بالنشاطات التمويلية. وكذلك يتم معالجة الضرائب باعتبارها من النشاطات التشغيلية رغم كونها مرتبطة بالأصول الثابتة المدرجة وفق النشاطات الاستثمارية (منصور، 2001: 99).

ثانياً: تقسيم العملية الواحدة على أكثر من نشاط

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) توزيعات الأسهم على أنها تدفقات نقدية من النشاطات التشغيلية بينما يعتبر الأسهم من التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية ويرجع ذلك إلى سببين (جاريسون ونورين، 2002: 891):
أولاً: توزيعات الأسهم تدخل ضمن صافي الدخل.

ثانياً: قيمة الأسهم المباعة أو المشتراه هي التي تدخل ضمن التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية. وكذلك الحال بالنسبة إلى الفوائد المدفوعة على القروض تعتبر ضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية بينما القروض نفسها تعتبر ضمن التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية. أي أن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية تختص بالتغيرات التي تحدث في بندي الأصول المتداولة والخصوم المتداولة سواء بالنقص أو بالزيادة.

ثالثاً: المعالجة المحاسبية الخطأ لسداد أقساط القروض من الغير والفوائد المدينة وخصم الإصدار

يتم معالجة الفوائد على أنها نشاط تمويلي بينما تم معالجة القروض على أنها نشاطات استثمارية، كما يتم معالجة خصم الإصدار على أنه نشاطات تشغيلية في حين أنه يعتبر نشاطات تمويلية (منصور، 2001: 100).

رابعاً: الحرية في استخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة

عدم إلزام المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) المنشآت باستخدام طريقة محددة للتقرير عن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية رغم تفضيله للطريقة المباشرة، ولكنه لم يقرها إجبارياً وترك الحرية للمنشآت باستخدام الطريقة المباشرة أو غير المباشرة، وهذا الأمر يجعل من الصعب القيام بعملية المقارنة بين المنشآت بسبب اختلاف طرق العرض وهذا غير مرغوب به للأسباب التالية (عبد المولى، 2002: 40-41):

- 1- لا بد من توحيد طريقة العرض لإجراء المقارنات بين المنشآت.
- 2- استخدام الطريقة غير المباشرة يؤدي إلى إخفاء التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية حيث يتم فقط إجراء تسويات لصافي الربح من العمليات غير النقدية.
- 3- التعقيدات الإجرائية المصاحبة لاستخدام الطريقة المباشرة والناجمة من ضرورة عمل تسوية للوصول إلى رقم صافي الربح.

خامساً: المعالجة المحاسبية غير السليمة لمتحصلات الفوائد الدائنة ومدفوعات الفوائد المدينة

يتم معالجة متحصلات الفوائد الدائنة باعتبارها نشاطات تشغيلية وكذلك المدفوعات للفوائد المدينة وذلك بالرغم من أنها ذات طابع استثماري (منصور، 2001: 99).

سادساً: المعالجة المحاسبية غير الصحيحة للضرائب

رغم كون الضرائب مرتبطة بالأصول الثابتة ويجب معالجتها باعتبارها ضمن التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية إلا أن المعيار عالج ضريبة الدخل المسددة ضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.

سابعاً: المعالجة المركبة للعمليات

ويقصد بها معالجة بعض العمليات بأكثر من طريقة للعملية الواحدة، فمثلاً عملية بيع أصل ثابت بتحقيق أرباح أو خسائر. عملية بيع الأصل الثابت تعتبر متعلقة بالتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية أما الأرباح أو الخسائر الناتجة من عملية البيع فيتم تضمينها ضمن صافي الربح أو صافي الخسارة.

ثامناً: المعالجة المختلفة لنفس العمليات

المعالجة المختلفة لنفس العمليات، فمثلاً المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية والعقود المقدمة وعقود الخيار تعالج على أنها تدفقات نقدية من النشاطات الاستثمارية. بينما إذا كان الغرض من الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو المضاربة فإنها تعتبر تدفقات نقدية من النشاطات التشغيلية، وهذا الأمر يجعل هناك مجالاً للتلاعب من إدارة المنشآت لتحسين وضعها المالي أمام الفئات المستفيدة من القوائم المالية.

تاسعاً: المعالجة المحاسبية غير الصحيحة لعمليات شراء وبيع الأصول طويلة الأجل بالتقسيط يعالج المعيار المبالغ التي تسدد مقدماً على أنها تدفق استثماري والأقساط بعد ذلك على أنها تدفق تمويلي، بينما يعتبر المعيار كافة المبالغ المحصلة مقدماً أو على أقساط على أنها تدفق استثماري عند بيع الأصول طويلة الأجل (منصور، 2001: 100).

3-3-8: إفصاحات أخرى

هناك بعض الإفصاحات الإضافية والتي تناولها المعيار وهي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 643).

1- يجب على المنشأة أن تفصح عن مبالغ الأرصدة النقدية وما يعادلها والتي تحتفظ بها المنشأة وتكون غير متاحة للاستخدام بواسطة المجموعة. ومن الأمثلة عليها النقدية وما يعادلها والتي تحتفظ بها المنشآت التابعة بإحدى الدول التي تفرض قيود قانونية عندما تكون مثل هذه الأرصدة غير متوفرة للاستعمال من قبل المنشأة الأم.

2- هناك بعض المعلومات الإضافية التي تكون مناسبة للمستخدمين لفهم المركز المالي والسيولة والتي لا بد من الإفصاح عنها مثل:

- مبالغ التسهيلات الائتمانية غير المسحوبة والتي يمكن أن تكون متوفرة لأغراض النشاطات التشغيلية المستقبلية أو لسداد أي التزامات.
- المبالغ الإجمالية للتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتعلقة بحصة المنشأة في المنشآت المشتركة.
- المبالغ الإجمالية للتدفقات النقدية التي تمثل زيادة في الطاقة الإنتاجية.
- مبالغ التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لكل صناعة وقطاع جغرافي.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

المقدمة

المبحث الأول: الجهاز المصرفي الفلسطيني والمصارف الوطنية العاملة في فلسطين

1-1-4: الجهاز المصرفي الفلسطيني.

2-1-4: المصارف الوطنية العاملة في فلسطين والتي تم تطبيق الدراسة عليها

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

1-2-4 : مجتمع الدراسة.

2-2-4 : منهج الدراسة.

3-2-4 : مصادر جمع المعلومات.

4-2-4 : معالجة المعلومات.

5-2-4 : خطوات الدراسة.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

1-3-4 : المتوسطات الحسابية.

2-3-4 : اختبار التوزيع الطبيعي.

3-3-4 : نتائج الفرضيات.

المقدمة

المصرف هو "المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال والطلب عليها، أي تتجمع فيه أموال المودعين والمدخرين ليعاد إقراضها ضمن قواعد وأنظمة وتعليمات" (مناع، 2003: 32). تناول الفصل الرابع الجهاز المصرفي الفلسطيني، والذي تم تطبيق الدراسة عليه حيث شمل مجتمع الدراسة على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، أما عن عينة الدراسة فقد شملت على 7 من المصارف الوطنية العاملة في فلسطين.

واستخدمت الدراسة الفترة من العام 2000 وحتى العام 2006 حتى تكون بيانات الدراسة منسجمة مع الواقع حيث شهدت الأراضي الفلسطينية في هذه الفترة انتفاضة الأقصى والتي أدت إلى تراجع في أداء القطاعات بشكل عام ومن بينها القطاع المصرفي والذي تراجع نتيجة لعدة أسباب من أهمها ما يلي (أبو القمصان، 2005: 644-645):

- 1- صعوبة وصول بعض الموظفين العاملين في المصارف إلى أماكن عملهم، مما اضطر بعض المصارف إلى منح عدد من الموظفين إجازات غير مدفوعة الأجر، واقتصر هنا دور عمل المصرف على الأنشطة التقليدية مثل السحب والإيداع والحوالات.
- 2- توقف التحويلات الخارجية المتوقعة وقيمتها حوالي 180 مليون دولار سنوياً.
- 3- هنالك ما يزيد عن 65% من أصول ودائع المصارف الوطنية الموجودة كودائع في المصارف الإسرائيلية محتجزة مع أرباحها منذ بداية الانتفاضة.
- 4- رفض كثير من التجار والمنتجين الإسرائيليين التعامل مع شركات التجار الفلسطينيين بتشجيع من المصارف الإسرائيلية والمصرف المركزي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة البيانات، وتم الحصول على البيانات اللازمة لعملية التحليل من المصادر الثانوية المتوفرة. وتناول هذا الفصل أيضاً اختبار فرضيات الدراسة بإجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام المتوسطات الحسابية ومعامل ارتباط بيرسون، حيث استخدم معامل التحديد (r^2) كالتالي:

أولاً: عندما تكون قيمة (r^2) تساوي واحد صحيح يكون هناك ارتباط تام بين المتغير المستقل والمتغير التابع (عائد الأسهم).

ثانياً: عندما تكون قيمة (r^2) تساوي 0.5% أو أكبر يكون هناك ارتباط قوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع (عائد الأسهم).

ثالثاً: عندما تكون قيمة (r^2) أقل من 0.5% يكون هناك ارتباط ضعيف بين المتغير المستقل والمتغير التابع (عائد الأسهم).

المبحث الأول

الجهاز المصرفي الفلسطيني والمصارف الوطنية العاملة في فلسطين

4-1-1: الجهاز المصرفي الفلسطيني

الجهاز المصرفي الفلسطيني كأى جهاز مصرفي في العالم يتكون من المصرف المركزي والمتمثل بسلطة النقد الفلسطينية والعديد من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، فقد تأسس الجهاز المصرفي الفلسطيني في العام 1994 وذلك نتيجة لتوقيع وثيقة أوسلو المتعلقة بالحكومة الانتقالية الموقعة في واشنطن بتاريخ الثالث عشر من سبتمبر للعام 1993 (أبو زعيتر، 2006: 110).

وفي نهاية العام 2000 بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين 21 مصرفاً لها 120 فرعاً موزعة ما بين 9 مصارف وطنية و 12 مصرف أجنبي. و ثم ارتفع عدد المصارف العاملة في فلسطين خلال العام 2001 ليصبح 22 مصرفاً لها 126 فرعاً، أما في العامين 2002 و 2003 فأنخفض عدد المصارف ليصبح 21 مصرف ولكن ارتفع عدد الفروع إلى 133 فرعاً (شاهين، 2006: 11-12).

وتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني في نهاية العام 2006 وارتفع عدد المصارف العاملة في فلسطين بنحو 8.5% ليصل إلى 153 فرعاً، وأرتفع عدد المصارف الوطنية إلى أحد عشر مصرفاً، أو ما نسبته 50% من إجمالي المصارف العاملة في فلسطين، إلى جانب استحوادها على 79 فرعاً ومكتباً أي ما نسبته 51.6% من إجمالي عدد الفروع والمكاتب (سلطة النقد الفلسطينية، 2006: 96). والمصارف الوطنية هي: (فلسطين المحدود، التجاري الفلسطيني، الاستثمار الفلسطيني، القدس للتنمية والاستثمار، العربي الفلسطيني للاستثمار، وفلسطين الدولي، والأقصى الإسلامي، والإسلامي العربي، والإسلامي الفلسطيني، والمؤسسة المصرفية الفلسطينية، ومصرف الرفاه).

أما المصارف الوافدة فهي (سلطة النقد الفلسطينية، 2006: 96):

- 1- ثمانية مصارف أردنية (العربي، القاهرة عمان، الأردن، التجاري الأردني، الأهلي الأردني، الإسكان للتجارة والتمويل، الأردني الكويتي، الاتحاد للادخار والاستثمار).
- 2- مصرفان مصريان (العقاري المصري العربي، الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي).
- 3- مصرف أجنبي (HSBC للشرق الأوسط).

4-1-2: المصارف الوطنية العاملة في فلسطين والتي تم تطبيق الدراسة عليها

أولاً: المصارف التجارية

1- مصرف فلسطين المحدود

تأسس مصرف فلسطين المحدود في العام 1960 كشركة مساهمة عامة محدودة المسؤولة ومركزها مدينة غزة بموجب قانون الشركات للعام 1929 وتعديلاته، وبإشراف نشاطاته المصرفية في نفس عام 1960 وبرأس مال قدره 150 ألف جنية.

ويقوم مصرف فلسطين المحدود بكافة الأعمال المصرفية التجارية من قروض وتمويل وفتح حسابات وغيرها من الأعمال المصرفية وفق قوانين سلطة النقد الفلسطينية. بلغ عدد الفروع في فلسطين 18 فرع منتشرة في أرجاء الوطن (التقرير السنوي لبنك فلسطين المحدود، 2006: 22).

2- المصرف التجاري الفلسطيني

تأسس المصرف التجاري الفلسطيني في العام 1992 كشركة مساهمة عامة محدودة المسؤولة ومركزها مدينة رام الله. ويقوم المصرف التجاري الفلسطيني بكافة الأعمال المصرفية التجارية من قروض وتمويل وفتح حسابات وغيرها من الأعمال المصرفية وفق قوانين سلطة النقد الفلسطينية. بدأ المصرف أعماله برأس مال مقداره 10 ملايين دينار أردني مقسمة على 10 ملايين سهم، بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد. وفي 31 من شهر يونيو للعام 1998 قامت الهيئة العامة بتحويل رأس المال من الدينار الأردني إلى الدولار الأمريكي وفق سعر الصرف السائد في السوق. وبذلك يصبح رأس المال 14085507 دولار أمريكي.

ثم في السابع من شهر يونيو للعام 2005 تقرر زيادة رأس المال إلى 20 مليون دولار مقسمة إلى 20 مليون سهم بنفس القيمة الاسمية للسهم، وتم تسديد قيمة رأس المال بالكامل. وبلغ عدد الفروع 5 فروع منتشرة في أنحاء الوطن (التقرير السنوي للبنك التجاري الفلسطيني، 2006: 8).

ثانياً: المصارف الإسلامية

1- المصرف الإسلامي الفلسطيني

تأسس المصرف الإسلامي الفلسطيني للتنمية كشركة مساهمة عامة محدودة بمقتضى قانون الشركات للعام 1929 في الخامس والعشرون من شهر نوفمبر للعام 1995 باسم "شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة"، وتمت الموافقة النهائية على إنشائه من سلطة النقد الفلسطينية في عام 1997.

يقوم المصرف بكافة الأعمال المصرفية والمالية وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية المعتمدة وفي إطار القوانين والأنظمة السارية في فلسطين وتعاميم سلطة النقد الفلسطينية. وبموجب قرار الهيئة العامة بجلستها المنعقدة في الثلاثين من شهر يونيو للعام 2005 تقرر زيادة رأس المال إلى 20 مليون دولار مقسمة إلى 20 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم. ويقع مقر الإدارة العامة في مدينة غزة، وبلغ عدد الفروع 7 فروع (التقرير السنوي للبنك الإسلامي الفلسطيني، 2006: 20).

2- المصرف الإسلامي العربي

تأسس المصرف الإسلامي العربي في العام 1995 كشركة مساهمة عامة باسم "شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة"، وبدأ مزاوله نشاطه المصرفي في مطلع العام 1996 برأس مال 21 مليون دولار أمريكي مقسمة إلى 21 مليون سهم بقيمة اسمية واحد دولار للسهم الواحد، ومركزه الرئيس في مدينة البيرة.

ويقوم المصرف بممارسة كافة النشاطات المصرفية والتجارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويبلغ عدد فروع 7 فروع منتشرة في فلسطين (التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي، 2006: 32).

3- مصرف الأقصى الإسلامي

تأسس مصرف الأقصى الإسلامي في العام 1997 كشركة مساهمة عامة باسم "شركة بنك الأقصى الإسلامي المساهمة العامة المحدودة"، ويقوم المصرف بممارسة كافة النشاطات المصرفية والتجارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويبلغ عدد فروع 7 فروع منتشرة في فلسطين.

ثالثاً: مصرف الاستثمار

1- مصرف القدس للتنمية والاستثمار

تأسس مصرف القدس للتنمية والاستثمار برأسمال قدرة 20 مليون دولار أمريكي في الثاني من أبريل للعام 1995، كشركة مساهمة عامة، وبأشر نشاطاته المصرفية في الثامن عشر من يناير للعام 1997، وإدارته الرئيسة في مدينة غزة.

وقسم رأس المال إلى 20 مليون سهم بقيمة اسمية دولار واحد لكل سهم. ويقوم مصرف القدس للتنمية والاستثمار بكافة الأعمال المصرفية الاستثمارية من قروض وتمويل وفتح حسابات وغيرها من الأعمال المصرفية. وفي العشرين من شهر أغسطس للعام 2005 تقرر زيادة رأس مال المصرف إلى 25 مليون دولار مقسمة إلى 25 مليون سهم بنفس القيمة الاسمية بموجب القانون رقم 42 من قانون الشركات.

وفي السادس والعشرين من شهر يونيو للعام 2006 قررت الهيئة العامة مضاعفة رأس المال ليبلغ 50 مليون دولار ودخول شريك استراتيجي وهو بيت الاستثمار العالمي جلوبال برأس مال قدره 15 مليون دولار (التقرير السنوي لبنك القدس للتنمية والاستثمار، 2007: 1).

2- مصرف الاستثمار الفلسطيني

تأسس مصرف الاستثمار الفلسطيني برأسمال قدره 20 مليون دولار أمريكي، كشركة مساهمة عامة محدودة بمقتضى قانون الشركات للعام 1929 في مدينة غزة في العاشر من أغسطس للعام 1994، وبأشر نشاطاته في مارس للعام 1995. وإدارته الرئيسة في البيرة ولدية 7 فروع.

يقوم المصرف بكافة الأعمال المصرفية التجارية المعتمدة في إطار القوانين والأنظمة السارية في فلسطين وتعاميم سلطة النقد الفلسطينية (التقرير السنوي لبنك الاستثمار الفلسطيني، 2004: 26). والجدول رقم (4.1) يوضح المصارف الوطنية العاملة في فلسطين والمصارف المدرجة في سوق فلسطين المالي.

جدول رقم (4.1)

كشف بأسماء المصارف الوطنية العاملة في فلسطين

أولاً: المصارف التجارية					
عدد الفروع	اسم المصرف	سنة التأسيس	سنة الإدراج في سوق فلسطين المالي	اسم الإدراج	الإدارة العامة
*25	مصرف فلسطين المحدود	1960	2005/9/22	BOP	غزة
4	مصرف فلسطين الدولي	1996	غير مدرج	—	—
*5	المصرف التجاري الفلسطيني	1992	2006/12/20	CBP	رام الله
ثانياً: المصارف الإسلامية					
عدد الفروع	اسم المصرف	سنة التأسيس	سنة الإدراج في سوق فلسطين المالي	اسم الإدراج	الإدارة العامة
79	المصرف الإسلامي الفلسطيني	1995	غير مدرج	—	غزة
*8	المصرف الإسلامي العربي	1995	1997/11/22	AIB	رام الله
2	المصرف الأقصى الإسلامي	1997	غير مدرج	—	رام الله
ثالثاً: مصارف الاستثمار					
عدد الفروع	اسم المصرف	سنة التأسيس	سنة الإدراج في سوق فلسطين المالي	اسم الإدراج	الإدارة العامة
1	المصرف العربي الفلسطيني للاستثمار	1996	غير مدرج	—	رام الله
*9	مصرف القدس للتنمية والاستثمار	1995	1997/3/22	Quds	رام الله
*7	مصرف الاستثمار الفلسطيني	1995	1997/2/13	PIBC	البييرة
رابعاً: المؤسسات المصرفية					
عدد الفروع	اسم المصرف	سنة التأسيس	سنة الإدراج في سوق فلسطين المالي	اسم الإدراج	الإدارة العامة
2	المؤسسة المصرفية الفلسطينية	2001	—	—	رام الله
2	مصرف الرفاه لتمويل المشروعات الصغيرة	2006	2007	AMB	رام الله

*هي المصارف المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المبحث الثاني

منهجية الدراسة

4-2-1: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الوطنية العاملة في فلسطين اعتباراً من بداية العام 2000 وحتى العام 2006، والبالغ عددها (11) مصرف وذلك حسب تصنيف سلطة النقد الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، 2006: 96). واستخدمت الدراسة أسلوب الحصر الشامل وتم تطبيق الدراسة على سبعة مصارف وهي (فلسطين المحدود، التجاري الفلسطيني، الاستثمار الفلسطيني، القدس للتنمية والاستثمار، والأقصى الإسلامي، والإسلامي العربي، والإسلامي الفلسطيني). وتم استبعاد المصارف التالية:

- 1- العربي الفلسطيني للاستثمار: وذلك لعدم القدرة على الحصول على القوائم المالية له وخصوصاً قائمة التدفقات النقدية.
 - 2- مصرف الرفاه: بسبب كونه مصرف جديد فقد تم تأسيسه في العام 2006 وعدم توفر شروط الدراسة به.
 - 3- المؤسسة المصرفية الفلسطينية: تم تأسيسها في العام 2001، كما أن هذا المصرف له اعتبارات خاصة في التعاملات التجارية.
 - 4- مصرف فلسطين الدولي: لعدم توفر بيانات مالية له منذ العام 2000.
- وللحصول على البيانات والمعلومات المتاحة عن مجتمع الدراسة في فترة إعدادها تم مراعاة مجموعة من الاعتبارات التالية:

- 1- تجميع وتحليل بيانات الدراسة طبقاً للتقارير المقدمة من سلطة النقد الفلسطينية.
- 2- الاعتماد على سلسلة زمنية مدتها تبدأ من العام 2000 وحتى العام 2006.
- 3- توفر قيمة عوائد الأسهم للمصارف خلال فترة الدراسة أو توفر معلومات تستطيع الباحثة من خلالها إيجاد عائد الأسهم.
- 4- يبدأ العام المالي لجميع المصارف العاملة في فلسطين في اليوم الأول من يناير وينتهي في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من كل عام ميلادي (المادة رقم 39 من قانون المصارف) (www.pma-palestine.org/arabic). والجدول رقم (4.2) يوضح مدى توفر البيانات لمجتمع الدراسة.

جدول رقم (4.2)

جدول تفصيلي يبين مدى توفر بيانات المصارف التي شملتها الدراسة

أولاً: المصارف التجارية		
الرقم المتسلسل	اسم المصرف	مدى توفر البيانات
1	فلسطين المحدود	متوفرة
2	فلسطين الدولي	غير متوفرة
3	التجاري الفلسطيني	متوفرة
ثانياً: المصارف الإسلامية		
الرقم المتسلسل	اسم المصرف	مدى توفر البيانات
4	الإسلامي الفلسطيني	متوفرة
5	الإسلامي العربي	متوفرة
6	الأقصى الإسلامي	متوفرة
ثالثاً: مصارف الاستثمار		
الرقم المتسلسل	اسم المصرف	مدى توفر البيانات
7	العربي الفلسطيني للاستثمار	غير متوفرة
8	القدس للتنمية والاستثمار	متوفرة
9	الاستثمار الفلسطيني	متوفرة
رابعاً: المؤسسات المصرفية		
الرقم المتسلسل	اسم المصرف	مدى توفر البيانات
10	المؤسسة المصرفية الفلسطينية	غير متوفرة
11	مصرف الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	غير متوفرة

4-2-2: منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات النظرية الواردة في دراستها. ويستند هذا المنهج إلى تحليل عوائد الأسهم والتدفقات النقدية الإجمالية لمجموعة من المصارف الفلسطينية وفق سلطة النقد الفلسطينية وتم الاعتماد على الفترة الزمنية من العام 2000 وحتى العام 2006 وأثر التدفقات النقدية على عوائد الأسهم. كذلك تم الاعتماد على المنهج التاريخي في استعراض الدراسات السابقة وفي تناول التطورات

التاريخية التي مر بها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7). أما طبيعة الدراسة فهي دراسة تطبيقية حيث إن مشكلة الدراسة يغلب عليها الطابع التحليلي لمجموعة من المتغيرات التي تؤثر على عوائد الأسهم.

4-2-3: مصادر جمع المعلومات

اعتمدت الباحثة على مجموعة من البيانات والمعلومات الأولية والثانوية ذات العلاقة حيث تم الحصول على البيانات من مصدرين هما:

المصادر الأولية:

من خلال التقارير السنوية للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين، والتقارير المنشورة من سلطة النقد الفلسطينية.

المصادر الثانوية:

تم جمعها من خلال المتاح من المصادر العربية والإنجليزية، من كتب ودوريات وأبحاث ورسائل جامعية ودراسات ومقالات، ومن الإنترنت والندوات المنشورة في الصحف ومنشورات سلطة النقد الفلسطينية.

4-2-4: معالجة المعلومات

قامت الباحثة بتحليل البيانات بالاعتماد على The Statistical Analysis Program برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وذلك لحساب معاملات الارتباط ومعاملات الانحدار لإيجاد العلاقة بين عوائد الأسهم وكل من التدفقات النقدية الإجمالية، والتدفقات النقدية التشغيلية، والتدفقات النقدية الاستثمارية، والتدفقات النقدية التمويلية.

4-2-5: خطوات الدراسة

الخطوة الأولى:

تم جمع القوائم المالية للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين والتي شملتها عينة الدراسة (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) وذلك للفترة ما بين العام 2000 وحتى العام 2006 من المصارف نفسها أو عن طريق مواقعها الإلكترونية أو من خلال المتوفر لدى سلطة النقد الفلسطينية.

الخطوة الثانية:

إدخال البيانات المالية للمنشآت على برنامج Excel.

الخطوة الثالثة:

تفريغ البيانات المدخلة على برنامج Excel على البرنامج الإحصائي SPSS.

الخطوة الرابعة:

إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المدخلة باستخدام الاختبارات التالية:

- 1- المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة لكل مصرف.
- 2- معامل ارتباط بيرسون Person Correlation للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- 3- اختبار كولمغوروف-سمرنوف Kolmogorov-Smirnov (K-S) لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حتى تتمكن من استخدام الاعتبارات المعلمية التي تشترط أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.

المبحث الثالث

اختبار فرضيات الدراسة

4-3-1: المتوسطات الحسابية

لأغراض اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية لمتغيرات لدراسة حسب المصرف موضحة في جدول رقم (4.3).

جدول رقم (4.3)

المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة حسب المصرف

المتغيرات	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	القدس للتنمية والاستثمار	فلسطين المحدود	التجاري الفلسطيني	الإسلامي الفلسطيني	الأقصى الإسلامي
عائد السهم	% 0.02	% -0.02	% -0.04	% 1.20	% -0.08	% -0.08	% 0.02
التدفقات النقدية التشغيلية	-2,640,743.29	2,892,910.14	2,529,014.29	25,164,836.86	-887,852.29	8,521,391.17	2,624,114.14
التدفقات النقدية الاستثمارية	2,846,067.86	-10,050,607.00	-968,831.29	-4,683,889.00	-445,594.86	-8,811,917.50	-413,563.86
التدفقات النقدية التمويلية	-514,285.71	18,594,771.14	4,931,924.43	-405,877.43	826,920.29	6,151,969.83	2,262,730.86
التدفقات النقدية مجتمعة	-308,961.14	11,437,074.29	6,492,107.43	20,075,070.43	-506,526.86	5,861,443.50	4,473,281.14

أولاً: عائد السهم

نلاحظ من الجدول السابق أن متوسط عائد السهم لمصرف فلسطين المحدود كان الأفضل من بين مجموع المصارف الوطنية العاملة في فلسطين والمستخدمه ضمن عينة الدراسة، حيث حقق متوسط عائد سنوي نسبته 1.2%. ويليه كلاً من مصرف الاستثمار الفلسطيني ومصرف الأقصى الإسلامي، برغم أن مصرف الأقصى الإسلامي في نهاية العام 2001 قامت الحكومة الأمريكية بتجميد أرصده، ونتيجة لذلك قام المصرف بتحويل ودائعه في الخارج لحساباته لدى سلطة النقد الفلسطينية باستثناء الودائع في دولة البحرين والتي لم تكن مستحقة بذلك التاريخ. وأثر ذلك قام المصرف المركزي البحريني بتجميد أرصدة المصرف (المشهر اوي، 2007: 24-25).

أما بالنسبة لباقي المصارف فقد حققت عائداً سالباً نسبته كالتالي: مصرف الإسلامي العربي بنسبة -0.02%، مصرف فلسطين للتنمية والاستثمار -0.04%، أما عن أكبر خسارة في العوائد السنوية للسهم فكانت من نصيب كلاً من المصرف التجاري الفلسطيني والمصرف الإسلامي الفلسطيني فقد حققا نسبة -0.08%.

ثانياً: التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

هي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المنشأة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من ضمن النشاطات الاستثمارية أو النشاطات التمويلية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004: 635) و(7-8: 2002، IAS). وأفضل إيراد حققه أحد المصارف هو مصرف فلسطين المحدود حيث بلغ متوسط تدفقاته النقدية من النشاطات التشغيلية لفترة الدراسة 25,164,836.86، أما عن باقي المصارف فكانت كالتالي مرتبه حسب الأفضلية: المصرف الإسلامي الفلسطيني 8,521,391.17، المصرف الإسلامي العربي 2,892,910.14، مصرف الأقصى الإسلامي 2,624,114.14، مصرف القدس للتنمية والاستثمار 2,529,014.29. أما عن كل من مصرف الاستثمار الفلسطيني والمصرف التجاري الفلسطيني فقد حققا تدفقات نقدية سالبة من النشاطات التشغيلية كالتالي (-2,640,743.29، -887,852.29).

ثالثاً: التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية

هي تلك النشاطات التي تشمل الاستحواذ والتصرف في الأصول طويلة الأجل كالعقارات والآلات والتجهيزات والديون وأدوات حقوق الملكية في المنشآت الأخرى (حماد، 2003: 154-155). ونلاحظ هنا أن المصرف الإسلامي العربي قد أستثمر مبلغ متوسطه 10,050,607.00 في الأصول طويلة الأجل وهو أعلى متوسط استثمارته المصارف الوطنية العاملة في فلسطين خلال فترة الدراسة، يليه في المركز الثاني المصرف الإسلامي الفلسطيني بمتوسط 8,811,917.50، ثم مصرف فلسطين المحدود بمتوسط 4,683,889.00 بالمركز الثالث. يتبعه مصرف القدس للتنمية والاستثمار 968,831.29، ثم المصرف التجاري الفلسطيني 445,594.86، وأخيراً مصرف الأقصى الإسلامي بمتوسط 413,563.86. أما عن مصرف الاستثمار الفلسطيني فكانت تدفقاته النقدية من النشاطات الاستثمارية موجبه بمتوسط قدرة 2,846,067.86، وربما يعود ذلك لكونه لم يستثمر أمواله في الأصول طويلة الأجل.

رابعاً: التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية

هي التدفقات النقدية المرتبطة مباشرة بتمويل المنشأة الذاتي ومثال عليها: التمويل عن طريق إصدار أسهم جديدة أو الاقتراض من المصارف (Short and Welsch, 1990: 24). نلاحظ هنا أن مصرف الاستثمار الفلسطيني كان الأفضل لأن متوسط تدفقاته النقدية من النشاطات التمويلية 514,285.71، وهذا معناه أنه أنفق هذا المبلغ في تسديد القروض طويلة الأجل وأوراق الدفع ودفع توزيعات الأرباح، ويليه مصرف فلسطين المحدود بمتوسط 405,877.43. أما عن باقي المصارف فكانت تدفقاتها النقدية من النشاطات التمويلية موجبة وهذا معناه أنها قامت بإصدار أسهم جديدة أو سندات أو الحصول على قروض طويلة الأجل وهذا يعكس حاجة هذه المصارف للتمويل الخارجي وهي مرتبة كالتالي: المصرف التجاري الفلسطيني 826,920.29، مصرف الأقصى الإسلامي 2,262,730.86، مصرف القدس للتممية والاستثمار 4,931,924.43، المصرف الإسلامي الفلسطيني 6,151,969.83، المصرف الإسلامي العربي 18,594,771.14.

4-3-2: اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test

استخدمت الباحثة اختبار كولمجوروف-سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (4.4).

جدول رقم (4.4)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المتغيرات	الاستثمار الفلسطيني	الإسلامي العربي	القدس للتنمية والاستثمار	فلسطين المحدود	التجاري الفلسطيني	الإسلامي الفلسطيني	الأقصى الإسلامي
	القيمة الاحتمالية (Sig.)						
عائد السهم	0.648	0.802	0.638	0.533	0.755	0.590	0.997
التدفقات النقدية التشغيلية	0.829	0.465	0.950	0.957	0.664	0.182	0.882
التدفقات النقدية الاستثمارية	0.104	0.995	0.261	0.940	0.617	0.290	0.272
التدفقات النقدية التمويلية	0.234	0.966	0.342	0.981	0.123	0.207	0.812
التدفقات النقدية مجتمعة	1.000	0.912	0.543	0.942	0.909	0.539	0.902

يتبين من النتائج الموضحة في جدول (4.4) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لكل متغير من متغيرات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ لجميع المصارف وبذلك فإن توزيع البيانات يعتبر توزيعاً طبيعياً وبذلك سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على الفرضيات المتعلقة بهذه الدراسة.

4-3-3: نتائج اختبار الفرضيات

أولاً: مصرف الاستثمار الفلسطيني

بعد انتهاء عملية قياس كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وعند مستوى معنوية 0.05 تم حساب معامل بيرسون للارتباط بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة وكانت مخرجات الحاسوب كما تظهر في جدول رقم (4.5).

جدول رقم (4.5)

معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لمصرف الاستثمار الفلسطيني

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل التحديد (r^2) %	معامل بيرسون للارتباط (r)	المتغيرات المستقلة
0.357	2.93%	0.171	التدفقات النقدية التشغيلية
0.309	5.34%	0.231	التدفقات النقدية الاستثمارية
0.111	28.02%	-0.529	التدفقات النقدية التمويلية
0.162	19.35%	0.440	التدفقات النقدية مجتمعة

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

وبعد المقارنة بين الفرضيات التي سبق تحديدها وبين النتائج الفعلية لمعاملات الارتباط التي توضح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة كل فرضية، تمت هذه الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الاستثمار الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.171) وأن قيمة Sig. = 0.357 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الاستثمار الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التشغيلية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (2.93%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (97.07%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الاستثمار الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.231) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.309$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الاستثمار الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات الاستثمارية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (5.34%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (94.66%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الاستثمار الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.529) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.111$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الاستثمار الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التمويلية.

وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (28.02%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم) وقد تعود هذه النسبة المرتفعة إلى أن مصرف الاستثمار الفلسطيني لم تكن لديه أية تدفقات نقدية من النشاطات التمويلية في معظم سنوات الدراسة فعند الرجوع إلى ملحق رقم (1.1) نجد أن السنوات (2001، 2002، 2003، 2004، 2005) لم يكن لدى مصرف الاستثمار الفلسطيني تدفقات نقدية من النشاطات التمويلية، وفي العام 2006 أصبح لديه تدفقات نقدية من النشاطات التمويلية مقدارها (3000000). أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (71.98%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الاستثمار الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.440) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.162$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الاستثمار الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات مجتمعة. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (19.35%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (80.65%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

التعليق:

عند تطبيق الدراسة على مصرف الاستثمار الفلسطيني تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم وكلاً من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية والتدفقات النقدية مجتمعة.

ثانياً: المصرف الإسلامي العربي

بعد انتهاء عملية قياس كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وعند مستوى معنوية 0.05 تم حساب معامل بيرسون للارتباط بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة وكانت مخرجات الحاسوب كما تظهر في جدول رقم (4.6).

جدول رقم (4.6)

معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للمصرف الإسلامي العربي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط (r)	معامل التحديد (r^2) %	المتغيرات المستقلة
*0.013	0.813	66.10%	التدفقات النقدية التشغيلية
*0.009	-0.842	70.90%	التدفقات النقدية الاستثمارية
*0.001	0.927	85.93%	التدفقات النقدية التمويلية
0.200	0.381	14.49%	التدفقات النقدية مجتمعة

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

وبعد المقارنة بين الفرضيات التي سبق تحديدها وبين النتائج الفعلية لمعاملات الارتباط التي توضح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة كل فرضية. وتمت هذه الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي العربي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.813) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.013$ وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في

فلسطين(المصرف الإسلامي العربي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التشغيلية. وقد بين معامل التحديد r^2 أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (66.10%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (33.9%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي العربي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبدلية (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.842) وأن قيمة Sig. = 0.009 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي العربي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات الاستثمارية. وقد بين معامل التحديد r^2 أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (70.90%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (29.10%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي العربي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبدلية (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.927) وأن قيمة Sig. = 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي العربي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التمويلية. وقد بين معامل التحديد r^2 أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (85.93%) من التغيرات

في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (14.07%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي العربي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.381) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.200$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي العربي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات مجتمعة. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (14.49%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (85.51%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

التعليق:

عند تطبيق الدراسة على المصرف الإسلامي العربي جاءت النتائج متوافقة مع الفرضيات التي وضعتها الباحثة، وتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم وكلاً من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية. وكذلك توجد علاقة عكسية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة.

ثالثاً: مصرف القدس للتنمية والاستثمار

بعد انتهاء عملية قياس كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وعند مستوى معنوية 0.05 تم حساب معامل بيرسون للارتباط بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة وكانت مخرجات الحاسوب كما تظهر في جدول رقم (4.7).

جدول رقم (4.7)

معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لمصرف القدس للتنمية والاستثمار

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط (r)	معامل التحديد (r^2) %	المتغيرات المستقلة
0.416	0.100	1.00%	التدفقات النقدية التشغيلية
0.270	-0.283	7.98%	التدفقات النقدية الاستثمارية
0.463	0.044	0.19%	التدفقات النقدية التمويلية
0.468	0.037	0.14%	التدفقات النقدية مجتمعة

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

وبعد المقارنة بين الفرضيات التي سبق تحديدها وبين النتائج الفعلية لمعاملات الارتباط التي توضح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة كل فرضية. وتمت هذه الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف القدس للتنمية والاستثمار) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبدلية (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.100) وأن قيمة Sig. = 0.416 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف القدس للتنمية والاستثمار) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التشغيلية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (1.00%) من التغيرات في المتغير التابع عوائد الأسهم، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (99.00%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف القدس للتنمية والاستثمار) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.283) وأن قيمة Sig. = 0.270 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف القدس للتنمية والاستثمار) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات الاستثمارية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (7.98%) من التغيرات في المتغير التابع عوائد الأسهم، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (92.02%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف القدس للتنمية والاستثمار) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.044) وأن قيمة Sig. = 0.463 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين

(مصرف القدس للتنمية والاستثمار) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التمويلية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (0.19%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (99.81%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف القدس للتنمية والاستثمار) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبدلية (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.037) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.468$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف القدس للتنمية والاستثمار) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات مجتمعة. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (0.14%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (99.86%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

التعليق:

عند تطبيق الدراسة على مصرف القدس للتنمية والاستثمار الفلسطيني جاءت النتائج مماثلة لنتائج مصرف الاستثمار الفلسطيني، وتبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم وكلاً من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية والتدفقات النقدية مجتمعة.

رابعاً: مصرف فلسطين المحدود

بعد انتهاء عملية قياس كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وعند مستوى معنوية 0.05 تم حساب معامل بيرسون للارتباط بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة وكانت مخرجات الحاسوب كما تظهر في جدول رقم (4.8).

جدول رقم (4.8)

معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لمصرف فلسطين المحدود

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط (r)	معامل التحديد % (r ²)	المتغيرات المستقلة
0.204	0.375	14.06%	التدفقات النقدية التشغيلية
0.141	-0.475	22.52%	التدفقات النقدية الاستثمارية
0.180	0.411	16.89%	التدفقات النقدية التمويلية
0.231	0.336	11.28%	التدفقات النقدية مجتمعة

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

وبعد المقارنة بين الفرضيات التي سبق تحديدها وبين النتائج الفعلية لمعاملات الارتباط التي توضح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة كل فرضية. وتمت هذه الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف فلسطين المحدود) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.375) وأن قيمة Sig. = 0.204 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين

(مصرف فلسطين المحدود) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التشغيلية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (14.06%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (85.94%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف فلسطين المحدود) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبدلية (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.475) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.141$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف فلسطين المحدود) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات الاستثمارية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (22.52%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم) وقد يعود ذلك إلى أن مصرف فلسطين المحدود في جميع سنوات الدراسة كان لديه تدفقات نقدية خارجة من النشاطات الاستثمارية (سالبة) حيث يستثمر المصرف أمواله في الاستثمارات المالية التي تعود بالربح على المصرف، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (87.48%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف فلسطين المحدود) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبدلية (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.411) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.180$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين

(مصرف فلسطين المحدود) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التمويلية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (16.89%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (83.11%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف فلسطين المحدود) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.336) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.231$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف فلسطين المحدود) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات مجتمعة. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (11.28%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (88.72%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

التعليق:

عند تطبيق الدراسة على مصرف فلسطين المحدود جاءت النتائج تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم وكلاً من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية والتدفقات النقدية مجتمعة.

خامساً: المصرف التجاري الفلسطيني

بعد انتهاء عملية قياس كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وعند مستوى معنوية 0.05 تم حساب معامل بيرسون للارتباط بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة وكانت مخرجات الحاسوب كما تظهر في جدول رقم (4.9).

جدول رقم (4.9)

معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للمصرف التجاري الفلسطيني

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط (r)	معامل التحديد (r^2) %	المتغيرات المستقلة
0.276	-0.274	7.51%	التدفقات النقدية التشغيلية
0.467	0.039	0.15%	التدفقات النقدية الاستثمارية
0.051	0.667	44.51%	التدفقات النقدية التمويلية
0.424	0.090	0.80%	التدفقات النقدية مجتمعة

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

وبعد المقارنة بين الفرضيات التي سبق تحديدها وبين النتائج الفعلية لمعاملات الارتباط التي توضح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة كل فرضية. وتمت هذه الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف التجاري الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.274) وأن قيمة Sig. = 0.276 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين

(المصرف التجاري الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التشغيلية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (7.51%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (92.49%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف التجاري الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبدلية (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.039) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.467$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف التجاري الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات الاستثمارية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (0.15%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (99.85%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف التجاري الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبدلية (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.667) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.051$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف التجاري الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التمويلية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل

قادر على تفسير ما نسبته (44.51%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، وقد تعود هذه النسبة المرتفعة إلى عدم وجود تدفقات نقدية من النشاطات التمويلية للمصرف في معظم سنوات الدراسة وهذه السنوات هي (2001. 2002. 2003. 2004. 2006). أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (55.49%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف التجاري الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.090) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.424$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف التجاري الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات مجتمعة. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (0.80%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (99.20%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

التعليق:

عند تطبيق الدراسة على المصرف التجاري الفلسطيني جاءت النتائج تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم وكلاً من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية والتدفقات النقدية مجتمعة.

سادساً: المصرف الإسلامي الفلسطيني

بعد انتهاء عملية قياس كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وعند مستوى معنوية 0.05 تم حساب معامل بيرسون للارتباط بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة وكانت مخرجات الحاسب كما تظهر في جدول رقم (4.10).

جدول رقم (4.10)

معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للمصرف الإسلامي الفلسطيني

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط (r)	معامل التحديد (r^2) %	المتغيرات المستقلة
0.087	0.637	40.56%	التدفقات النقدية التشغيلية
0.091	-0.629	39.54%	التدفقات النقدية الاستثمارية
0.088	0.634	40.18%	التدفقات النقدية التمويلية
0.097	0.616	37.91%	التدفقات النقدية مجتمعة

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

وبعد المقارنة بين الفرضيات التي سبق تحديدها وبين النتائج الفعلية لمعاملات الارتباط التي توضح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة كل فرضية. وتمت هذه الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.637) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.087$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين

(المصرف الإسلامي الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التشغيلية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (40.56%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، وظهور هذه النسبة في التدفقات النقدية التشغيلية قد يرجع إلى التحسن الملحوظ على مر السنوات والذي حدث في العام 2005 حيث ارتفعت التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية الداخلة من النشاطات التشغيلية ارتفاعاً كبيراً لتصبح (32.874.392)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (59.44%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.629) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.091$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات الاستثمارية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (39.54%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، وقد يعود ذلك إلى أن المصرف استثمر مبلغ كبير في النشاطات الاستثمارية في العام 2005 حيث بلغت التدفقات النقدية الخارجة من النشاطات الاستثمارية (-45.957.939). أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (60.46%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.634) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.088$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التمويلية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (40.18%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، وقد يعود ذلك إلى بعض السنوات التي لم يكن لدى المصرف أية تدفقات تمويلية. وقد يكون السبب في الارتفاع المفاجئ والملحوظ الذي حدث في العام 2005 حيث بلغت التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية إلى (33.898.444). أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (59.82%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدمية والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.616) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.097$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (المصرف الإسلامي الفلسطيني) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات مجتمعة. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (37.91%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (92.09) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

التعليق:

عند تطبيق الدراسة على المصرف الإسلامي الفلسطيني جاءت النتائج لتبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم وكلاً من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية والتدفقات
النقدية مجتمعة.

سابعاً: مصرف الأقصى الإسلامي

بعد انتهاء عملية قياس كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وعند مستوى معنوية 0.05 تم حساب معامل بيرسون للارتباط بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة وكانت مخرجات الحاسوب كما تظهر في جدول رقم (4.11).

جدول رقم (4.11)

معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لمصرف الأقصى الإسلامي

المتغيرات المستقلة	معامل بيرسون للارتباط (r)	معامل التحديد % (r ²)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
التدفقات النقدية التشغيلية	-0.272	7.37%	0.278
التدفقات النقدية الاستثمارية	-0.133	1.78%	0.388
التدفقات النقدية التمويلية	0.281	7.91%	0.271
التدفقات النقدية مجتمعة	-0.139	1.94%	0.383

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

وبعد المقارنة بين الفرضيات التي سبق تحديدها وبين النتائج الفعلية لمعاملات الارتباط التي توضح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة كل فرضية. وتمت هذه الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الأقصى الإسلامي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.272) وأن قيمة Sig. = 0.278 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين

(مصرف الأقصى الإسلامي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التشغيلية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (7.37%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (92.63%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الأقصى الإسلامي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبدلية (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.133) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.388$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الأقصى الإسلامي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات الاستثمارية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (1.78%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (98.32%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الأقصى الإسلامي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبدلية (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.281) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.271$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الأقصى الإسلامي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التمويلية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل

قادر على تفسير ما نسبته (7.91%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (93.19%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الأقصى الإسلامي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.139) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.383$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين (مصرف الأقصى الإسلامي) طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات مجتمعة. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (1.94%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (98.16%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

التعليق:

عند تطبيق الدراسة على مصرف الأقصى الإسلامي جاءت النتائج لتبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم وكلاً من التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية والتدفقات النقدية مجتمعة.

ثامناً: جميع المصارف معاً

بعد انتهاء عملية قياس كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وعند مستوى معنوية 0.05 تم حساب معامل بيرسون للارتباط بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة وكانت مخرجات الحاسوب كما تظهر في جدول رقم (4.12).

جدول رقم (4.12)

معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لجميع المصارف

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط (r)	معامل التحديد (r^2) %	المتغيرات المستقلة
0.000	0.521	27.14%	التدفقات النقدية التشغيلية
0.090	-0.197	3.89%	التدفقات النقدية الاستثمارية
0.410	-0.034	0.11%	التدفقات النقدية التمويلية
0.001	0.451	20.34%	التدفقات النقدية مجتمعة

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

وبعد المقارنة بين الفرضيات التي سبق تحديدها وبين النتائج الفعلية لمعاملات الارتباط التي توضح العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة كل فرضية. وتمت هذه الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبدلية (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.521) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.000$ وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً

للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التشغيلية. حيث أظهر معامل التحديد r^2 أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (27.14%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (72.86%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.197) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.090$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات الاستثمارية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (3.89%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (96.11%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبديلة (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.034) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.410$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني قبول الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التمويلية. وقد ظهر ضعف العلاقة من قيمة معامل التحديد r^2 حيث أظهر هذا المعامل أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (0.11%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من

خلال هذا المتغير فقد بلغت (99.99%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وعوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7). يمكن صياغة فرضيتنا العدم والبدلية (فرضية الدراسة) على النحو التالي:

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.451) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.001$ وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية وبناء على ذلك فإنه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات مجتمعة. وقد بين معامل التحديد r^2 أن المتغير المستقل قادر على تفسير ما نسبته (20.34%) من التغيرات في المتغير التابع (عوائد الأسهم)، أما التغيرات التي لم يتم تفسيرها من خلال هذا المتغير فقد بلغت (79.76%) مما يعني وجود متغيرات مستقلة أخرى تؤثر على المتغير التابع (عوائد الأسهم).

التعليق:

عند تطبيق الدراسة على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين ككل جاءت النتائج كالتالي:

1- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.

2- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية.

3- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية.

4- بالرغم من عدم وجود علاقة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة لكل مصرف على حدا إلى أنه عند جمع المصارف معاً تبين وجود علاقة طردية بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة، ويرجع ذلك إلى التذبذب الحاصل في قيم المتغير المستقل (النشاطات مجتمعة) لكل مصرف خلال سنوات الدراسة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

- 1- تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تفسر المركز المالي للمنشآت، كما أن التوجهات المحاسبية الدولية تنصب على هذه القائمة باعتبارها توفر معلومات مالية دقيقة وذلك لاعتمادها على الأساس النقدي.
- 2- تعتبر القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) قوائم مالية مكملة لبعضها البعض فلا يمكن الاعتماد على قائمة وترك الأخرى لأن كلاً منها تعطي معلومات محددة.
- 3- لا تستطيع كلاً من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل أن توفر المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية فهي توفر المعلومات اللازمة للمستثمرين والمقرضين والمالكين والدائنين والأجهزة الحكومية وغيرها من الجهات المعنية بالقوائم المالية.
- 4- برغم أن معظم المصارف الوطنية العاملة في فلسطين لديها نفس رأس المال وتعمل في ذات البيئة إلا أن متوسط عوائد أسهمها كان يتراوح ما بين 1.2% و-0.8%.
- 5- المصارف الوطنية العاملة في فلسطين لا توفر قدرًا كافيًا من الشفافية في عرض قائمة التدفقات النقدية، كما أنها لا تفصح عن عائد السهم السنوي.
- 6- تستخدم المصارف الوطنية العاملة في فلسطين الطريقة غير المباشرة عند إيجاد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية، وذلك بعكس ما أوصى به المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) وكذلك بعكس ما يوصى به مديرو الائتمان في المصارف التجارية والطريقة غير المباشرة لا تبين من أين جاءت النقدية وإلى أين ذهبت.
- 7- عدم إعطاء قائمة التدفقات النقدية الأهمية الكافية عند إظهار القوائم المالية للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين فغالباً لا يتم نشرها في الصحف المحلية كباقي القوائم المالية كقائمة الدخل والميزانية العمومية في نهاية العام المالي.
- 8- عند تطبيق الدراسة على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين كل على حدة، اتضح العلاقات التالية: عدم وجود علاقات بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات

النقدية من النشاطات الاستثمارية والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية والتدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة وبين عائد الأسهم، فيما عدا المصرف الإسلامي العربية فقد تبين وجود علاقة طردية بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والتدفقات النقدية من النشاطات التمويلية وبين عائد الأسهم، وكذلك اتضحت وجود علاقة عكسية بين التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية وعائد الأسهم.

9- عند تطبيق الدراسة على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين ككل اتضحت العلاقات التالية: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التشغيلية، حيث أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.521) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.000$ وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وذلك برغم أنه عند تطبيق الدراسة على المصارف كل على حدة لم تتضح هذه العلاقة بسبب أن بيانات المصارف جميعاً غير متجانسة وتتراوح بين قيم موجبة وأخرى سالبة.

10- كذلك لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات الاستثمارية، حيث أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.197) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.090$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

11- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات التمويلية، حيث أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (-0.034) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.410$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

12- توافقت هذه الدراسة مع دراسة (الخلايلة، 1998) في وجود علاقة بين عائد السهم والتدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة، ولكن الاختلاف في أن الدراسة الحالية أثبتت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) والنشاطات مجتمعة، حيث أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.451) وأن قيمة $\text{Sig.} = 0.001$ وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05. في حين أن دراسة الخلايلة خلصت لوجود علاقة متدنية وليست ذات دلالة إحصائية.

13- قد يعود عدم التوصل إلى نتائج تدعم فرضيات الدراسة - جزئياً - إلى الأوضاع التي حدثت في فلسطين خلال فترة الدراسة، ويمكن أن تكون أدت إلى عدم ظهور علاقة بين متغيرات الدراسة ومن هذه الأوضاع انتفاضة الأقصى والإغلاق المتكرر للمعابر في قطاع غزة وإغلاق إسرائيل أمام الآلاف من الأيدي العاملة الفلسطينية وغيرها الكثير من الأحداث التي أثرت على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص.

ثانياً: التوصيات

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- 1- إيلاء قائمة التدفقات النقدية أهمية أكثر وتوجيه المستثمرين إلى استخدامها كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل.
- 2- ضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية كأحدى القوائم المالية المستخدمة في توفير أساس صلب لعملية المقارنة بين أداء المنشآت أو لمقارنة أداء المنشأة نفسها في فترات مالية متتالية.
- 3- يجب على المصارف أن توفر قدرأً كافي من الشفافية عند إعداد القوائم المالية وخصوصاً قائمة التدفقات النقدية.
- 4- إعطاء قائمة التدفقات النقدية الأهمية الكافية عند إظهار القوائم المالية للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين وذلك بأن تنشر قائمة التدفقات النقدية في الصحف الفلسطينية بجانب كلاً من الميزانية العمومية وقائمة الدخل.
- 5- يجب على سلطة النقد الفلسطينية أن تطالب جميع المصارف أن تفصح للجمهور عن عائد السهم السنوي في تقاريرها المالية الختامية.
- 6- عند إيجاد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية يفضل استخدام الطريقة المباشرة لأنها تفصح عن كل مصدر من مصادر النقدية وكيف أنفق في النشاطات التشغيلية ، كما أن أوصى بها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) كونها تقدم معلومات مفيدة قي تقدير التدفقات النقدية المستقبلية. كما ويمكن استخدام الطريقة غير المباشرة العدلة والذي أشار لها. (حماد، 2003: 164).

ثالثاً: دراسات مستقبلية:

- 1- إعادة إجراء مثل هذه الدراسة العلاقة بين التدفقات النقدية وعائد السهم باستخدام دراسة مقارنة ما بين المصارف الوطنية العاملة والمصارف الوافدة في فلسطين.
- 2- ترى الباحثة أن العلاقة بين التدفقات النقدية وعائد السهم تحتاج إلى إعادة اختبار، أما بالتطبيق على قطاعات أخرى غير القطاع المصرفي أو فترات مالية مستقرة في المستقبل.
- 3- على الباحثين توجيه دراساتهم نحو أهمية مقاييس قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

المراجع

المراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب

- أبو المكارم، وصفي، (2004)، "دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية"، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية.
- آدم، يوحنا والرزق، صالح، (2006)، "المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة"، عمان: دار الحامد، الطبعة الثانية.
- تشوي، فريدريك وأن فروست، كارول ومييك، جاري، (2004)، "المحاسبة الدولية"، ترجمة محمد زايد، الرياض: دار المريخ للنشر.
- جاريسون، ري ونورين، إريك، (2002)، "المحاسبة الإدارية"، ترجمة عصام الدين زايد وأحمد حجاج، الرياض: دار المريخ.
- جربوع، يوسف وحلس، سالم، (2001)، "المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية"، الطبعة الأولى.
- جربونينج، هيني، (2006)، "معايير التقارير المالية الدولية: دليل التطبيق"، ترجمة طارق حماد، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، (2002)، "المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام الثاني"، الوكالة العربية للتنمية الدولية، الطبعة الأولى.
- حماد، طارق، (2000)، "دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية"، عين شمس: الدار الجامعية.
- حماد، طارق، (2002)، "التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل"، الدار الجامعية.
- حماد، طارق، (2003)، "موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية"، الدار الجامعية.

حماد، طارق، (2006)، "التحليل الفني والأساسي لأوراق المالية"، الإسكندرية: الدار الجامعية.

حنان، رضوان، (2003)، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.

حنفي، عبد الغفار وقرياص، رسمية، (2000)، "أسواق المال"، الإسكندرية: الدار الجامعية.

حنفي، عبد الغفار، (2002)، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

الدهراوي، كمال الدين وهلال، عبد الله، (1999)، "المحاسبة المتوسطة"، الإسكندرية: الدار الجامعية.

الدوري، مؤيد وأبو زناد، نور الدين، (2003)، "التحليل المالي باستخدام الحاسوب"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.

الرجبي، محمد، (2004)، "المحاسبة الإدارية"، عمان: دار وائل، الطبعة الثالثة.

شاهين، علي ومحفوظ، إسماعيل وأبو شوارب، سالم، (2004)، "مبادئ المحاسبة المالية الجزء الثاني"، غزة: الجامعة الإسلامية، الطبعة الثانية.

شاهين، علي، (2006)، "محاسبة العمليات المصرفية في المصارف والمصارف الإسلامية"، غزة: الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى.

الشيرازي، عباس، (1990)، "نظرية المحاسبة"، الكويت: ذات السلاسل، الطبعة الثانية.

الصبان، محمد وأبو المكارم، وصفي وهلال، عبد الله، (2000)، "المحاسبة المالية المتوسطة (2) القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي"، الدار الجامعية.

عقل، مفلح، (2000)، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، عمان: دار المستقبل للنشر، الطبعة الثانية.

فخر، محمود والشامي، مصطفى، (1997)، "معايير المحاسبة الدولية"، الكويت: لجنة معايير المحاسبة الدولية.

- الفداغ، فداغ، (2002)، "المحاسبة المتوسطة"، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- القاضي، حسين وحمدان، مأمون، (2008)، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (1999)، "المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية"، عمان: شركة مطابع الخط.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (2004)، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، عمان.
- مطاوع، سعد، (2005)، "إدارة الأسواق والمؤسسات المالية"، القاهرة.
- مطر، محمد، (2003)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.
- معايير المحاسبة الدولية، (2000)، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين العرب، الأردن.
- نور، أحمد، (2000)، "المحاسبة المالية القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية"، الدار الجامعية.
- نور، عبد الناصر وصيام، وليد والخداش، حسام الدين، (2005)، "أصول المحاسبة المالية 9 الجزء الثاني"، عمان: دار المسيرة، الطبعة الثالثة.
- هلال، محمد وشحاتة، عبد الرازق، (2003)، "محاسبة المؤسسات المالية: البنوك التجارية وشركات التأمين"، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- هندي، منير، (2004)، "الفكر الحديث في الاستثمار"، الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الثانية.

ثانياً: المنشورات

- 1- بنك الاستثمار الفلسطيني، التقارير السنوية، عام 2000-2006.
- 2- البنك الإسلامي العربي، التقارير السنوية، عام 2000-2006.
- 3- البنك الإسلامي الفلسطيني، التقارير السنوية، عام 2000-2006.
- 4- البنك التجاري الفلسطيني، التقارير السنوية، عام 2000-2006.
- 5- بنك القدس للتنمية والاستثمار، التقارير السنوية، عام 2000-2006.
- 6- بنك فلسطين المحدود، التقارير السنوية، عام 2000-2006.
- 7- بنك الأقصى الإسلامي، التقارير السنوية، عام 2000-2006.
- 8- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، عام 2006.
- 9- سلطة النقد الفلسطينية، قانون المصارف رقم 2 للعام 2002، غزة.
- 10- مناع، محمد، (2003)، "مصادر أموال المصرف وأوجه استخدامها وأسس تشغيلها"، مجلة البنوك في فلسطين، العدد 21.

ثالثاً: الدوريات

- أبو القمصان، خالد، (2005)، "دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل"، المؤتمر العلمي لكلية التجارة، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 644-654.
- توفيق، محمد، (1991)، "تطوير النظام المحاسبي لاستيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية كبديل لقوائم مصادر واستخدام الأموال : دراسة اختبارية لتطوير معايير المحاسبة السعودية"، الإدارة العامة، الرياض، العدد 70، ص 85-157.
- جاموس، مصطفى، (1999)، "قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 1، العدد 1، ص 229-257.

حداد، فايز، (2001)، "العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل والاستثمار والتمويل والعوائد غير العادية"، *دراسات العلوم الإدارية*، الأردن، المجلد 28، العدد 1، ص1-14.

الحلبي، نبيل، (2006)، "دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية: دراسة تطبيقية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 22، العدد 1، ص213-245.

الخداش، حسام الدين والعبادي، محمد، (2005)، "علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم"، *دراسات العلوم الإدارية*، الأردن، المجلد 32، العدد 1، ص141-153.

خريوش، حسني، (2003)، "تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم البنوك والشركات المساهمة الأردنية"، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، المجلد 10، العدد 1، ص37-51.

الخاليلة، محمود، (1998)، "العلاقات بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل"، *دراسات العلوم الإدارية*، الأردن، المجلد 25، العدد 1، ص124-132.

الدبعي، مأمون وأبو نصار، محمد، (2000)، "دور نسبة الربح إلى السعر في تحسين علاقة العوائد السوقية للأسهم بالأرباح المحاسبية"، *دراسات الجامعة الأردنية*، المجلد 27، العدد 2، ص410-431.

شبيطة، معاذ وأبو نصار، محمد، (2005)، "الربح المحاسبي والتدفقات النقدية كمقياس لأداء المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، *دراسات العلوم الإدارية*، الأردن، المجلد 32، العدد 2، ص279-297.

عبد الله، عبد القادر، (1995)، "العوامل المحددة لأسعار أسهم لشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية"، *مجلة أبحاث اليرموك*، المجلد 11، العدد 1، ص135-155.

عبد المولى، نصر، (2002)، "تطوير النظام المحاسبي لخدمة إعداد قائمة التدفقات النقدية: دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية لكلية التجارة*، العدد 27، ص14-91.

العراقي، عراقي، (1990)، "المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقاً للمعايير الأمريكية، دراسة اختبارية لمناسبتها للشركات المساهمة الكويتية"، *مجلة الإدارة العامة*، الرياض، العدد 65، ص151-197.

عطا الله، محمد، (1995)، "أثر سياسات توزيع الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية"، *مجلة البحوث التجارية*، المجلد 17، العدد 1، ص 309-365.

الفضل، مؤيد، (2001)، "أثر الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية للأسهم: دراسة ميدانية في العراق"، *المجلة العربية للمحاسبة*، المجلد 4، العدد 1، ص 78-101.

الفضل، مؤيد، (2002)، "أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية في التقارير المالية الخارجية: دراسة اختبارية في العراق"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، العدد 1، ص 1-27.

قدومي، ثائر والكيلاني، قيس، (2006)، "استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (2000-2003)"، *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية*، المجلد 9، العدد 1، ص 112-132.

محمود، عبد الحميد، (1995)، "محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية: دراسة حالة"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، جامعة جنوب الوادي، المجلد 9، العدد 2، ص 177-225.

منصور، محمد، (2001)، "مدى ملامة معلومات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات: دراسة نظرية تطبيقية"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، ملحق العدد 1، ص 86-124.9

هويدي، علي (2000)، "تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة والعائد المتوقع على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، المجلد 1، العدد 2، ص 1-45.

الوايل، وابل، (1996)، "المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية: دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى لأرباح الاستحقاق"، *مجلة الإدارة العامة*، المجلد 36، العدد 2، ص 221-251.

يوسف، أحمد، (1997)، "المحاكاة التاريخية والمستقبلية للقدرة التنبؤية لمفاهيم التدفق النقدي والربح المحاسبي"، *المجلة العلمية، كلية الإدارة والاقتصاد*، العدد 8، ص 197-231.

رابعاً: الرسائل العلمية

دراغمة، زهران، (2005)، "العوامل المؤثرة على مدى ملائمة التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية في تفسير العوائد السوقية للأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية - عمان.

زعيتير، باسل، (2006)، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة.

عابدين، حسني، (2003)، "إطار علمي لقياس أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لعقود المقاولات على نتائج أعمال شركات المقاولات بفلسطين"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين.

المشهرراوي، أحمد، (2007)، "أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة.

الهباش، محمد، (2006)، "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية" دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة.

المراجع الأجنبية

أولاً: الكتب

Alexander, David and Archer, Simon, (2001), "**International Accounting Standard**", Harcourt.

Financial Accounting Standards Board, (2008), Statement of Financial Accounting Standards NO.95.

Garrison, ray and Noreen, Eric and Brewer, Peter, (2006) "**Managerial Accounting**", New York: McGraw-Hill, 11 edition.

Garrison, ray and Noreen, Eric, (2003) "**Managerial Accounting**", New York: McGraw-Hill, 10 edition.

Kieso, Donald and Weygandt, Jerry and Warfield, Terry (2001), "**Intermediate Accounting**", Johan Wiley and sons, 10 edition.

Larson, Kermit, (1996), "**Fundamentals Accounting Principles**", Irwin, 14 edition.

Short, Daniel and Welsch, Glenn, (1990), "**Fundamentals of Financial Accounting**", Texas: Irwin, 6 edition.

ثانياً: الدوريات

Attar, Ali and Al-Khadash, Husam,(2005), "**The Effect of Contextual Factors on the Information Content of Cash Flow in Explaining Stock Prices: The Case of Amman Stock Exchange**", Jordan Journal of Business Administration, Volume 1, No1, pp: 121- 132.

Nasir, Norita and Abdullah, Shamsul, (2004), "**Information Provided by Cash Flow Measures in Determining Ferrms Performance: Malaysian Evidence**", American Jounal of Applied Sciences, Volume 1, No 2, pp: 64 – 70.

Saleem, Mohammed, (2005), "**An Empirical of the Extent of Compliance with the Requirements of IAS 7 by The Jordanian Companies**", Jordan Journal of Applied Science, Volume 8, No 1, pp: 12 – 28.

Sharma, Divesh, (2001), "**The Role of Cash Flow Information in Predicting Corporate Failure: The State of the Literature**", Managerial Finance, Volume 27, No4, pp: 3- 28.

Suwaidn, Mishiel, (2003), "**The Ratio Model Versus ehe Cash Flow Model, and the Prediction of Bankruptey: An Empirical Examination**", Yarmouk University, Volume 19, No 2-B, pp:89-104.

ثالثاً: الرسائل العلمية

Chotkunakitti, Porntip, (2005), "**Cash Flows and Accrual Accounting in Predicting Future Cash Flows of Thai Listed Companies**", in partial fulfilment of the degree of Doctor of Business Administration, Southern Cross University, Australia.

المواقع الإلكترونية	
www.pma-palestine.org/arabic	سوق فلسطين للأوراق المالية
www.cbpal.com	البنك التجاري الفلسطيني
www.quds-bank.com	بنك القدس للتنمية والاستثمار
www.arabislamicbank.com	البنك الإسلامي العربي
www.bankofpalestine.com	بنك فلسطين المحدود
www.pinvbank.com	بنك الاستثمار الفلسطيني
www.fasb.org/st/index.shtml	مجلس معايير المحاسبة المالية
www.azhary.ps/vb/showthread.php	منتدى الأزهرى
www.acc4arab.com/acc/showthread.php	

الملاحق

ملحق رقم 1.1
الاستثمار الفلسطيني

التدفقات النقدية مجتمعة	التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية	التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	عائد السهم	العام
-1378551	-600000	-2454060	1675509	0.0494	2000
3772795	0	-288267	4061062	0.0024	2001
-8763075	0	-155032	-8608043	-0.0436	2002
-6243762	0	364045	-6607807	-0.0105	2003
6756790	0	265599	6491191	0.044	2004
-15093101	0	24377921	-39471022	0.05	2005
18786176	-3000000	-2187731	23973907	0.064	2006

المبالغ بالدولار الأمريكي

ملحق رقم 2.1
الإسلامي العربي

التدفقات النقدية مجتمعة	التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية	التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	عائد السهم	العام
21880682	22512405	-1921417	1289694	-0.006	2000
10155821	-467644	9705840	917625	-0.232	2001
4292941	-5071143	9451744	-87660	-0.304	2002
-3488211	10981861	-16508989	2038917	0.019	2003
8545319	34711307	-27654590	1488602	0.047	2004
11502729	36944342	-33839529	8397916	0.19	2005
27170239	30552270	-9587308	6205277	0.15	2006

المبالغ بالدولار الأمريكي

ملحق رقم 3.1
القدس للتنمية والاستثمار

التدفقات النقدية مجتمعة	التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية	التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	عائد السهم	العام
13222660	2594266	347996	10280398	0.038	2000
-3809636	-1070795	-31715	-2707126	0.001	2001
4335223	0	-6890	4342113	-0.231	2002
-354372	0	-157268	-197104	-0.055	2003
2856768	0	-161578	3018346	0.0012	2004
4276948	5000000	-4879244	4156192	0.0308	2005
24917161	28000000	-1893120	-1189719	-0.046	2006

المبالغ بالدولار الأمريكي

ملحق رقم 4.1
فلسطين المحدود

التدفقات النقدية مجتمعة	التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية	التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	عائد السهم	العام
16146961	15000	-1828923	17960884	0.16	2000
14884267	41043	-230044	15073268	0.14	2001
13355569	-635000	-2677757	16668326	0.86	2002
28440044	-762000	-12233122	41435166	1.95	2003
31622537	472303	-10069395	41219629	4.31	2004
-8046495	-1416497	6814898	-13444896	0.63	2005
44122610	-555991	-12562880	57241481	0.38	2006

المبالغ بالدولار الأمريكي

ملحق رقم 5.1
التجاري الفلسطيني

التدفقات النقدية مجتمعة	التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية	التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	عائد السهم	العام
2026722	-2955742	-783264	5765728	-0.422	2000
-8460213	0	-844465	-7615748	-0.037	2001
-6748287	0	-52913	-6695374	-0.123	2002
5657424	0	15201	5642223	-0.077	2003
-2250500	0	-68562	-2181938	0.039	2004
13163150	8744184	-1218431	5637397	0.082	2005
-6933984	0	-166730	-6767254	-0.0211	2006

المبالغ بالدولار الأمريكي

ملحق رقم 6.1
الإسلامي الفلسطيني

التدفقات النقدية مجتمعة	التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية	التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	عائد السهم	العام
3076896	369639	-1588268	4295525	0.036	2000
-1058792	0	-5682299	4623507	-0.086	2001
2538797	0	-607416	3146213	-0.443	2002
3831637	480246	999877	2351514	-0.075	2003
5965226	2643736	-1735957	5057447	-0.079	2004
20814897	33898444	-45957939	32874392	-0.188	2005
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2006

المبالغ بالدولار الأمريكي

ملحق رقم 7.1
الأقصى الإسلامي

التدفقات النقدية مجتمعة	التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية	التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	عائد السهم	العام
3894498	83750	28800	3781948	-0.029	2000
9812486	1296223	-1527990	10044253	0.017	2001
1139877	10000	-236773	1366650	0.0473	2002
4466406	5178547	-336594	-375547	0.064	2003
1347511	869504	-387706	865713	0.038	2004
2138616	3687360	-289907	-1258837	-0.0019	2005
8513574	4713732	-144777	3944619	0.0185	2006

المبالغ بالدولار الأمريكي

معاملات الارتباط الخطية

بنك الاستثمار الفلسطيني

Correlations^a

	عائد السهم		
	Pearson Correlation	Sig. (1-tailed)	N
التدفقات النقدية التشغيلية	.171	.357	7
التدفقات النقدية الاستثمارية	.231	.309	7
التدفقات النقدية التمويلية	-.529	.111	7

a. البنك = بنك الاستثمار الفلسطيني

بنك الإسلامي العربي

Correlations^a

	عائد السهم		
	Pearson Correlation	Sig. (1-tailed)	N
التدفقات النقدية التشغيلية	.813*	.013	7
التدفقات النقدية الاستثمارية	-.842**	.009	7
التدفقات النقدية التمويلية	.927**	.001	7

*. Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).

** . Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).

a. البنك = البنك الإسلامي العربي

بنك القدس للتنمية والاستثمار

Correlations^a

	عائد السهم		
	Pearson Correlation	Sig. (1-tailed)	N
التدفقات النقدية التشغيلية	.100	.416	7
التدفقات النقدية الاستثمارية	-.283	.270	7
التدفقات النقدية التمويلية	.044	.463	7

a. البنك = بنك القدس للتنمية والاستثمار

بنك فلسطين المحدود

Correlations^a

	عائد السهم		
	Pearson Correlation	Sig. (1-tailed)	N
التدفقات النقدية التشغيلية	.375	.204	7
التدفقات النقدية الاستثمارية	-.475	.141	7
التدفقات النقدية التمويلية	.411	.180	7

a. البنك = بنك فلسطين المحدود

البنك التجاري الفلسطيني

Correlations^a

	عائد السهم		
	Pearson Correlation	Sig. (1-tailed)	N
التدفقات النقدية التشغيلية	-.274	.276	7
التدفقات النقدية الاستثمارية	.039	.467	7
التدفقات النقدية التمويلية	.667	.051	7

a. البنك = البنك التجاري الفلسطيني

البنك الإسلامي الفلسطيني

Correlations^a

	عائد السهم		
	Pearson Correlation	Sig. (1-tailed)	N
التدفقات النقدية التشغيلية	.637	.087	6
التدفقات النقدية الاستثمارية	-.629	.091	6
التدفقات النقدية التمويلية	.634	.088	6

a. البنك = البنك الإسلامي الفلسطيني

البنك الأقصى الإسلامي

Correlations^a

	عائد السهم		
	Pearson Correlation	Sig. (1-tailed)	N
التدفقات النقدية التشغيلية	-.272	.278	7
التدفقات النقدية الاستثمارية	-.133	.388	7
التدفقات النقدية التمويلية	.281	.271	7

a. البنك = بنك الأقصى الإسلامي